

نموذج مقترح  
لإنشاء  
”صندوق الوقف التعليمي“  
في  
جامعة النجاح الوطنية

د. محمود عبد الكريم أحمد إرشيد  
دكتوراه الاقتصاد الإسلامي - قسم الشريعة والمصارف الإسلامية  
جامعة النجاح الوطنية - فلسطين  
ومراقب شرعي في بعض البنوك الإسلامية سابقاً  
Dr. Mahmoud Irshaid – P.H.D. of Islamic Economic  
Email: Dr.irshaid19670@gmail.com  
جوال: 0599878192 أو المكتب في كلية الشريعة داخلي: 3117

## «صندوق الوقف التعليمي» في جامعة النجاح الوطنية

**المستخلص:** تتناول هذه الورقة اقتراح إنشاء «صندوق وقف تعليمي في جامعة النجاح، بدعم من مجتمع الجامعة الواسع، حيث قام الباحث في هذه الورقة بالتحليل الفقهي للوقف بوجه عام، دون الاستيعاب لأحكام الأوقاف الفقهية، فلذلك مضافاً؛ كنشاط اقتصادي غير ربحي في الأجل القصير-1، من ناحية المصطلح، والمشروعية، والأنواع، والأركان، كونه أحد عقود الإحسان أو الإرفاق المشروعة، والشروط الواجب توافرها في هذه الأركان، مع الاختصار على ما يخدم هدف البحث، الممثل بالمقترح، ثم يؤصل للوقف التعليمي، ببيان حدوده، والتراتب الادارية التي يجب أن يكون عليها الصندوق في هيكله التنظيمي، فضلاً عن الحاجة إلى النظام التأسيسي والقانوني للصندوق، وتسهم الورقة - على المستوى النظري لتأصيل تطبيق - وفي حال قبول تطبيقه في الجامعة أسوة بالجامعات الرائدة في العالم الإسلامي؛ كجامعة الملك عبد العزيز، والإمام محمد بن سعود وغيرهما، وتفاعل معه الراغبون في الأجر عن طريق الوقف من المجتمع المحلي والخارجي، فسوف يتحقق المقصد منه، وهو توفير السيولة النقدية للخدمات التعليمية، وما يرتفع بمستواها من أدوات ومعدات، وكفاءات علمية متخصصة في حقول التدريس المختلفة، وكراسي علمية في مجالات معينة، كما وتكشف الدراسة عن أهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه الوقف التعليمي في الإسهام في الرقي العلمي والتقدم الاجتماعي، خاصة عند استحضار تلك الصورة التاريخية للوقف في تحقيق الرقي للأمة في عصور الازدهار للأمة، كما تسهم هذه الورقة في إحياء المعرفة العلمية (النظرية) المنظمة للوقف التعليمي، بعد بنائه على المفاهيم المستقرة للوقف ومعانيها عند الفقهاء، والتعريف بدوره التنموي الذي يجعل المجتمع العربي والإسلامي والجامعات تحقق اللُحْمَه في البناء الحضاري الإسلامي للأمة، ويعيدها إلى مسرح البناء الإنساني والمعرفي بما يعدها إلى ركب السيادة، وفي الختام لا بد لقيام الوقف النقدي بدوره الاقتصادي والاجتماعي وهو مسألة تحتل في الوقف التعليمي أهمية محورية، من تهيئة الإطار القانوني والفقهي والنظام التأسيسي الملائم لتحقيق أهدافها.

## مقدمة

توسع الناس في حياتنا المعاصرة من الاستفادة من الوقف التعليمي على الصعيد المجتمعي، بحيث تتجه أوقاف عدد كبير من العائلات والمؤسسات والأفراد الذين تخرجوا من الجامعة، والمؤمنين بثواب الوقف النقدي أو العيني التعليمي حتى من خارج الجامعة الذين يفضلون الاستثمار طويل الأجل على قصير الأجل، إلى هذا القطاع الحيوي الذي يمثل مستقبل الوطن، وقاطرة تنميته في مختلف المجالات التي يحتاجها المجتمع، فيتم توزيع العبء التعليمي على عددٍ أكبر من بيئة الجامعة لتحقيق الإبداع الذي نصبو إليه.

ومما تجدر الإشارة إليه أنه ما يزال الوقف التعليمي بعيداً عن المساهمة المجتمعية في الوطن العربي، فإنه في الغرب يمثل إحدى الركائز الأساسية التي تقوم عليها النهضة التعليمية، حيث تبلغ ميزانية الوقف المخصص لجامعة هارفارد في الولايات المتحدة الأمريكية، حسب إحصاء العام الماضي، 40 مليار دولار وهي تزيد بصورة سنوية<sup>2</sup>.

لقد أضحى الوقف التعليمي في الآونة الأخيرة إحدى الركائز الأساسية في استراتيجيات تطوير التعليم والجامعات بصورة خاصة، وهناك جهود حثيثة تبذلها مؤسسات التعليم العالي للانطلاق بالجهود المجتمعية نحو الوقف التعليمي في كثير من الدول، خصوصاً فيما يتعلق بتخصيص كراسي أكاديمية تحمل أسماء عائلات وأفراد ومؤسسات وطنية، وشخصيات اجتماعية مرموقة.

وما نحتاجه في هذه المرحلة من حياة جامعتنا جامعة النجاح الوطنية وهي تعقد مؤتمرها في التاريخ لمدينة نابلس في كل المجالات هو طرح استراتيجية شاملة للوقف التعليمي تتيح الفرصة لأبناء المجتمع للقيام بواجبهم تجاه خدمة الجامعة والنهوض بمرافقها الحيوية، ورد الجميل لها كجامعة أم انطلقت من خلالها منارات النهضة الحضارية التي يشهدها الوطن، إذ لا يوجد بيت في مختلف أرجائه إلا ويسطع فيه نور جامعة النجاح الوطنية.

وصندوق الوقف التعليمي يتيح لرجال الأعمال والمؤسسات المشاركة، والعائلات العريقة التي ساهمت في بناء المدينة ونهضتها، وكذا الأفراد من خريجي الجامعة في المحافظة والمحافظات المجاورة، وكذا المؤمنين بالوقف التعليمي وخدمة هذا المجتمع، خاصة الذين استفادوا من خدمات التعليم التي تقدمها الجامعة، في تأسيس برامج أكاديمية متطورة تخدم المجتمع، عبر ما يقدموه لها من هبات وقفية نقدية أو عينية لدعم البرامج الطموحة التي يصبو إلى تقديمها بحسب رغبة الواقفين لتحقيق خدمة مجتمعية متكاملة. إن الوقف يعتبر أول مؤسسة مدنية في تاريخ الإنسانية حيث شكل مصدراً للتمويل في رعاية الجوانب التعليمية والبحثية في المجتمع العربي والإسلامي قديماً، كما أن أول جامعات نشأت في تاريخ البشرية كانت في العالم الإسلامي وتأسست على الأوقاف التي أنشأها المجتمع خصوصاً النساء، فجامعة القرويين التي أنشأت منذ (1155م) عاماً قامت على وقف أنشأته السيدة فاطمة الفهرية، وأضيف أنه عندما نشأت جامعة القاهرة في عام (1904م) أنشأتها السيدة فاطمة بنت إسماعيل باشا بالتعاون مع رجل الأعمال مصطفى كامل الدجوي، وجادت الأميرة فاطمة بمجوهراتها وحليها الثمينة لتأسيس هذه الجامعة التي أصبحت منارة في الوطن العربي والعالم، وعندما رجع الأوروبيون من الحروب الصليبية، حاولوا نقل ما وجدوه من مؤسسات وأفكار ونظم إيجابية ومفيدة إلى المجتمعات الأوروبية الغارقة في التخلف والظلام في ذلك

الوقت، كانت فكرة الأوقاف أول ما نقلوه، ويا ليتنا تعلمنا هذه الخبيصة، مع علمكم أن أول وقف في التاريخ الأوروبي تم تأسيسه العام (1254م) وأنشأه مستشار الملك جورج الثالث السير دي ميرتون، وكانت تلك بداية جامعة أوكسفورد، إضافة إلى أن نص وثيقة الوقف منقولاً حرفياً من وثائق الوقف الإسلامية، ومن هنا بدأت الجامعات الأوروبية تتصاعد بالأوقاف.

مع التذكير أن الوقف عرف قبل الإسلام بما يعرف بكسوة الكعبة، وعند قدماء المصريين للمعابد، ولقد أوقف النبي e فيما أخرجه ابن سعد عن محمد بن كعب أنه قال: أول صدقة في الإسلام وقف رسول الله e أمواله لما قُتل مخيريق بأحد، وأوصى إن أصبت فأموالي لرسول الله e، فقبضها رسول الله e وتصدق بها. إن العمل على تأسيس نخبة من كراسي الأستاذية في مختلف المجالات الدينية والدنيوية التعليمية، غاية لإنشاء الصندوق الوقفي لجامعة النجاح الوطنية كجامعة رائدة، والذي يهدف إلى تشجيع مختلف مؤسسات التعليم العالي على دعم الاتجاه للوقف التعليمي، والارتقاء به لما له من دور في ادخار الفائض في الزمن الحالي لحفظ مستقبل الأجيال المقبلة، حيث سيكون الصندوق الوقفي للجامعة تجسداً حياً لشراكة حقيقية وفعالة بين المجتمع وبين الجامعة، وتعبيراً قوياً عن التفاف الهيئات والمؤسسات والأفراد خاصة خريجي الجامعة في الداخل والخارج حول رسالة الجامعة التي تسعى للنهوض بالمجتمع المحلي.

#### فهدف إنشاء الصندوق الوقفي التعليمي يكمن في:

- تعزيز الموارد المالية الذاتية للجامعة أسوة بالجامعات العالمية لتحفيز الإبداع.
- المساهمة في الأنشطة التي تعمل على الارتقاء بالجامعة إلى المستويات العالمية.
- دعم العلاقة بين الجامعة والمجتمع وربطها بتاريخه وحضارته.
- التشجيع والدعم للكليات ذات الاقبال المنخفض بنوعية من الطلاب من تخصصات علمية لتحسين نوعية الخريجين الذين يخدمون المجتمع في كافة القطاعات.

**وغايته الارتقاء بالخدمات المجتمعية نحو درجات الكمال.** أن صندوق الوقف التعليمي لجامعة النجاح الوطنية يفتح الأبواب للمؤسسات والأفراد في الداخل والخارج للمساهمة المباشرة في تحمل جانب من المسؤولية الاجتماعية الملقاة على عاتق كل الذين يعيشون على أرض هذا الوطن، أو انتفعوا من الجامعة فغرس فيهم روح الانتماء إلى هذا الشعب العظيم، ويسمح للمشاركين فيه بوضع بصمات خالدة في مسيرة التعليم الجامعي، فضلاً عن تسجيلهم لصدقة جارية يلحقهم ثوابها بعد خروجهم من دار الفناء، ولهذا تعتبر المساهمة في الصندوق نموذجاً للعطاء والنجاح، ومشاركة حقيقية في إعداد قادة المستقبل، ولذلك يسعى الصندوق الوقفي للجامعة لتوفير الفرص للمؤسسات والأفراد للمشاركة في تحمل جانب من المسؤولية الاجتماعية وفاءً للوطن.

#### ويشمل إنشاء الصندوق الوقفي مجالات استراتيجية:

- كراسي الأستاذية؛ المعاهد البحثية؛ المرافق والبنية التحتية؛ صندوق تطوير التقنيات؛ المنح الدراسية.
- صندوق تكافل الطلبة؛ إن مساهمات الأفراد والمؤسسات تأتي استجابة لاحتياجات أكاديمية، وهي أمثلة مشرقة لنماذج العطاء والسخاء الناجحة، وسوف يسجل تاريخ الجامعة مبادرات ومواقف هذه النماذج المشرفة في جميع الحلقات، ويجعلها جزءاً من تاريخ هذه الجامعة، وهدف التسجيل هو إبداء التقدير والامتنان للمانحين الذين يحملون نفس أهداف الصندوق الوقفي التعليمي في خدمة

- أبناء الوطن، فضلاً عن أهداف جامعة النجاح، ومنها على سبيل المثال:  
منح حقوق التسمية للمجالات المدعومة. / إبراز وترسيخ اسم المانحين في ردهة الشرف المخصصة لذلك في الجامعة.
- تكريم خاص خلال الملتقى السنوي للجامعة. / حضور اجتماع سنوي مع رئيس الجامعة والإدارة العليا للصندوق الوقفي التعليمي للإطلاع على خطط الجامعة وبرامجها المستقبلية.
- تكريم المساهمين وعرض أسمائهم من خلال وسائل الإعلام. / ذكر أسماء المانحين في التقرير السنوي الخاص بالصندوق الوقفي التعليمي في جامعة النجاح الوطنية.
- دعوات خاصة لحضور المؤتمرات والأنشطة والندوات التي تنظمها الجامعة. / ربط إلكتروني بين موقع الجامعة ومؤسسة المانح.
- الأفضلية في توظيف النخبة من خريجي الجامعة المستفيدين من الصندوق الوقفي التعليمي.  
إن اختيار المرافق والبنية التحتية مثلاً؛ كأحد برامج الصندوق يوفر مناخ تعليمي متميزاً، من خلال تحديث المختبرات التعليمية، وتأسيس قاعات بحثية، ومكتبات حديثة تساهم في التحصيل الدراسي، واكتساب المزيد من المعارف، مما يوفر فرص التدريس للطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة، وبرنامج المنح الدراسية يساهم في توفير الفرص للطلاب لاستكمال دراساتهم في مرحلتي البكالوريوس والدراسات العليا، ويمكن للمانحين في هذا البرنامج إنشاء صناديق بأسمائهم، وتخصيص استثمارات لتلبية الاحتياجات وصندوق التكافل للطلبة يجسد قيم التعاون، والوفاء التي يتميز بها الخريجين من الجامعة، بعد دخولهم ميادين العمل، ويمكن للمانح تقديم المساعدات المالية لهذا الصندوق، ليحقق التكافل مع الطلاب على مقاعد الدراسة فيشعر بشعورهم، كونه تخرج من هذه الجامعة وعانى معاناتهم، أو تأسيس صندوق يحمل اسمه لخدمة الطلبة المحتاجين.
- إن الصندوق الوقفي التعليمي عبر دعمه الاجتماعي سوف يقوم بتقديم البرامج والمناهج التي تحقق المستويات العالمية الرفيعة، فالمساهمة في الصندوق ستعكس إيجاباً على جهود الجامعة في مجالات البحث العلمي ومواكبة المستجدات التقنية وخدمة المجتمع بشكل عام، في ظل تحسس الصندوق لحاجات المجتمع، في كافة الميادين التعليمية الدينية والدنيوية، والتزامه بشروط الواقفين للصندوق التعليمي.
- أهمية الدراسة: تنبع أهمية الدراسة من خلال الاهتمام بقضية تفعيل الوقف التعليمي؛ كمؤسسة تساعد في التقدم العلمي الجامعي الاقتصادي والاجتماعي، من خلال قاعدة واسعة للمؤسسات الخيرية غير الهادفة للربح في المجتمع، ألا وهو ” نظام الوقف بمعناه العام“:
- 1. تفعيل الوعي بأهمية الوقف بمعناه العام، والوقف التعليمي على وجه الخصوص، فيكسبه قدراً كبيراً من الفعالية في خدمة أبناء المجتمع بشكل عام.
- 2. يوفر الوقف التعليمي مصدراً مالياً مهماً يساهم في مساعدة البيئة الجامعة على تحقيق طموحاتها، في خدمة المجتمع، وتوفير فرص أكبر من الخدمات التي تزيد في نهاية المطاف من تحقيق الرفاهة العامة للأمة.

3. إن الوقف التعليمي نظام إسلامي خيري طوعي، تركناه، فسبقنا إليه الغربيون في جامعاتهم، والمسلمون في الغرب 5، فيجدر بنا إعادته، وتعميق فهمه، وتوسيعه، والبناء على ما هو موجود منه، بل وإشهاره ليصل إلى أعظم درجات المنفعة التي يبغيها المجتمع.

### منهجية البحث:

- سوف تكون منهجية الباحث في إعداد هذا البحث على النحو الآتي:
1. المنهج الاستقرائي والاستنباطي: حيث إنني سأقوم باستقراء المسائل المتعلقة بهذا الموضوع من الكتب الخاصة بالوقف وأقوم بالبناء عليها ما أريده من أفكار تحقق مصلحة إنشاء صندوق الوقف التعليمي.
  2. دراسة المسائل الفقهية الخاصة بالوقف في الجوانب التي نعالجها بمنهج فقهي. كل ذلك بذكر صورة المسألة، وحكمها، ومنشأ الخلاف فيها، والخلوص إلى الراجح من الأقوال بما يحقق الهدف.
  3. لن تستقصي هذه الدراسة الأحكام الفقهية والشرح التفصيلي للوقف فليس هذا مقصدها؛ بل الاقتصاد على ما يخدم بناء برنامج "لإنشاء الصندوق الوقفي التعليمي".

### إشكالية الدراسة:

1. اقتراح إنشاء صندوق الوقف التعليمي، هو محور إشكالية هذه الدراسة، وليس دراسة أحكام الوقف؟.
2. دراسة المسائل التي تخدم هذه الدراسة نحو مسألة الوقف النقدي والعيني.
3. هل يجوز استثمار فائض الصندوق الوقفي النقدي؟.
4. المفاضلة بين التنمية الاقتصادية للمجتمع والموارد البشرية والفائض النقدي في الصندوق؟. كل هذه المسائل من الإشكاليات التي تعرض لها هذه الدراسة

### خطة الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى مباحث لتسهيل الوصول إلى أحكامها: إن ورقتي هذه ستبحث مجموعة من الموضوعات والتصورات التأسيسية للصندوق الوقفي التعليمي في جامعة النجاح الوطنية، مع ما تحتويه من المرونة في التطوير والتحسين للوصول إلى أفضل النتائج المرجوة منها، ومن هذه الموضوعات:

المبحث الأول: مدخل إلى حقيقة الوقف.

المبحث الثاني: الوقف النقدي في مذاهب الفقهاء، وصوره؛ وترجيح القول بالعمل به:

المبحث الثالث: استثمار الوقف النقدي لخدمة الوقف التعليمي.

المبحث الرابع: شروط الواقفين للوقف وأغراضهم؛ وتطبيقاتها على الوقف التعليمي:

المبحث الخامس: مشروع إنشاء الوقف التعليمي في جامعة النجاح:

المبحث السادس: التنظيم القانوني لصندوق الوقف التعليمي: يترك لقانوني لكتابة مواد القانون، ومثله النظام الأساسي). ومن ثم الخاتمة:

والله الموفق

## المبحث الأول: مدخل إلى حقيقة الوقف.

المطلب الأول: أهمية الوقف بشكل عام ودوره التاريخي في بناء المؤسسات التعليمية في تاريخ الأمة الإسلامية.

بنيت أحكام الوقف على الاجتهاد، وأكد ذلك الدكتور الزرقا عند قوله أن: (( تفاصيل أحكام الوقف المقررة في الفقه هي اجتهادية، قياسية، للرأي فيها مجال )) 6، ولم تجمع الأمة في أحكام الوقف إلا على اشتراط كون غرضه: (( قربة إلى الله تعالى )) 7. ونظراً لقلّة النصوص المعصومة النازمة له، وكان للوقف دور عظيم في صدر الإسلام في تطور المجتمع الإسلامي، ولا سيما في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأمة، كما تعاطم هذا الدور في النمو وازداد في العصرين الأموي والعباسي، حيث بلغ شأوه في بدايات العصر العثماني، ثم بدأ هذا الدور بالانحدار، حيث بلغ الحضيض في حياتنا المعاصرة، إن مؤسسات الوقف التي أنشأت الحضارة الإسلامية منذ فجر الإسلام إلى انهيار الخلافة، يمكن أن يكون دليلاً واضحاً على دور هذا الابتكار الإسلامي في الارتقاء الحضاري الإنساني، فقد عرف وقف المشافي فيما سمي في العصر العثماني بـ "المريستان" 8، ووقف الريحان للمرضى، ووقف المدارس والرُّبُط والتكايا ووقف الكتب والمصاحف والمكتبات، إضافة إلى وقف المساجد والجوامع ودور العلم والتعليم ودور الحكمة.

إن استقرار حركة التاريخ الحضاري الإسلامي تطلعك على عظم الوقف؛ كمعلم من معالم حضارة العرب والمسلمين، بل إن أغنى المؤسسات الخيرية غير الربحية في المجتمع المسلم هو الوقف، وبفضل هذا الغنى للوقف أنشئت نظامية بغداد؛ أنشئت (459هـ)، ببغداد وعين لها خازن ومشرفون، وأقام فيها الواقف مكتبة، وأوقف عليها نظام الملك الأموال الكثيرة لسكنى الطلبة، ورواتب للمدرسين، وتقديم منح للطلاب 9، ونظامية نيسابور، وكل منهما جامعة من أعظم الجامعات في ذاك العهد، بالإضافة إلى المدرسة الصالحية بمصر، والمدرسة الظاهرية، التي أنشأها الظاهر بيبرس (626هـ)، والمدرسة الصلاحية بحلب، ومدرسة السلطان حسن (757هـ)، وغيرها الكثير 10، وكان لا يدرّس فيها إلا الأئمة العظام من فحول العلماء، ومثل ذلك المدارس الهامة في العالم الإسلامي، والمراجع لكتاب " الدارس في تاريخ المدارس " 11 للنعيم، يتبن له سر هذا الاهتمام بالمدارس في المجتمع المسلم، وكلها مؤسسات وقفية، فضلاً عن الجامع الأزهر، وجامع الزيتون، وجامع القيروان، وجامع سيدنا عمرو بن العاص بالفسطاط، وجامع الجزائر في حيفا، الذي كان مركزاً حضارياً علمياً رفيعاً سبق الأزهر، وكان سلفه الخير، وما مدرسة صالحة دمشق عنك ببعيد 12.

بل وشق الوقف طريقه إلى الدول الغربية، على أيدي الأوروبيون، والجاليات المسلمة في تلك المجتمعات، وهناك من شرح تفاصيل تلك الأوقاف في المجتمعات الغربية 13، عد منها فيصل شياد على سبيل المثال: أوقاف الجامعات في الدول الأوروبية، المستشفيات الوقفية أو الخيرية، مؤسسة سار الخيرية، مما أنشأه المسلمون، مؤسسة بيل وميلندا غيتس الوقفية، وقفية روكفيلر (1913)، للأبحاث الصحية، وهكذا 14.

**المطلب الثاني: تعريف الوقف لغة واصطلاحاً والمفهوم الاقتصادي له وتعريف الوقف التعليمي:**

**الفرع الأول: تعريف الوقف لغة واصطلاحاً:**

- عُرِّفَ الوقف لغة: الحبس<sup>15</sup>، ويقال له الحبس والتسبيل بمعنى واحد<sup>16</sup>، ويراد به الحبس عن التصرف، ويقال للأوقاف عند المالكية ”الأحباس“<sup>17</sup>.
- تعريف الوقف اصطلاحاً: عُرِّفَ الفقهاء الوقف عدة تعريفات وتأثرت تعريفاتهم بمذاهبهم:
  1. عُرِّفَ الوقف الإمام الأعظم أبو حنيفة بقوله: ”حبس العين على ملك الواقف والتصدق بالمنفعة“<sup>18</sup>، بناءً على أصل مذهبه القاضي بأن الوقف في حقيقته ”تبرع بالمنفعة دون العين“، وهو غير لازم كالعريّة<sup>19</sup>.
  2. عرف الصاوي المالكي الوقف بأنه: ”جعل منفعة مملوك، أو غلته لمستحق مدة ما يراه المحبّس“<sup>20</sup> فهو يؤكد التوقيت بإرادة الواقف، وليس بوجود الموقوف<sup>21</sup>.
  3. عرّفها أبو يوسف ومحمد وبتعريفهما يفتى في مذهب الحنفية وهو قول الشافعية والحنابلة: ”حبس العين على التملك والتصدق بالمنفعة“<sup>22</sup>، وعبر عنه البعض بقوله: ”حبس العين عن تملكها لأحد من العباد، والتصدق بالمنفعة على الفقراء“<sup>23</sup>، ولم يشير إلى الجهة التي تملك عين الوقف، فمقتضى مذهبهما أن الموقوف يخرج عن ملك الواقف، فقد ذهبوا إلى أن العين الموقوفة تنتقل إلى ملك الله تعالى، سواء على اعتبار نظرية التبرع بالعين، أو على نظرية إسقاط الملكية<sup>24</sup>.
  4. عرّفها الحنابلة: كما عرفها صاحب المقنع هو ”تحبيس الأصل وتسبيل المنفعة“<sup>25</sup>. وهذا التعريف فيه خروج من الخلاف الفقهي في حكم العين الموقوفة، هل تنتقل إلى ملك الموقوف عليه أم إلى ملك الله تعالى أم تبقى على ملك الواقف<sup>26</sup>، وعليه فإن أبو حنيفة والمالكية ذهبوا إلى أن العين الموقوفة تبقى على ملك الواقف<sup>27</sup>. وبهذا فإن كل فريق من الفقهاء عرّف الوقف بناءً على مذهبه في حكم العين الموقوفة، فتباينت تعريفاتهم تبعاً لذلك الاختلاف.
  5. واختار الدكتور قحف تعريفاً للوقف هو عندي مقبول مع تعديل طفيف: ”تحبيس مؤبد أو مؤقت، مال للانتفاع المتكرر به أو بثمرته في وجه من وجوه البر“<sup>28</sup>.

**الفرع الثاني: تعريف الوقف التعليمي:**

جل الباحثين الذين تحدثوا عن الوقف التعليمي لم يخصصوه بتعريف، والبعض وصفه وصفاً فمثلاً عرفه خميس العدوي بقوله: هو تحبيس الأصول على منفعة الجوانب العلمية والتعليمية؛ كوقف المكتبات، ونسخ الكتب، ونسخ المصاحف، ووقف المدارس وحلقات العلم، والمتعلق بالمتعلمين والمعلمين ونفقاتهم، ووقف القرايطيس والأخبار والأقلام ونحوه مما يحتاجه العلم والتعلم<sup>29</sup>.

وعرف بتعريف آخر بأنه: هو ”وقف مالي يستخدم لأغراض تحقيق تقدم علمي وتكنولوجي، ويعمل على دعم المشاريع والصناعات التي تؤدي إلى تنمية علمية واجتماعية واقتصادية في مجتمعاتنا“<sup>30</sup>.

وأختار تعريفاً للوقف التعليمي الذي نبغيه، مبنياً على تعريف الوقف بمعناه العام ومسائراً لتعريف المعاصرين، وهو: ”حبس رقبة مال، وتسبيل منفعته في ترقية الأمة علمياً، وتحقيق مقصدها في التمدن في الاستثمارين“<sup>31</sup>. فهذا التعريف عرّف الوقف العلمي بأنه تحبيس لرقبة المال عن التصرف، وسبيل المنفعة على البحث العلمي الذي يبغى ترقية الأمة، فبين المقصد من البحث العلمي، ألا وهو تحقيق أرقى درجات المدنية التي تريدها الأمة في جميع مجالات الحياة الدينية والدنيوية.



### الفرع الثالث: المفهوم الاقتصادي للوقف:

الوقف من حزمة عقود التبرعات، أو هو من الاستثمار غير الربحي الذي أرسى قواعده الإسلام، بجانب الربحي، ومن خلال التعريف الذي اختاره الدكتور قحف يمكن إعادة التعبير عنه بلغة الاقتصاد بأن الوقف هو تحويل للأموال عن الاستهلاك، إلى الاستثمار في الأصول الرأسمالية الإنتاجية، لتنتج منافع وإيرادات تستهلك في المستقبل بشكل جماعي أو فردي، فهذه الثروة الإنتاجية الموقوفة تنتج خدمات ومنافع، ومثالها سرير لمريض في مستشفى، أو مقعد لطالب نبيه في الجامعة، أو معدات في مختبر تدريبي، أو مقعد للدراسات العليا، ليعود الدارس للتدريس في الجامعة وخدمة أمتة؛ كما يمكن لهذه الثروة الموقوفة أن تنتج سلع وخدمات تباع للمستهلكين وتوزع عائداً صافية على أغراض الوقف.

والملاحظ أن هذا المعنى موجود في الوقف الدائم والوقف المؤقت على السواء، كما هو قائم في وقف الأعيان؛ كالمباني، والنقود المحبوسة للاستثمار، ووقف المنافع، مثل الانتفاع بالأرض أو البناء، أو أي أصل إنتاجي مدّر للمنفعة، فهو أشبه بإقامة مؤسسة اقتصادية ذات وجود دائم إذا كان الوقف مؤبداً، أو مؤقت في الوقف المؤقت، فهو عملية تتضمن الاستثمار للمستقبل، والبناء للثروة الإنتاجية من أجل الأجيال القادمة، لتوزع على أغراض الوقف خيرات القادرة بشكل منافع وخدمات أو إيرادات وعوائد.

وهكذا فالوقف عملية تنمية بحكم تعريفه، فهو يتضمن بناء ثروة إنتاجية مادية أو بشرية من خلال عملية استثمار حاضرة، تنظر بعين الاحسان للأجيال اللاحقة، وتقوم على التضحية الآنية بفرصة استهلاك مقابل تعظيم الثروة الإنتاجية الاجتماعية من غير أن يصيب المضحي خسارة، فهو قد عظم استثماره الأخرى أيضاً، وبالتالي تعود خيراتهما على مستقبل المجتمع<sup>32</sup>.

### المطلب الثالث: حكم الوقف عند الفقهاء وأركانه.

#### الفرع الأول: حكم الوقف عند الفقهاء:

1. حكم الوقف عند الحنفية: اشرت إليه آنفاً، وهو زوال ملك الواقف عن الشيء الموقوف فلا يملكه أحد ولو الموقوف عليهم، ولذلك قال علي حيدر أفندي في تعريف الوقف بأنه: "حَبَسُ الْعَيْنِ الْمَمْلُوكَةِ عَنِ التَّمْلِكِ وَالتَّمْلُكُ قَوْلًا، وجعلها على حُكْمِ مِلْكِ اللَّهِ تَعَالَى<sup>33</sup>، على وجه التأييد والتصرف بمنافعها أو تصرف الواقف بهذه المنافع على الوجه الذي يريد<sup>34</sup>. فهو إعادة الملك في الموقوف إلى المالك الحقيقي وهو الله تعالى، وهذه الإعادة على وجه التأييد، وأبو حنيفة رحمه الله: أخذ بالقياس الذي يقتضي عدم صحة وقف المنقول مطلقاً، أي سواء وقف تبعاً للعقار، أم قصداً، وسواء جرى العرف بوقفه أم لا؛ لأنه لا يتأبد، والشرط في الوقف التأييد، وبهذا قال الإمام الأعظم أبو حنيفة<sup>35</sup>.

2. وجمهور الفقهاء على أن الوقف مندوب إليه، فهو داخل في عقود التبرعات المندوب إليها، ووارد في صحة وقف المنقول عن عمر وخالده<sup>36</sup>، رضي الله عنهم وغيرهم من السلف، ويزول ملك الواقف عن الموقوف في المشهور عند الشافعية، والحنابلة، وعند المالكية وابن الهمام من الحنفية يبقى الملك للواقف، فمنفعة الوقف مملوكة للموقوف عليهم بلا خلاف عند الفقهاء، وأما عينه فلا تباع ولا توهب ولا تورث، وثمرة الخلاف تظهر في أننا إذا حكمنا ببقاء ملكيته للواقف لزمته مراعاته،

والخصومة فيه عند النزاع، ويحتمل أن يلزمه أرش الجناية بخلاف المالك، وما دام يملكه فعلى قول أبي حنيفة القائل بعدم لزوم الوقف فإنه يملك الرجوع عنه كالعارية، والتصرف فيه بالبيع والهبة، إلا أن يحكم به حاكم<sup>37</sup>.

وأما إذا حكمنا بأن الملك للموقوف عليهم أو على حكم الملك الطبيعي لله تعالى؛ فلا يملك الرجوع عنه ولا يوهب ولا يورث<sup>38</sup>، وهو ما أراه راجحاً في الوقف التعليمي.

3. وحكمه الوقف أو سببه: في الدنيا البر، والثواب بنية من أهله.

### الفرع الثاني: أركان الوقف عند الفقهاء:

- **ركن الوقف:** عند الحنفية: صيغة الوقف<sup>39</sup> عملاً بقول الإمام أبي يوسف وبه يفتى للعرف، وقد ثبت الوقف بالضرورة؛ كالوصية بغلة داره للفقراء، فركن الوقف عندهم هو: الإيجاب الصادر من الواقف الدال على إنشاء الوقف<sup>40</sup>، وهو الشطر الأول للصيغة، ولها عدة ألفاظ صريحة أو بالكناية<sup>41</sup>. وقال الجمهور: للوقف أركان أربعة: الواقف<sup>42</sup>، والموقوف<sup>43</sup>، والموقوف عليه، والصيغة<sup>44</sup>، أما القبول - وهو الركن الثاني في الصيغة - من الموقوف عليه فليس ركناً عند الحنفية والحنابلة ولا شرطاً لصحة الوقف ولا للاستحقاق عليه، ويعد القبول عند المالكية والشافعية وبعد الحنابلة ركناً إذا كان الوقف على معين إن كان أهلاً للقبول، وإلا فيشترط قبول وليه كالهبة والوصية<sup>45</sup>.

### المطلب الرابع: مشروعية الوقف بوجه عام<sup>46</sup>:

اتفق جمهور الفقهاء من السلف على جواز الوقف وصحته استدلالاً بالأثار المروية، باستثناء القاضي شريح الذي كان يرى الوقف باطلاً غير جائز، ويقول: "جاء محمد e ببيع الحبس"<sup>47</sup> ولا شك أن الصحابة رضوان الله عليهم أوقفوا بعد وفاته e واستمروا بالوقف مما يبطل هذا الزعم.

هذا وأول وقف ديني هو مسجد قباء، الذي أسسه e، ثم المسجد النبوي<sup>48</sup>، وأول وقف من المستغلات الخيرية هو سبعة حوائط من نخيل المدينة الخاصة لمخيري<sup>49</sup>، الذي خلد اسمه في الاستثمار قصير الأجل.

### النصوص الدالة على مشروعية الوقف:

1. عن ابن عمر، عن عمر، قال: أصبت أرضاً من أرض خير، فأتيت رسول الله e، فقلت: أصبت أرضاً، لم أصب مالاً أحب إلي، ولا أنفس عندي منها، قال: "إن شئت تصدقت بها"، فتصدق بها على ألا تباع ولا توهب، في الفقراء، وذوي القربى، والرقاب، والضيوف، وابن السبيل، لا جناح على من وليها أن يأكل بالمعروف غير متمول مالاً، ويطعم<sup>50</sup>. وقد جاءت رواية أبو محمد في المحلي بنص: من طريق حامد بن يحيى البلخي عن سفيان بن عيينة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر مثله وفيه "احبس الأصل وسبل الثمرة"<sup>51</sup>.
2. وحبس عثمان بن عفان بأمر من النبي e يقول: أتيت المدينة وأنا حاج، فبينما نحن في منازلنا، نضع رحالنا إذ أتى آت فقال: قد اجتمع الناس في المسجد، فاطلعت فإذا - يعني - الناس مجتمعون، وإذا بين أظهرهم نفر قعود، فإذا هو علي بن أبي طالب، والزبير، وطلحة، وسعد بن أبي وقاص رحمة الله عليهم، فلما قمت عليهم قيل: هذا عثمان بن عفان، قد جاء، قال: فجاء وعليه ملية صفراء، فقلت لصاحبي: كما أنت حتى أنظر ما جاء به؟ فقال عثمان: أهاهنا علي؟ أهاهنا الزبير؟ أهاهنا طلحة؟ أهاهنا سعد؟ قالوا: نعم، قال: فأنشدكم بالله الذي لا إله إلا هو، أتعلمون أن رسول الله e قال:

”من يبتاع مربد بني فلان غفر الله له؟“ فابتعته، فأتيت رسول الله e، فقلت: إني ابتعت مربد بني فلان، قال: ” فاجعله في مسجدنا وأجره لك“، قالوا: نعم، قال: فأنشدكم بالله الذي لا إله إلا هو، هل تعلمون أن رسول الله e، قال: ”من يبتاع بئر رومة غفر الله له؟“ فأتيت رسول الله e فقلت: قد ابتعت بئر رومة، قال: ” فاجعلها سقاية للمسلمين وأجرها لك“، قالوا: نعم،...))52.

3. ووردت صدقة أبي طلحة في الصحيحين: أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: كَانَ أَبُو طَلْحَةَ أَكْثَرَ أَنْصَارِي بِالْمَدِينَةِ مَالًا، وَكَانَ أَحَبَّ أَمْوَالِهِ إِلَيْهِ بَيْرُحَاءَ وَكَانَتْ مُسْتَقْبَلَةَ الْمَسْجِدِ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ e يَدْخُلُهَا وَيَشْرَبُ مِنْ مَاءٍ فِيهَا طَيِّبٍ، قَالَ أَنَسُ: فَلَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: { لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ } لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ فِي كِتَابِهِ: لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ، وَإِنْ أَحَبَّ أَمْوَالِي إِلَيَّ بَيْرُحَاءَ وَإِنَّهَا صَدَقَةٌ لِلَّهِ أَرْجُو بِرَّهَا وَذُخْرَهَا عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى، فَضَعْتُهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ حَيْثُ شِئْتُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ e: بَخْ بَخْ ذَلِكَ مَالٌ رَابِعٌ ذَلِكَ مَالٌ رَابِعٌ، وَقَدْ سَمِعْتُ مَا قُلْتَ فِيهَا، وَإِنِّي أَرَى أَنَّ تَجْعَلَهَا فِي الْأَقْرَبِينَ، فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ: أَفْعَلْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَفَسَمَّيْتُ فِي أَقَارِبِهِ وَبَنِي عَمِّهِ))53. وهناك الكثير من الأدلة الدالة على جواز الوقف54 ما قام به الخلفاء الأربعة وغيرهم من الصحابة55.

#### المطلب الخامس: أنواع الوقف وشروط المال الموقوف:

##### الفرع الأول أنواع الوقف التاريخية: تقسم الأوقاف بحسب المشهور إلى عدة أغراض:

- \* يتنوع الوقف باعتبارات متعددة أنواعاً كثيرة، ويمكن قسمته من حيث الغرض منه وبحسب التقسيم العرفي، للوقف الذي سرعان ما تحول إلى تقسيم قانوني أو رسمي يميز بين ثلاثة أنواع56:
- ”الوقف الخيري“: وهو الوقف الذي يقصد به الواقف وجوه البر وأعمال الخير العامة، سواءً أكان على أشخاص معينين، كالفقراء والمساكين، أو على جهة من جهات البر العامة؛ كالمستشفيات والمساجد والمدارس والجامعات وغيرها.
- ”الوقف الذري (الأهلي)“: وهو ما كان لمنفعة الواقف وأهله وذريته أو لأشخاص بأعيانهم، وذرياتهم بغض النظر عن وصف الغنى والفقر والصحة والمرض وما شابهها، وهو أشبه ما يكون بنظام تكافلي اجتماعي لأقارب الواقف.
- ”الوقف المشترك“: وهو ما يجمع بين النوعين السابقين، فيكون فيه حصة أهلية وحصة خيرية. وهذا التقسيم غير معروف في فقه الوقف، وإنما هو تقسيم عرفي ثبتته الحكومات لتسهيل السيطرة على الأوقاف57.
- الوقف الخيري العام: وهو الوقف على مصالح خيرية ولو لمدة معينة، يكون بعدها وقفاً على شخص معين أو أشخاص معينين؛ كأن يقف أرضه على المستشفى، أو المدرسة، ثم بعد مدة على أولاده ويسمى الوقف المشترك58.
- وأما شكل هذا الوقف الخيري فيتنوع كما قال ابن جزئ المالكي: ((وَأَمَّا الْمَحْبَسُ فَيَجُوزُ تَحْيِيسُ الْعُقَارِ كَالْأَرْضَيْنِ وَالْدِيَارِ وَالْحَوَانِيتِ وَالْجَنَاتِ وَالْمَسَاجِدِ وَالِي بَارِ وَالْقَنَاظِرِ وَالْمَقَابِرِ وَالطَّرِيقِ وَغَيْرِ ذَلِكَ وَلَا يَجُوزُ تَحْيِيسُ الطَّعَامِ لِأَنَّ مَنَفَعَتَهُ فِي اسْتِهْلَاكِهِ))59. وتبعه الشيخ خليل على جواز وقف الطعام والنقد60.

\* من حيث التوقيت؛ فيقسم إلى قسمين 61:

- الوقف المؤبد: يقصد منه وضع أصل ثابت ذو عطاء دوري مستمر لمصلحة غرض الوقف، وبسبب طبيعته المادية المطلقة، نحو الأرض والبناء عليها، والمنقولات التي يشترط الواقف تأييدها من خلال أسلوب استثمارها، وذلك بحجز جزء من إيراداتها لمخصصات الاستهلاك، وتعويض التلف الذي يحدث فيها كلما وقع، أو استبدالها حينما تنعدم منافعها، ويشترط في التأييد: أن يكون الأصل الموقوف مما يحتمله التأييد، وإرادة الواقف للتأييد، بالإضافة إلى وجود الغرض أو الهدف من الوقف 62.
- الوقف المؤقت: ويكون لمال يهلك بالاستعمال دون اشتراط تعويض أصله من خلال المخصصات، كما يكون باشتراط التوقيت من قبل الواقف عند وقفه، فالوقف المؤقت يقدم بأشكال عديدة، وفيه من المرونة والتيسير بحيث يستجيب لكل رغبة في عمل خيري يبر بالأمة ومستقبلها 63، وهو في صورته قريب من الصدقة 64.

\* من حيث نوع استعمال المال الموقوف، هناك نوعان 65:

- الوقف المباشر: وهو ما يستعمل أصل المال في تحقيق غرضه، نحو المسجد للصلاة، والمدرسة للتعليم، والمستشفى لعلاج المرضى.
- الوقف الاستثماري: وهو ما يستعمل أصله في إنتاج إيراد، وينفق الإيرادات على غرض الوقف.

الفرع الثاني: شروط المال الموقوف ( العين الموقوفة):

المال الموقوف 66؛ كمصدر متجدد للوقف الخيري، مما له مساس بالوقف التعليمي، يشترط فيه عند

الفقهاء شروط وضعوها، لا بد من توافرها فيه 67:

1. أن يكون الموقوف مالاً متقوقاً: المال المتقوق: ما كان في حيازة الإنسان، وجاز الانتفاع به شرعاً، في حال السعة والاختيار 68؛ كالنقد، والكتب والعقار، وعليه فلا يصح وقف ما ليس بهال في نظر الشارع، مما لا يباح الانتفاع به؛ كالخمر والخنزير، ومنتجاتهما؛ لأن الوقف صدقة بالمنفعة، فلا بد أن يكون من طيب ومشروع 69.
2. أن يكون مالاً مملوكاً في ذاته؛ فلا يصح وقف الأموال التي لم تدخل في الملكيات الفردية؛ كالمباحات قبل إحرازها، مثل الأرض الموت، وشجر البوادي، وحيوان الصيد في البر والبحر قبل صيده، لأن الوقف اسقاط، أو تبرع، وهو فرع عن ثبوت الملكية في الأصل، وهو من شرائط نفاذ الوقف.
3. أن يكون معلوماً حين الوقف: فلا يصح وقف الشيء المجهول، كما إذا قال الإنسان، وقفت من مالي ولم يحدد، ولكن لو حدد فقال: وقفت حصتي من هذه الأرض صح 70.
4. أن يكون مالاً ثابتاً وهو العقار: فالعقار عند الفقهاء هو الأرض، فيخرج من هذا الشرط ما لا بقاء له؛ كالأموال التي تستهلك، فلا يصح وقفها لسرعة تحولها إلى الفساد، وزوال منفعتها المقصودة، كما يخرج من هذا الأموال ما سوى العقار من الأموال المنقولة لقلة دوامها 71.
5. أن يكون الموقوف متميزاً غير مشاع إذا كان مسجداً أو مقبرة.

- طبيعة العين الموقوفة وشروطها: الذي يهمننا في هذا الجزء هو الشرط الرابع، (أن يكون مالا ثابتاً وهو العقار)، وعبر عنه محمد عبيد الكبيسي بقوله: (أن يكون قابلاً للوقف بطبيعته)، والفقهاء اختلفوا في طبيعة الموقوف القابلة للوقف، فذهب الحنفية: إلى أن ذلك لا يتأتى إلا إذا كان الموقوف عقاراً أو منقولاً على شيء من القيود فيه، بينما ذهب غيرهم إلى أنه يمكن أن يكون عقاراً، ويمكن أن يكون منقولاً مطلقاً<sup>72</sup>، ولذا لا بد من بيان هذا الشرط وتفصيله.

**الأول:** وقف العقار<sup>73</sup> أو ما كان تابعاً له: يصح وقف العقار من أرض ودور وحوانيت وبساتين ونحوها بالاتفاق، وذلك لأن جماعة من الصحابة وقفوه، وتقدم في الاستدلال على المشروعية من أرض عمر وطلحة وأرض ألحقت بالمسجد وبئر ماء وما شاكلها. إيرادات عمارة لمدة مؤقتة أو مؤبدة، أو وقف عقار عمارة، أو أرض، فإذا وسعنا مفهوم العقار ليشمل اقتصادياً رأس المال القيمي الاستعمالي المدخل على شكل منفعة؛ كسرير في مستشفى، أو معدات في مختبر، أو مقعد في جامعة مدفوع القيمة لعشر سنوات مثلاً، فإن هذا الوقف سيكون مفيداً<sup>74</sup>.

**الثاني:** وقف المنقول:

المال المنقول إما أن يوقف تبعاً للعقار، وإما أن يوقف منفرداً مستقلاً. وإذا وقف مستقلاً، والمنقولات بطبيعتها تؤول إلى الانقضاء والزوال<sup>75</sup>، إما أن تكون من الأموال التي تعارف الناس على وقفها، أو مما لم يتعارفوه. فإذا وقف المنقول تبعاً للعقار، فالوقف صحيح في العقار والمنقول جميعاً بالاتفاق؛ لأن من المقرر في القواعد الفقهية أن ما لا يصح قصداً، قد يصح تبعاً، ويغتفر في التوابع ما لا يغتفر في غيرها<sup>76</sup>. وعليه فقد اختلف الفقهاء في حكم وقف المنقول على قولين مشهورين<sup>77</sup>:

القول الأول: ذهب جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة على جواز وقف المنقول مطلقاً<sup>78</sup>؛ كالآلات مثل القناديل في المسجد، وأنواع السلاح والثياب والأثاث، سواء أكان الوقف مستقلاً بذاته، ورد به النص أو جرى به العرف، بناءً على أصل كل مذهب في بناء حكم الجواز؛ فالمالكية على أصلهم في عدم اشتراط التأييد في صحة الوقف، فمدار جواز الوقف عندهم ليس التأييد ولا التأييد؛ بل هو المنفعة المتحصلة من الوقف<sup>79</sup>. والشافعية والحنابلة: حَرَجَ الشافعية جواز وقف المنقول على أحد أصليين<sup>80</sup>:

1. أن التأييد يعتبر في كل عين بما يناسبها؛ فما لا يكون قابلاً للبقاء، فإن معنى التأييد فيه مقدر بمقدار بقائه، وعليه فالوقف ينتهي بتلف المنقول، وعليه فلم يشترط التأييد لصحة الوقف لديهم.
2. أن الوقف لا ينتهي بتلف المنقول، وإنما يستبدل به غيره، ويحل هذا البديل محل المنقول عند بدو انتهائه<sup>81</sup>.

**القول الثاني:** لم يجز الحنفية وقف المنقول؛ ومنه عندهم البناء والغراس إلا إذا كان تبعاً للعقار، أو ورد به النص كالسلاح والخيل، أو جرى به العرف كوقف الكتب والمصاحف، والدنانير والدرهم (النقد التي تحل مكانها)، ولكن متأخري الحنفية كابن عابدين أن العرف في بلاد الروم دون بلادنا، ووقف الفأس والقنود كان متعارفاً عليه في زمن المتقدمين، ولم نسمع به في زماننا، والسبب في عدم جواز وقف المنقول عندهم: أن من شرط الوقف التأييد، والمنقول لا يدوم.

غير أن الحنفية خرجوا عن أصلهم في عدم جواز وقف المنقول فإنهم بعد أن شرطوا أن يكون الموقوف عقاراً، أو تابعاً للعقار، نجدهم توسعوا في ذلك توسعاً لا يقتصر على ما ورد النص بوقفه من المنقول، فقد زاد بعض المشايخ أشياء من المنقول على رأي محمد لما رأوا جريان التعامل فيها، فقالوا: لو وقف بقرة على أن ما يخرج من لبنها وسمنها يعطى لأبناء السبيل، قال في الخلاصة: رجوت أن يكون جائزاً<sup>82</sup>. وعن الأنصاري من أصحاب زفر فيمن وقف دراهم أو الطعام أو ما يكال أو يوزن أيجوز ذلك؟ قال: نعم<sup>83</sup>. وجاء في الدر المختار<sup>84</sup>: (و) كَمَا صَحَّ أَيْضًا وَقَفُّ كُلِّ (مَنْقُولٍ) قَضَاً (فِيهِ تَعَامُلٌ) لِلنَّاسِ (كَفَأْسٍ وَقُدُومٍ) بَلْ (وَدَرَاهِمٍ وَدَنَانِيرٍ). قُلْتُ: (..) وَمَكِيلٍ وَمَمُوزُونٍ قَيْبَاعٍ وَيُدْفَعُ مَمْنَهُ مَضَارِبَهُ أَوْ بِضَاعَةً فَعَلَى هَذَا لَوْ وَقَفَّ كَرًّا عَلَى شَرْطٍ أَنْ يُقْرَضَهُ لِمَنْ لَا بَدْرَ لَهُ لِيَزْرَعَهُ لِنَفْسِهِ فَإِذَا أَدْرَكَ أَحَدَ مِقْدَارِهِ ثُمَّ أَقْرَضَهُ لِغَيْرِهِ وَهَكَذَا جَازَ خُلَاصَةً، وَفِيهَا: وَقَفَّ بِقَرَّةٍ عَلَى أَنَّ مَا خَرَجَ مِنْ لَبْنِهَا أَوْ سَمْنِهَا لِلْفُقَرَاءِ إِنْ اعْتَادُوا ذَلِكَ رَجَوْتُ أَنَّ يَجُوزَ (...) وَهَذَا قَوْلُ مُحَمَّدٍ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى اخْتِيَارٌ وَالْحَقُّ فِي الْبَحْرِ السَّفِينَةِ بِالْمَتَاعِ<sup>85</sup>. والسبب في ترجيح قول محمد ليفتى به في المذهب، نظراً لأن العرف مصحح فيما لا يصادم نصاً قاطعاً، وأحكام الوقف اجتهادية، فالعرف فيها معتبر بناء على القواعد الفقهية، ((الْعَادَةُ مُحْكَمَةٌ))<sup>86</sup>. وأما الموقوف الذي لم يتعارف الناس على وقفه، فلا يجوز وقفه عندهم عملاً بالقياس وعملاً بالأصل؛ لأنه ليس بمال ثابت، ولأن من شرط الوقف التأييد والمنقول لا يدوم.

الراجح: الذي يترجح بعد مراجعة أقوال الفقهاء وأدلتهم في وقف المنقول هو رجحان قول الجمهور من جواز وقف المنقول مطلقاً، ولا حاجة لتقييد الجواز بالعرف، لأن العرف لا أثر له في تغيير الحكم الشرعي من الحظر للإباحة في قضية تعتمد قوة المدرك ولا تعتمد على العرف، والمدرك هنا يشير إلى الجواز ولا سيما في عصرنا الذي أصبح الناس فيه في حياتنا المعاصرة في غاية الحاجة إلى توسيعه وخاصة الوقف النقدي الخيري التعليمي، وهو من اعظم القربات إلى الله تعالى.

## المبحث الثاني: الوقف النقدي في مذاهب الفقهاء، وصوره؛ وترجيح القول بالعمل به:

### المطلب الأول: الوقف النقدي في مذاهب الفقهاء.

- الأصل عند الفقهاء أن الوقف يكون لرأس المال الثابت القيمي الاستعمالي وأعظم صورته: العقار، والمنقول هو: المال الذي لا يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه، ولذلك اختلفت أنظار الفقهاء في جواز وقف النقود كمال منقول وقد صوّرت المسألة، وأُبين حكمها، ومن ثم أضرِب له صور من انتفاع الوقف التعليمي بالوقف النقدي. وعليه اختلفت أقوال الفقهاء في وقف النقود (الدراهم والدنانير في زمن الفقهاء القدامى)<sup>87</sup>:
1. جمهور الفقهاء من الحنابلة والشافعية في الأصح، وابن شاس وابن الحاجب من المالكية ذهبوا إلى أن وقف النقود غير جائز؛ لأن النقود لا ينتفع بها مع بقاء عينها، بل الانتفاع بها إنما هو بإنفاقها، وهو استهلاك لأصلها، وذلك مخالف لموضوع الوقف.
  2. ذهب متأخري المالكية وبعض الشافعية وبعض الحنابلة كابن تيمية وتبعه آخرون إلى جواز وقف النقود<sup>89</sup>، غير مقيد بنص ولا بعرف. وأما الشافعي: فقد جوزه على الإطلاق، - أي غير مقيد بالنص ولا بالتعارف - فيما يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه؛ كالدرهم مثلاً<sup>90</sup>.



3. وأما الحنفية: فلديهم نقطة اتفاق ونقطة اختلاف في تخريج هذه المسألة على أصول مذهبهم:
- أما نقطة الاتفاق: ذكرنا أنه إذا كان المنقول تابعاً للعقار فإن الوقف جائز بلا خلاف عند صاحبين، وهو المفتى به في المذهب، كما أنه لا خلاف في صحة وقف الأسلحة والخيول للآثار الواردة، وهي أموال منقولة<sup>91</sup>.
- وقف النقود أصالة عند الحنفية فيه ثلاثة أقوال في المذهب<sup>92</sup>:
- الأول: جواز وقف الدراهم والدنانير (العملات) عند الإمام زفر من الحنفية سواءً أجرى التعامل بوقفها أم لا؛ - مع علمك أن قوله هذا بالصحة لوقف النقود لا يستلزم لزوم<sup>93</sup> - وقد عزاه إلى الأنصاري، من أصحاب زفر، وهو ما ذهب إليه العلامة ابن نجيم زين الدين صاحب "البحر" ولم يحك خلافاً<sup>94</sup>.
- الثاني: وهو المنع مطلقاً؛ وهو قول الإمام أبي يوسف من الحنفية آخذاً بأن وقف المنقول تبعاً للعقار غير جائز إلا ما ورد فيه نص؛ كالسلاح والكراع.
- الثالث: وهو الراجح المفتى به في المذهب: وخلاصته جواز وقف الدراهم والدنانير إذا تعارف الناس على ذلك وجرى به التعامل بين المسلمين، وهو تخريج على قول الإمام محمد بن الحسن من الحنفية<sup>95</sup>، وعليه عامة مشايخ المذهب، ونُسب القول بصحة وقف الدنانير إلى ابن شهاب الزهري، فيما نقله الإمام محمد بن اسماعيل البخاري، في "صحيحه" حين قال: وقال الزهري: "فيمين جعل ألف دينار في سبيل الله ودفعها إلى غلام له تاجر يتجر بها، وجعل ربحه صدقة للمساكين والأقربين، هل للرجل أن يأكل من ربح ذلك الألف شيئاً، وإن لم يكن جعل ربحها صدقة في المساكين، قال: "ليس له أن يأكل منها"<sup>96</sup>، وإن لم يصرح في عبارته بلفظ الوقف، ولكن جعل الأصل في سبيل الله تعالى، وجعل ربحه في صدقة فهو صريح في معنى الوقف المعهود<sup>97</sup>.
- وخرج الحنفية ذلك بأن الدراهم لا تتعين بالتعيين (أي مثلية) فهي وإن كانت لا ينقطع بها مع بقاء عينها لكن بدلها قائم مقامها لعدم تعيينها فكأنها باقية، ولا شك في كونها من المنقول فحيث جرى فيها التعامل دخلت فيما أجازها محمد.
- وعلق عليه من متأخري الحنفية ابن عابدين فقال: ((وبهذا ظهر صحة ما ذكره المصنف من إلحاقها بالمنقول المتعارف على قول محمد المفتى به وإمّا خصوصها بالنقل عن زفر؛ لأنها لم تكن متعارفة إذ ذاك؛ ولأنه هو الذي قال بها ابتداء قال في "النهر": ومقتضى ما مر عن محمد عدم جواز ذلك أي وقف الحنطة في الأقطار المصرية لعدم تعارفه بالكلية. نعم وقف الدراهم والدنانير تعورف في الديار الرومية))<sup>98</sup>. وعلى هذا فحيث وقع العرف عند الحنفية بوقف النقود جاز وقفه على رأي متأخريهم كما العرف في بلادنا الشامية<sup>99</sup>.

#### أما تخريج المسألة لدى القائلين بالجواز فهو من وجهين:

- الأول: النقود أموال مثلية أي تقرض ويرد مثلها لا عينها، أو تدفع قراضاً ولا ترد بعينها، لذلك جعل الفقهاء رد المثل في القرض والقراض بمنزلة بقاء العين، ولذلك قال ابن عابدين: ((وإن الدراهم لا تتعين بالتعيين، فهي وإن كانت لا ينتفع بها مع بقاء عينها، لكن بدلها قائم مقامها لعدم تعيينها، فكأنها باقية ولا شك في كونها من المنقول، (... إن بعض المشايخ زادوا أشياء من المنقول على ما ذكره محمد لما رأوا جريان التعامل فيها، وذكر منها مسألة البقرة الآتية، ومسألة الدراهم والمكيل حيث قال: ففي "الخلاصة": وقف

بقرة على أن ما يخرج من لبنها وسمنها يعطى لأبناء السبيل، قال: إن كان ذلك في موضع غلب ذلك في أوقافهم رجوت أن يكون جائزاً، وعن الأنصاري وكان من أصحاب زفر فيمن وقف الدراهم، أو ما يكال أو ما يوزن أيجوز ذلك قال: نعم قيل وكيف قال يدفع الدراهم مضاربة، ثم يتصدق بها في الوجه الذي وقف عليه وما يكال أو يوزن يباع ويدفع ثمنه لمضاربة أو بضاعة قال فعلى هذا القياس إذا وقف كراً 100 من الحنطة على شرط أن يقرض للفقراء الذين لا بذر لهم ليزرعون لأنفسهم، ثم يوجد منهم بعد الإدراك قدر القرض، ثم يقرض لغيرهم بهذا الفقراء ((101. قلت 102: ولعلمهم رأوا أن النقود من الأصول السائلة فإذا وقفت صارت ملحقة بالأصول الثابتة، من حيث حبس أصلها وتسبلت منفعتها، أو ريعها، وإذا انتقل بدلها بالقرض؛ فإن بدلها قائم في الحبس مقام عينها وهو المثل.

الثاني: القراض؛ وذلك بدفع المال النقدي الموقوف قراضاً إلى من يتجر به على حصته من الربح وتصرف إلى مصارف الوقف صدقة أو تسبيلاً، وأصله ما ورد عن الزهري قال: " فيمن جعل ألف دينار في سبيل الله ودفعها إلى غلام له تاجر يتجر بها، وجعل ربحه صدقة للمساكين والأقربين، هل للرجل أن يأكل من ربح ذلك الألف شيئاً؟ وإن لم يكن جعل ربحها صدقة في المساكين، قال: "يس له أن يأكل منها" 103. ومثله قول ابن عابدين في رد المحتار: "وكذا يفعل في وقف الدراهم والدنانير، وما خرج من الربح يتصدق به في جهة الوقف وهذا هو المراد في قول الفتح عن الخلاصة، ثم يتصدق بها فهو على تقدير مضاف أي بربحها، وعبرة الإسعاف ثم يتصدق بالفضل" 104.

الترجيح: جواز الوقف النقدي وقد جاء قرار رقم: 140 (15/6/105) بشأن " الاستثمار في الوقف وفي غلاته وريعه". إن مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي المنعقد في دورته الخامسة عشرة بمسقط (سلطنة عُمان) من 19-14 المحرم 1435 هـ الموافق 11-6 آذار (مارس) 2004م، بعد اطلاعه على البحوث الواردة إلى المجمع بخصوص موضوع الاستثمار في الوقف وفي غلاته وريعه، وبعد استماعه إلى المناقشات التي دارت حوله، وبالرجوع إلى قرارات وتوصيات الندوات والمؤتمرات التي عقدت لهذا الغرض، قرر ما يأتي (...))، "

#### ثانياً - وقف النقود:

1. وقف النقود جائز شرعاً، لأن المقصد الشرعي من الوقف وهو حبس الأصل وتسبيل المنفعة متحقق فيها؛ ولأن النقود لا تتعين بالتعيين وإنما تقوم بأبدالها مقامها.
2. يجوز وقف النقود للقرض الحسن، وللاستثمار إما بطريق مباشر، أو بمشاركة عدد من الواقفين في صندوق واحد، أو عن طريق إصدار أسهم نقدية وقفية تشجيعاً على الوقف، وتحقيقاً للمشاركة الجماعية فيه.
3. إذا استثمر المال النقدي الموقوف في أعيان كأن يشتري الناظر به عقاراً أو يستصنع به مصنوعاً، فإن تلك الأصول والأعيان لا تكون وفقاً بعيانها مكان النقد، بل يجوز بيعها لاستمرار الاستثمار، ويكون الوقف هو أصل المبلغ النقدي. وأوصى المجمع:

دعوة الدول العربية والإسلامية والهيئات والمؤسسات المعنية بشؤون الأوقاف، وكذلك المنظمات العالمية المتخصصة إلى تحمل مسؤوليتها نحو الأوقاف في فلسطين بصورة عامة، وفي القدس الشريف بصورة خاصة، وحمائيتها وبذل الجهود للحفاظ على معالمها، والدعوة إلى تنميتها لتتمكن من تحقيق أهدافها وأداء 106 رسالتها.



المطلب الثاني: صور جديدة للوقف النقدي، وسبل الانتفاع بها في الوقف التعليمي:  
ظهر في الواقع المعاصر أشكال جديدة من وقف النقود في محافظ استثمارية، ووقف الإيراد النقدي، ووقف الاحتياطي لدى الشركات المساهمة، أو وقف جزء من أرباح أصحاب حقوق الملكية من باب المسؤولية الاجتماعية، ونورد هذه الصور المعاصرة باختصار:

الفرع الأول: وقف النقود في محافظ استثمارية:  
المحافظ الاستثمارية تقوم فكرتها على أساس المضاربة، أو على الوكالة (إدارة المدير)، وكلاهما تحدث عنهما الفقهاء، ومعنى وقفها في محفظة استثمارية هو: وقف النقود في محفظة استثمارية على أساس المضاربة، موقوفة عند المؤسسة التي تدير الوقف التعليمي، وتوزع الأرباح بين نظارة الوقف، والمساهمين في المحفظة على أساس نظام النمر 107، أو يديرون المحفظة نيابة عن المشتركين فيها وكالة عنهم بأجرة مقطوعة، وما ينشأ عنها من الأرباح هو الذي يوزع على جهات البر المقصودة بالوقف 108.  
ويمكن أن يتشكل من هذه الصورة ثلاثة صور فرعية ألخصها كما ذكرها الدكتور قحف 109، وسأربطها بالوقف التعليمي ما أمكن:

أولهما: ان تتدب هيئة وقفية "نظارة الوقف" التعليمي نفسها لاستقبال الصدقات الجارية النقدية لتمويل إنشاء مشروع وقف معين، كمصنع لبرامج الكمبيوتر أو أفراسه أو مستلزماته، أو مصنع أدوية، ثم انفاق إيراداته على غرض وقف معين، وليكن الانفاق على توفير الكراسي التعليمية الإقراضية للكلية الأقل اقبالاً أو بنوعية جديدة من الطلبة نرغب بتحسين نوعية الخريجين من الجامعة كتسهيل وتحفيز للدراسة في التخصصات المستهدفة، ويمكن أن تتعدد وجوه الوقف التعليمي.

ثانيهما: يتم وقف النقود بأن يحدد الواقف نفسه الجهة التي تستثمر فيها النقود، فيكون الوقف لنقود مستثمرة بشكل وديعة استثمارية في بنك إسلامي معين، أو وحدات في صناديق استثمارية، ويحدد الوقف من يقوم بتحصيل أرباح النقود الموقوفة، وتوزيعها على الموقوف عليهم، وفي هذه الصورة لا يقوم ناظر الوقف باتخاذ قرار استغلال النقود نفسها، فصلاحيته بالنسبة للاستثمار تقتصر على اختيار الجهة المستثمرة، مع الإشارة إلى أن الصناديق الاستثمارية بأنواعها لا تعمل كلها على أسلوب المضاربة، فبعضها يكون بعقد إدارة، أو غيره من صيغ التمويل المشروعة.

ثالثهما: الشكل البسيط لهذه الصورة هو لجان مناصرة لصندوق الوقف التعليمي تقوم بجمع التبرعات في داخل البلاد وخارجها، لأغراض إقامة وقف معين يخدم الوقف التعليمي وضمن الخطة التي وضعته النظارة، والصورة المطور لهذه الصورة تعبر عنه طروحات سودانية وكويتية بما سمي "صناديق وقفية" بحيث تقوم الصناديق باستدراج تبرعات في حملات لمشاريع وقفية في الجامعة ثم تستعمل النقود المحصلة في إنشاء الوقف المراد إقامته.

الفرع الثاني: وقف الإيراد النقدي فقط ورد أصله بعد الاستثمار: تدور صور هذا النوع من الوقف حول: وقف إيراد عين (وفي الاقتصاد نسميه إيرادات أصل أو رأس مال ثابت أو منقول مدر للدخل Fixed Capital)) 110، فهذه العين المعمر يوقف إيراداتها لفترة معينة، مثالها، أن يوقف شخص إيراد عمارة في عمارته، أو كراج سيارات، أو إيرادات مكت تكسي لثلاثة أيام، أو باصات، أو آلات معمرة مؤجرة بأجرة سنوية، أو ما شابه، لمدة محددة، ويمكن أن يكون بالإضافة إلى جوازه مؤقتاً أن يكون مؤبداً، فمثال الأول إضافة لما سبق أن يوقف تاجر أرباح محله لمدة سنة، أو مدى الحياة بعد خصم النفقات، أو لشهر واحد

من السنة، وقد يقاس هذا النوع من الوقف على حساب مخاطر الاستثمار في البنوك، سواءً آل إلى أموال الزكاة إذا حصلت تصفية للبنك، أو إلى جهة وقفية<sup>111</sup>.

الفرع الثالث: وقف احتياطي الشركات المساهمة، أو الحسابات المحتجزة لمجابهة مخاطر الاستثمار: من صور الوقف النقدي، وقف احتياطي في الشركات المساهمة، وهذه الشركة ظهرت في المجتمع الغربي في القرن التاسع عشر بشكل خاص، نظراً لما تتمتع به هذه الشركة من شخصية اعتبارية، والمسؤولية المحددة لحاملي الأسهم، وإمكان تجاوز عمر المؤسسة لأعمار مؤسسيها أو مالكيها، بما فيها من التأييد عند النشئة. وفي كثير من الأحيان تتدخل القوانين في الشركات المساهمة إلزامها بتكوين احتياطي عام عن طريق حجز جزء من أرباحها سنوياً لتغذية هذا الاحتياطي الإلزامي أو القانوني، والهدف من هذا الاحتياطي هو تقوية المركز المالي للشركة، في مجابهة دائنيها، لتحسين قدرتها على الوفاء بالتزاماتها أخذاً بعين الاعتبار مسؤوليتها المحدودة، وهو ما قرره قرار مجمع الفقه الإسلامي<sup>112</sup>.

وعليه فلو دفعت شركة مساهمة إيرادات احتياطيتها الإلزامي من الأموال كله أو أكثره للوقف التعليمي، والتي تشكل أرباحه التي ينص القانون على صرفها في وجوه البر، للوقف التعليمي صح، أما أصل الاحتياطي فهو في الغالب لمجابهة الدائنين في حال تصفية الشركة، وهذا النوع من الوقف تتمثل بجزء من الموجودات الثابتة والمتداولة، شأنه في ذلك شأن أي مال مضاربة، ولكنه ينظر إليه في العادة تحت عنوان الاحتياطي الإلزامي في جانب الخصوم من الميزانية، فهو يدخل في المعنى في إطار الأوقاف النقدية<sup>113</sup>.

الفرع الرابع: وقف الأسهم والأموال المختلطة بين العينية والحقوق، وكذا الصكوك :

ظهر في حياتنا المعاصرة نتيجة التطور المذهل للمعاملات المالية صور عديدة للوقف، تتجمع فيها رساميل الشركة الوقفية منه تبعاً لأغراض إنشائها، وتوحد مقصد منشئها ويمكن الحديث عن هذه الصور في الآتي: وقف عمل استثماري بأكمله أو أعمال استثمارية بمجموعها: وهو وقف مؤسسة بجميع ما لها من أموال، وما عليها من التزامات، وهذا النوع من الوقف مألوف في المجتمعات الغربية، ويتم في الغالب من خلال الوصية، بتحويلها إلى وقف، أو إلحاقها لوقف قائم، وفي القانون الأمريكي يتخذ ما يسمى (foundation) بعد أن يكون وصية وقفية لوجوه البر العام، كما يمكن أن يكون لصالح ذرية الواقف، أو أشخاص بأعيانهم، فيتخذ شكل أمانة وقفية<sup>114</sup>. ومن الواضح أن هذا النوع من الوقف يمكن أن يكون مؤبداً أو مؤقتاً، طالما سمحت طبيعة الأموال الموقوفة بذلك، وتوجهت إليه إرادة الواقف<sup>115</sup>.

وقف مجموع أملاك الواقف: وهو يشبه وقف عمل استثماري وقد يتم عن طريق إقامة أمانة وقفية يتم تحويل أموال الواقف إليها، وتتوجه بحسب ما تقتضيه إرادته من الوقفية<sup>116</sup>.

وقف الأسهم والصكوك<sup>117</sup>: الأسهم هي: حصص متساوية القيمة في ملكية شركات مساهمة تعطي مالكيها الحق في التصويت في اجتماعات الجمعية العمومية، وتعطيه حصة شائعة في من الأرباح الموزعة، بحسب نصيب أسهمه النسبي من رأس مال الشركة، وموجوداتها عند التصفية. فوقف السهم هو وقف لما يمثله السهم من ملكية شائعة في الشركة، وإن كانت حصة شائعة فالفقهاء على جواز وقف المشاع، ما دام يمكن فرزه بمعرفة قدره، وهنا قد تثار بعض المسائل ذات المساس بالمعالجات النظرية الفقهية، لتحقيق أهداف وقف الأسهم لصالح الوقف التعليمي.

أما وقف الصكوك التي تمثل " وثائق أو شهادات مالية متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية موجودات (أعيان أو منافع أو حقوق أو خليط من الأعيان والمنافع والنقود والديون) قائمة فعلاً أو سيتم إنشاؤها من حصيلة الاكتتاب، وتصدر وفق عقد شرعي وتأخذ أحكامه118. وهذا الوقف نظراً لعودة الأصل إلى مالك في العادة فهو وقف مؤقت موضوعه إيرادات الأعيان الموقوفة119. وعليه فيمكن للوقف التعليمي الاستفادة من هذه الصور المعاصرة من الوقف، فضلاً عن الصور والصيغ التقليدية المعروفة، وهناك الكثير من الصور يمكن أن تضاف لها كوقف الحقوق والمنافع120. وصورة صكوك الخدمات التعليمية الموقوفة: إذا رغبت نظارة الوقف بتقديم خدمات تعليمية أو طبية أو استشارية فإنها تستطيع تسديد تلك الخدمات وبيعها للجمهور من الواقفين، وتكون حصيلة إصدار الصكوك مصروفة إلى المستفيدين من الوقف التعليمي أو الطبي أو الاستشاري أو غيره121.

**المطلب الثالث: ترجيح العمل بالوقف النقدي لخدمة الوقف التعليمي، ودوره في تحقيق مقصده.**

**الفرع الأول: ترجيح العمل بالوقف النقدي لخدمة الوقف التعليمي**

أجاز المالكية ومتأخرو الحنابلة ومتأخرو الحنفية كما ذكرنا وقف النقود، وأما المذهب الشافعي فأبطل الوقف المؤقت إلا في أشياء استثنائها المتأخرون من الشافعية كالرملية122؛ فأجاز وقف ما تحصل منه فائدة مع بقاءه مدة، قال الخطيب: وقال الخوارزمي وابن الصلاح: يصح وقف المشموم الدائم نفعه كالمسك والعنبر والعود، ويطلق الريحان على كل نبت رطب غض طيب الريح، فيدخل الورد لريحه123. فالقول الخليق بالرجحان: هو القول بجواز وقف النقود في هذا العصر بالإضافة إلى أدلة الفقهاء، وذلك لما يؤده من أدلة تالية:

1. أن النقود لم يعد ذلك المفهوم السابق من حيث أنها أموال سائلة وغير ثابتة، فالنقود باعتبار قيمتها في أمثلها تعتبر أموال ثابتة من هذا الوجه.
2. أن النقود مثلية، ومثل الشيء هو ذاته، ولا يتعين بالتعيين كما قال الفقهاء، وبدلها يقوم مقامها تماماً، ومع التسليم بأن الاستفادة الصحيحة تقتضي تقليبها، فإن ذلك لا يقتضي أبداً إهلاك عينها وذهابها بالكلية فهي باقية بشكل دائم.
3. القصد الأساس من وقف النقود عند من قال بجواز وقفه، اعتبار النقد أصلاً قائماً يُستغل أو يُنتفع به مع بقاءه وهو عين المعنى بـ "حبس الأصل وتسبيل الثمر"، فلا فرق بين وقف النخل ووقف النقد، فكلاهما يذهب عينه من وجه وتبقى هذه العين من وجه آخر ألا وهو بقاء الثمرة واستمرارها، ولذلك قال متقدمو الحنفية: لا بد من شراء فسائل وغرسها حتى يظل النخل قائماً مستمراً124. وبهذا يتبين لك رجحان القول بجواز وقف النقود، بشروطه المعتبرة شرعاً نحو تأييد الانتفاع بها، فأجازها القائلون بهذا القول استحساناً.

الفرع الثاني: مقصد الوقف النقدي لتحقيق تنمية الوقف التعليمي: أجاز محمد بن الحسن الشيباني وقف النقود إذا جرى العرف بذلك، وعلى قوله الفتوى في المذهب: بل إن الحصكفي125 يقرر في الدر المختار " فيقول: " قلت: بل ورد الأمر للقضاة بالحكم به كما في معروضات المفتي أبي السعود"126، ومثله الملا خسرو127، ولقد ظهر في العصر العثماني عدد من صور الوقف النقدي، وطور المعاصرون عدد من الصور مبنية عليها نسوق منها مع تحديثها حتى لا تخالف الشريعة:

1. وقف النقود في محافظ استثمارية على أساس عقد المضاربة.
2. وقف الإيراد النقدي مع وقف أصله، وقد أجازته بعض الفقهاء المعاصرين.
3. وقف الاحتياطي للشركات المساهمة، أو استثمار الاحتياطي.

### المبحث الثالث: استثمار الوقف النقدي لخدمة الوقف التعليمي.

**المطلب الأول: استثمار الوقف، وحكمه:**

لقد أضحى الوقف النقدي من الأهمية بمكان نظراً للحاجة الماسة إليه في حياتنا المعاصرة، والفقهاء أجازوا وقف المنقول إذا تعارف الناس عليه، على شكل مدفوعات لنظارة وقف تقوم باستثمار هذه النقود وتدفع من إيراداتها على أعمالها التشغيلية السنوية، وليس القصد من استثمارها أن نخرج المؤسسة الخيرية التي يقوم عليها الوقف عن مقصدها؛ بل إبقائها في إطارها الخيري، ولكن لتعظيم دورها شأنها شأن أموال الأيتام التي أمرنا باستثمارها، على شكل الإيضاع الذي ذكرناه، وفيما يلي نتحدث عن سبل الاستثمار، وطريقة إدارة الوقف النقدي لخدمة الوقف التعليمي.

ولذلك صدر قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم: 140 (15/6) بشأن الاستثمار في الوقف وفي غلاته وريعه السالف ذكره، قرر ما يأتي في بنده أولاً، ننقل بنوده لأهميتها:

#### ﴿ أولاً: المقصود باستثمار أموال الوقف:

1. يقصد باستثمار أموال الوقف تنميتها؛ سواء أكانت أصولاً أم ريعاً بوسائل استثمارية مباحة شرعاً.
  2. يتعين المحافظة على الموقوف بما يحقق بقاء عينه ودوام نفعه.
  3. يجب استثمار الأصول الوقفية (عقارات أم منقولات) ما لم تكن موقوفة للانتفاع المباشر بأعيانها.
  4. يعمل بشرط الواقف إذا اشترط تنمية أصل الوقف بجزء من ريعه، ولا يعد ذلك منافياً لمقتضى الوقف، ويعمل بشرطه كذلك إذا اشترط صرف جميع الربح في مصارفه، فلا يؤخذ منه شيء لتنمية الأصل.
  5. الأصل عدم جواز استثمار جزء من الربح إذا أطلق الواقف ولم يشترط استثماره إلا بموافقة المستحقين في الوقف الدّري، أما في الوقف الخيري فيجوز استثمار جزء من ريعه في تنمية الأصل للمصلحة الراجعة بالضوابط المنصوص عليها لاحقاً.
  6. يجوز استثمار الفائض من الربح في تنمية الأصل أو في تنمية الربح، وذلك بعد توزيع الربح على المستحقين وحسم النفقات والمخصصات، كما يجوز استثمار الأموال المتجمعة من الربح التي تأخر صرفها.
  7. يجوز استثمار المخصصات المتجمعة من الربح للصيانة وإعادة الإعمار للأوقاف.
  8. لا مانع شرعاً من استثمار أموال الأوقاف المختلفة في وعاء استثماري واحد بما لا يخالف شرط الواقف، على أن يحافظ على الذمم المستحقة للأوقاف عليها.
- أن تكون صيغ الاستثمار مشروعة وفي مجال مشروع.
  - مراعاة تنوع مجالات الاستثمار لتقليل المخاطر وأخذ الضمانات والكفالات، وتوثيق العقود، والقيام بدراسات الجدوى الاقتصادية اللازمة للمشروعات الاستثمارية.

- اختيار وسائل الاستثمار الأكثر أماناً وتجنب الاستثمارات ذات المخاطر العالية.
- ينبغي استثمار أموال الوقف بالصيغ المشروعة الملائمة لنوع المال الموقوف بما يحقق مصلحة الوقف وبما يحافظ على الأصل الموقوف ومصالح الموقوف عليهم.
- الإفصاح دورياً عن عمليات الاستثمار ونشر المعلومات والإعلان عنها حسب الأعراف الجارية في هذا الشأن.

#### ﴿ المطلب الثاني: سبل إدارة الوقف النقدي وتنميته. ﴾

بما أن تفاصيل أحكام الوقف المقررة في الفقه، فهي جميعها اجتهادية قياسية، للرأي فيها مدخل، والفقهاء مجمعون على أن الوقف يجب أن يكون فيه قرابة لله تعالى<sup>128</sup>، فإن التجديد يأتي في الهياكل العامة للوقف، وفي أعمال النظر في التأطير لأنواع من الصداقات الجارية الجديدة؛ كالوقف العلمي الذي يهدف إلى الترقى بالمجتمع وخدمة مدينته، ورفع الفقر عن كاهله، بما يؤديه الوقف من دور ثقافي اجتماعي اقتصادي في المجتمع، إضافة إلى الأهداف التفصيلية التي تتولد عن حاجات ورغبات خيرية تتطلب الوفاء بها بما يوفره لها الوقف التعليمي، ولذلك يمكن بناء نماذج وقفية معاصرة مبنية على أهداف الوقف الخيري، هذا وقد نظم وقفية في المجتمعات الغربية (في الولايات المتحدة وفي أوروبا) لها عدة صور تعتمدها كثير من السليبات والنقاشات، وهذه الصور هي<sup>129</sup>:

**الأول:** صور وقفية جديدة تهدف لتنمية الوقف الخيري، بتنمية رأس المال.

**الثاني:** وقف لتأمين دخل دوري للموقوف عليهم لفترة محددة.

**الثالث:** وقف خيري يهدف إلى تأمين دفعات متساوية لمدة محددة.

**الرابع:** وقف خيري لتأمين الشيخوخة.

ويلا بس هذه الصور مشكلات فقهية تحتاج إلى كثير من التخيير، وقد لا ننجح في ضمها إلى صور الوقف، وما يحقق مقصدنا في الوقف التعليمي الذي نرؤم الوصول إلى تأصيله من الناحية الشرعية، إنشاء " مؤسسة وقفية استثمارية تعليمية " في جامعة النجاح الوطنية، ذات شقين أحدهما: يوفر الخدمات بجزء من ريع الوقف، والآخر: يقوم على استثمار النقود الموقوفة لتحقيق أغراض الوقف التعليمي.

**الفرع الأول:** سبل إدارة الوقف النقدي: الوقف النقدي قد يكون فردياً أو جماعياً أو عائلياً، فالوقف النقدي الفردي أمر إدارته يسيرة، لكن الوقف النقدي الجماعي والعائلي يحتاج إلى " مؤسسة وقفية تشرف عليه؛ كنظارة وقف "، وهو ما نقترحه للوقف التعليمي الجامعي الذي نروم إنشاءه، فينظم شؤون الوقف، ويكون من مجموعة أشخاص، مكونة من مجموع الواقفين، أو وكلائهم، أو من ينصبونه من الأشخاص لذلك، ويتم ذلك عن طريق إنشاء صندوق وقف من مجموعة من المؤسسات والجمعيات الوقفية في الكليات الجامعية مثلاً.

خلاصة القول أن إدارة أموال « مؤسسة الوقف التعليمي »؛ كإدارة أموال الأيتام، ولهذا يقول الشيخ الزرقا: ((إن مسؤولية نظار الوقف 130 وواجباتهم تستمد من مسؤولية الأوصياء وواجباتهم، والتصرف في مال الوقف يستمد أحكامه من التصرف في مال اليتيم الذي تحت الوصاية))<sup>131</sup>.

**الفرع الثاني:** تنمية الوقف النقدي واستغلاله: المقصود بتنمية أموال الوقف التعليمي؛ زيادة رأسمال الوقف لتعظيم «تكوينها الرأسمالي»<sup>132</sup>، فاستغلال الوقف واستثماره هو استعمال مال الوقف في تحقيق

أغراضه، ومن صور تعظيم إيرادات الوقف التي تحدث عنها الفقهاء هو حفر بئر في أرض الوقف الزراعية التي كانت تسقى بماء المطر فأصبحت تسقى بماء السانية، ويقاس عليها وقف أجهزة طبية لتحسين التشخيص وإجراء العمليات في المشفى، وكل ذلك بموافقة المنتفعين من الوقف أو بقرار من هيئة الإدارة لمؤسسة الوقف، فيقول الدكتور قحف حيث ضبط ذلك بقاعدة فقال: ((مقتضى ذلك أنه ما لم ينص الوقف نفسه على أسلوب محدد للزيادة في أصل رأس مال الوقف من إيراداته، أو رغبة صريحة بذلك، فالقاعدة التي ينبغي أن لا نحيد عنها هي أنه لا يصح تخصيص أي جزء من الإيرادات لإنهاء رأس مال الوقف، إلا بموافقة الموقوف عليهم؛ لأن حق الموقوف عليهم متعلق بهذه الإيرادات، وبها كلها، بعد صيانة الوقف والمحافظة على أصل ماله دون نقصان؛ ولكن دون زيادة أيضاً، هذا هو الأصل أو المبدأ العام في إنماء أموال الأوقاف))<sup>133</sup>. ولذلك بقي من طرق تنمية الوقف الزيادة المطلقة من غير إيرادات الوقف من الواقفين أنفسهم، أو من غيرهم، وأخذ موافقتهم في ابتداء الوقف ممكنة.

#### ﴿ المطلب الثالث: صيغ 134 ملائمة لإنشاء الوقف العيني والنقدي التعليمي لدعم البحث العلمي<sup>135</sup>:

1. وقف العقار: كالأراضي والمباني، ويستفاد من ريع العقار لأغراض البحث العلمي.
  2. وقف المنقول، وقد قمت بشرح مفصل لحكمه ونوعه وكيفية وقفه.
  3. وقف النقود في محافظ استثمارية، يمكن لنظارة الوقف استثمار المحفظة بصيغ مشروعة، والإنفاق من إيراداتها على البحث العلمي.
  4. وقف الأسهم في الشركات المساهمة - التي لا يدخل في استثمارها منتجات محرمة، كالربا أو القمار، أو السلع الضارة بالمجتمع، أو إيراداتها للوقف التعليمي ولمدد محددة، أو غير محددة بحسب شروط الواقفين، بما يحقق غرض الوقف التعليمي<sup>136</sup>.
  5. وقف من خلال المشاركة بين نظارة الوقف التعليمي وجهات ممولة كالبنوك الإسلامية لإنشاء مبانٍ على أرض وقفية، ومن ثم بعد تحقق الاستصناع المطلوب يؤجر العقار كاملاً ويسدد ثمن الاستصناع ويعود منافعها على الوقف التعليمي، أو بعقد مشاركة، أو بمشاركة منتهية بالتملك.
  6. إنشاء مشاريع قائمة على الصكوك الوقفية، وصورته أن يحدد المشروع المراد إقامته في نظارة الوقف، ثم يقسم رأس المال إلى أجزاء متساوية القيمة، ثم يطرح للاكتتاب العام في الوقف العام، والمكتتبون هو الواقفون، وحصيلة الاكتتاب هي رأس المال، وما ينتج عن عوائد وأرباح على الاستثمار ينفق على البحث العلمي، أو يقسم إلى قسمين: قسم يوزع على الجهة التي تدير المشروع، والآخر ينفق على البحث العلمي، وما يتصل بهما من مصاريف.
  7. الوقف من خلال المشاركة المتناقصة: تقوم على صيغة المشاركة العادية مع إضافة عنصر جديد، وهو قيام الوقف بتخصيص جزء من الربح (العائد)، لشراء البناء الممول تدريجياً حتى تؤول ملكيته نهائياً إليه، فيصير الوقف مالكا للأرض والمبنى معاً. ويتضح من هذه الصيغ أنه ليس فيها معنى شراكة العقد التي تكون في الحصة الشائعة بين الشريكين، وإنما هي شراكة ملك، إذ يبقى الواقف مالكا للأرض، والممول مالكا للبناء، وهو ما يجعل هذه الصيغ ملائمة للوقف التعليمي<sup>137</sup>.
- ويمكن بالجملة أن نضيف لما سبق بعض الصور التي تحدث عنها الفقهاء كصيغ للاستفادة من وقف النقود:



1. القرض أو السلف: فتقرض النقود للمستهدفين من المحتاجين لها لتحقيق أغراض الوقف، ثم تسترد منهم بعد فترة لترد إلى آخرين، وصورتها المعاصرة أن يقرض مثلاً عشرين طالباً في الفرع العلمي ليدرسوا في كلية الشريعة وبعد تخرجهم وتوظيفهم، يردون هذه القروض لصندوق، وهكذا في كل الكليات مع أخذ الضمانات منهم من أجل تحقيق أغراض الوقف، وهو المنقول عن بعض فقهاء المذهب الحنبلي؛ كابن تيمية: ونقل هو عن الإمام مالك صحة وقف الأثمان للقرض، ونصه: ((قال أبو البركات 138 وظاهر هذا جواز وقف الأثمان لغرض القرض أو التنمية والتصدق بالربح كما قد حكينا عن مالك والأنصاري قال ومذهب مالك صحة وقف الأثمان للقرض)) 139.
  2. طريقة استغلال النقود إذا جرى العرف على وقفها بأن تدفع لمن يعمل بها على سبيل المضاربة وما يستحقه صندوق الوقف يصرف في جهة الوقف أي المنتفعين منه.
  3. أن يتبرع أناس على سبيل الإيضاع 140 لتنمية أموال الوقف، وللعامل حصته من الربح أو أن يكون متبرعاً بها 141. ويشترط فيمن يستثمر أموال الوقف لصالح الصندوق أن يقوم باستثمارها بصيغ مشروعة ويتجنب الوقوع في المحرم؛ كالربا.
- ◊ **المطلب الرابع: آثار الوقف النقدي. ظهرت في حياتنا المعاصر آثار للوقف النقدي تجلّى في صور منها:**
1. مؤسسة الملك فيصل الخيرية، فأقامت ((مكتبة ضخمة))، وجائزة دولية في عدد من التخصصات العلمية.
  2. جائزة الكويت؛ وهي جائزة للعلوم والدراسات الأساسية والتطبيقية والدراسات الإسلامية والعربية، عبر ما يسمى "مؤسسة الكويت للتقدم العلمي".
  3. إقامة المراكز العلمية بالوقف النقدي؛ كالمعهد العالمي للفكر الإسلامي، بواشنطن.
  4. وقفية آل ثاني، في قطر، مكتبة وجائزة دولة.
  5. وهناك كثير من الصور للوقف النقدي العلمي في جامعة الملك عبد العزيز، ومحمد بن سعود وجامعة زايد وغيرها. والطموح أن تكون جامعتنا الجامعة الأولى في بلادنا والمنطقة التي تنشأ وقفاً تعليمياً، يدعم بل ويخدم تطوير البحث العلمي في الجامعة، ويساعد في تحسين نوعية التعليم والبحث العلمي في كافة الكليات في الجامعة.

## **المبحث الرابع: شروط الواقفين للوقف وأغراضهم؛ وتطبيقاتها على الوقف التعليمي:**

**المطلب الأول:** شروط الواقفين وأغراضهم: المراد بشروط الواقفين: ما يشتمل عليه كتاب الوقف من القواعد التي يضعها الواقف للعمل بها في وقفه، وبعضها يتعلق بمصارف الوقف، ولقد وضع الفقهاء شروطاً للصيغة التي لا يتم الوقف إلا بها 142، كما وضعوا شروطاً للواقف، وهي الشروط المعتبرة لإجراء العقود الشرعية، وسائر التصرفات المالية نحو: الحرية، والعقل، والبلوغ، والرشد 143، والحرية التي يبيغها الواقف هي التي تتعلق بناحيّتين: في مقدار المال الذي يوقفه، وفيما يوجهه في عقد وقفه من شروط، يُعيّن بها نظام الإدارة، والاستحقاق والتوزيع، هذا ومن أعظم مقاصد الشرع في الوقف؛ صيانة الموقوف بعد الوقف، لتعلق المصالح العامة به، مع صلاح في الإدارة والاستثمار للمال الموقوف، ومراعاة المبادئ الحاكمة

للووقف شرعاً وقانوناً، لأن الشارع حد من حرية الواقف، فلم يصح وقفه على ما يخالف الشريعة. ولقد توسع المذهب الحنفي في الأخذ بشروط الواقفين، وعليه فسوف نُفصّل في شروط الواقفين في المطالب التالية تبعاً لمذهبهم في الغالب:

#### الفرع الأول: الشروط الممنوعة على الواقفين<sup>144</sup>:

مبنى المنع في بعض شروط الواقفين على مخالفتها لأحكام الشرع، أو الإضرار بمصلحة الوقف، أو بمصلحة الموقوف عليه وحقوقه، أو لعدم الفائدة فيه شرعاً، فكل شرط منها يعتبر باطلاً<sup>145</sup>، ولا يتقيد الوقف بها؛ فلا تحترم إرادة الواقفين فيها، ويمكن تصنيفها بحسب المنع والبطان إلى أربعة شروط: (الأول) الشرط الذي يخالف قواعد الشرع أو مصلحة الوقف: كأن يشترط عدم عزل الناظر أو المتولي<sup>146</sup>، إذا ارتكب خيانة، أو تعدى أو قصر في استثمار أموال الوقف، أو استثمار الغلة بما هو محرم؛ كالربا، أو شرط إنفاق الغلة أو جزء منها في محرم، فهذه الشروط باطلة، ويعزل المتولي أو الناظر إن حصل منه ذلك<sup>147</sup>. ولذلك صرح الفقهاء أن الواقف نفسه لو كان هو الناظر أو المتولي على وقفه، وكان غير مأمون، فيجب أن ينزع عن الوقف ويعين مأمون على الوقف، ولذلك نص علي حيدر أفندي في المادة (11) من ترتيب الصنوف على: "يجب عزل كل خائن من النظار والمتولين" وفي شرحها يقول علي حيدر: حتى ولو من ثبتت خيانتة هو الواقف نفسه (...). وجب على القاضي عزله، وإلا أثم<sup>148</sup>، ومثلها المادة (871): «لا حكم لشرط الواقف بعدم عزل وإخراج المتولي الذي يظهر خيانتة» ونص في المادة (870): «كل ما لا يتفق والشرع، وكذلك ما ليس فيه مصلحة أو فائدة للوقف، من شروط الواقفين، فهو باطل، ولا يصح رعايته»<sup>149</sup>. ومثله في قانون العدل والإنصاف في المادة (100): «كل شرط مخالف لحكم الشرع فهو لغو»<sup>150</sup>.

(الثاني): أي شرط يضر بمصلحة الوقف وصيانتة: كأن يشترط الواقف عدم تعمير الوقف، إذا احتاج إليه، فهذا الشرط باطل، ومثله لو شرط أن لا يستبدل عقار الوقف بآخر، إذا خرب، ولم يمكن تعميره أو الانتفاع به، فالشرط باطل<sup>151</sup>.

(الثالث): الشرط الذي يضر بمصلحة الموقوف عليه وحقوقه: من الشروط التي تضر بمصالح الموقوف عليه؛ كأن يشترط أن لا يؤجر وقفه بأكثر مما عيّن، فالشرط لغو<sup>152</sup>، ويجب أن يؤجر بأجر المثل، ولذلك نص علي حيدر في المادة التاسعة على ذلك: فقال: «يلغى كل شرط مخلّ وليس فيه مصلحة أو فائدة للوقف»<sup>153</sup>، وعليه نصت المادة (879): «لو اشترط الواقف أن تصرف قسمة الغلة في كل يوم على متسولي المسجد الفلاني، فلا تلزم رعاية هذا الشرط»<sup>154</sup>.

(الرابع): الشرط الذي لا فائدة منه شرعاً: كما لو شرط أن يتصدق بشيء من غلة الوقف، على من يسأل في المسجد، فهذا الشرط باطل، و (القيّم)، للمتولي أن يصرف الصدقة على أي سائل في المسجد، أو أي مسجد، أو خارج المسجد، لأن الصدقة متساوية في ذلك في معناها، فالعبرة للفقر والاحتياج فقط<sup>155</sup>.

الفرع الثاني: الشروط الجائزة في أصلها ويمكن مخالفتها عند الضرورة: مخالفة شرط الواقف، عندما تصبح مخالفتها مما تدعو إليه الحاجة وهي المحافظة على الوقف، أو حسن الانتفاع به، تدخل في حقوق الولاية العامة وصلاحياتها في تدبير شؤون المجتمع، ويمكن تصنيف هذه الشروط وفقاً لمبدأ جواز مخالفتها مما صرح به الفقهاء أو دلت عليه علل الأحكام إلى:



(الأول): كل شرط قد يؤول إلى تعطيل استثمار الوقف أو قلة ثمرته: كما لو نص الواقف على منع الاستبدال بعقار الوقف، فإنه يُعْمَل بشرطه ما أمكن، فإذا تخرَّب، وليس له غلة تفي بتعميره، ساغ الاستبدال به، ولكن بإذن القاضي<sup>156</sup>، ومثله ما لو شرط أن يؤجر عقار الوقف سنة فسنة، وكان عرف الناس الاستئجار مدة أكثر، وهو أنفع للمستحقين لريع الوقف، فتسوغ مخالفة الشرط بإذن القاضي، ونصت على هذا الشرط المادة (881): «لو شرط الواقف عدم الاستبدال، كان للقاضي أن يستبدل الوقف عند تحقق شروطه وثبوته كون أنفع للوقف»<sup>157</sup>.

(الثاني): كل شرط في مصارف الوقف قد يؤول إلى التعذر<sup>158</sup>: سأضرب على هذا الشرط مثلاً على الوقف التعليمي: كأن يوقف وقفاً نقدياً للطلاب على أن يكونوا من محافظة معينة، أو يصرف الوقف إلى المدرسين إن كانوا من محافظة بعينها، فيعمل بالشرط ما أمكن، فإن لم يوجد من الطلاب من تنطبق عليه الأوصاف المشروطة يقبل سواهم.

(الثالث): كل شرط قد يؤول إلى غبن القائمين بأعمال الوقف الضرورية في أجورهم: كما لو شرط للمتولي عن الوقف أو القِيم أجره ثم مع الزمن تضاءلت فأصبحت أقل من أجره المثل، جاز للقاضي رفع أجره إلى أجره المثل، إذ لولا ذلك لتعطل العمل بالوقف، والشريعة مبناها على العدل ورفع الظلم، ونصت المادة (878): «لو كان راتب صاحب الوظيفة دون كفايته، وطلب لذلك إبلاغ راتبه إلى ما يكفيه، مع وجود آخر غيره من الخارج يقبل بوظيفته براتبها الأول، مع مساواته لصاحب الوظيفة، أهليةً وكفاءةً، وجُهِت هذه الوظيفة لطالبيها الجديد»<sup>159</sup>، ومبنى ذلك مصلحة الوقف.

(الرابع): كل شرط قد تكون مخالفته أسهل تنفيذاً دون إخلال بالمقصود وغرض الواقف؛ كما لو شرط لهم أجره عينية، فللمتولي الخيار في دفعها عيناً أو قَومَها قِيَمَةً عدل ودفع لهم بدلها نقداً. وقد جاء النص عليه في قانون العدل والإنصاف المادة (216): «إذا شرط الواقف للمستحقين لحماً وخبزاً معيناً في كل يوم واختاروا أخذ القيمة نقداً فللقائم أن يدفع لهم قيمة اللحم والخبز من النقد على حسب اختيارهم»<sup>160</sup>، فهذه الشروط كما ترى لا تخالف أحكام الشريعة، ولا عديمة الفائدة؛ بل تعبر عن إرادة محترمة للواقف، في غرض صحيح، فلا تعتبر باطلة من أصلها؛ بل هي صحيحة، يجب العمل بها، ما لم يعرض من الأحوال ما يجبل من التقيد بها ضرراً من أحد الوجوه فيسوغ مخالفتها<sup>161</sup>.

**الفرع الثالث: الشروط الجائزة، ولا يجوز مخالفتها بحال:**

كل ما يخرج عن حدود الزميتين السابقتين يدخل في هذه المجموعة، وغايتها إدارة الوقف وفق مراد الواقف من حيث تعيين المال الموقوف، وواجبات العاملين، وكيفية توزيع الغلة، في المصارف المشروعة التي اختارها الواقف من جهات البر.

ومن أمثلة هذا النوع: الوقف على الأولاد والذرية، على أن توزع غلة الوقف بالتساوي، أو شرط أن توزع حسب أنصبتهم من الميراث، أو شَرَطَ للمتزوج مقداراً وللعزب مقدار آخر، أو شرط انقطاع نصيب من تتزوج من بناته، لاستغنائها بالزوج، فإن تَأَيَّمَت 162 عاد حقها، أو شرط على المتولي مسك الدفاتر الحسابية، فكل هذه الشروط جائزة يعمل بها. وكذا لو شرط في صك الوقفية أن يُقَصَّى دينه من ريع الوقف، يصح الشرط، ويجب وفاء دينه من غلة الوقف، سواءً أكان الدين ثابتاً قبل الوقفية، أو بعد حدوثها<sup>163</sup>، وعليه فلو شرط في الوقف التعليمي بمثل هذه الشروط يعمل بشرطه.

**الفرع الرابع:** الضوابط والقواعد الضابطة لشروط الواقفين الخاصة بالوقف بعامة، و التعليمي بخاصة: (الأول): شرط الواقف كنص الشارع: « يعتبر شرط الواقف، من حيث لزوم اتباعه وعدم جواز مخالفته، كنص الشارع»<sup>164</sup>. من أشهر القواعد أو الضوابط الحاكمة فقهاً لشروط الواقفين، ومقصود الفقهاء ضبط زمرة الشروط؛ « الشروط الجائزة، ولا يجوز مخالفتها بحال»، ولا تشمل ضبط الشروط التي سبقتها؛ لأنها إما أن تكون باطلة من أصلها، وإما صحيحة تجوز مخالفتها عند الحاجة.

ومعنى القاعدة أو الضابط الذي مناطه احترام إرادة الواقف: تشبيه شرط الواقف بنص الشارع، أي أنه مثله من ناحيتين؛ الأول: في وجوب العمل به، وعدم جواز مخالفته<sup>165</sup>، والآخر: في طريقة فهم المراد من كلام الواقف، وفي هذه الناحية يرجع إلى علم أصول الفقه كطريقة لفهم مراد الواقف من كلامه، فتفرض عبارة الواقف كأنها نص تشريعي، يراد فهمه لتنفيذه وفقاً لمراد الشارع. إن عدم المساس بإرادة الواقف قد أبقى على الثقة الأهلية في نظام الوقف على عكس ما حدث في دول أخرى حيث أدى تدخل الدولة في إرادة الواقف إلى إضعاف الثقة بين المجتمع والدولة، ومن ثم العزوف عن الوقف<sup>166</sup>.

(الثاني): عُرِف الواقف في زمانه هو المعتبر في فهم مراده، دون أصل اللغة: عُرِفَ زمان الواقف هو لغته الخاصة، فيرجع إليه، وعن هذا قال الفقهاء: يُحمَلُ كلام كل واقف وحالٍ وعاقِدٍ على لغته وعرفه، وإن خالفت لغة الشرع وعرفه، مثل: لو شرط الواقف أن يكون لوقفه ناظر من ذريته، وكان معنى الناظر في عرفه: المتولي؛ (كما تعارف الناس عليه في القديم)، اعتبر متولياً<sup>167</sup>.

(الثالث): يحمل كلام الواقف على حقيقة معناه، وإلا فعلى المجاز، وإلا فإنه يهمل. لو وقف على أبنائه لا تدخل بناته، إذا لم يكن للواقف سوى البنات، أما إذا كان له بنات وأبناء، فإنهم يدخلون جميعاً باعتبار تغليب الذكور على الإناث في التعبير، أما إذا قال على بناتي فقولاً واحداً يكون الوقف على بناته<sup>168</sup>، ولو وقف على أولاده وليس له إلا الأحفاد يصرف الوقف إليهم.

(الرابع): إذا تعارض في صك الوقفية شرطان، يعمل بالمتأخر منهما؛ وذلك لأن الشرط الأخير ناسخ للسابق، كما إذا تعرض نصابان تشريعيان، فاللاحق ينسخ السابق كما قال علماء الأصول، فإن أمكن التوفيق بين الشرطين، بإزالة التعارض، يعمل بهما.

فلو وقف على ذريته بالتساوي بين الذكور والإناث في النصيب، ثم قال فيما بعد: على الفريضة الشريعة بينهم، كان نسخاً للأول، فتستحق الأنثى نصف ما يستحقه الذكر. وهناك ضوابط أخرى ذكرتها كتب التي تتحدث عن الوقف ما يهمن في الوقف التعليمي هذا هو.

#### **المطلب الثاني: اللزوم في شروط الواقفين الجائزة شرعاً وثبوتها:**

ذكرنا آنفاً أن شروط الواقفين الجائزة هي كأصل الوقف، لا يصح الرجوع عنها، ولا تقبل التبديل والتغيير، فإذا احتفظ الواقف في صك الوقفية بحق التغيير والتبديل في شروط الوقف لنفسه أو لغيره، جاز هذا الشرط، وكان له أو لهما حق التغيير والتبديل، ولقد ظهر عند متأخري الفقهاء والمؤثوقين لصكوك الوقفيات شروط عشرة انصرفت لها كمصطلحات لها معانٍ محددة نحتاج إلى بيانها، وهي: الزيادة والنقصان، والإدخال، والإخراج، والإعطاء والحرمان، والتغيير، والتبديل، والإبدال، والاستبدال. ويلحق بعضهم بهما شرطين: التخصيص والتفصيل<sup>169</sup>.

## الفرع الأول: الأحكام الخاصة بالشروط العشرة في صك الوقفية:

• الإدخال والإخراج، والتخصيص: الإدخال في الوقف هو: جعل غير المستحق فيه مستحق، وذلك بإضافة

موقوف عليه، والإخراج عكسه، فهو فصل الموقوف عليه؛ وهما أي الإدخال والإخراج، في معنى

الإعطاء والحرمان. وأما التخصيص 170؛ فهو حصر غلة الوقف بأحد المستحقين فيه 171، فلو شرط

هذا الشرط الواقف، صح الشرط 172.

أ. الزيادة، والنقصان، والتفصيل: هذه الألفاظ تفيد معنى التعديل في مقدار استحقاق الموقوف عليهم

تكثريراً وتقليلاً، ولا تفيد معنى التخصيص الكلي والحرام الكلي، وهذا ظاهر في معنى الزيادة والنقصان،

وكذا التفصيل؛ فإنه يشعر بمعنى ترجيح بعضهم بفضل من النصيب عن غيره 173.

ب. التغيير والتبديل: هذان اللفظان أعم الألفاظ، ويشملان كل تعديل في شروط الوقف، فإذا شرط

الواقف لنفسه التغيير والتبديل في شروط وقفه، كان له أن يجري جميع صور التعديل التي يملكها بأحد

الألفاظ المتقدمة، فيزيد أو ينقص أو يدخل أو يخرج أو يعطي أو يحرم أو يخصص أو يفضل أو يرتب بين

المستحقين كما يشاء 174، واشترط لهذا التغيير شرطان: الأول: أن يصدر من الواقف، والآخر: أن تقتزن هذه

الشرط بالوقف عند الإنشاء، فإذا تم بعد ذلك فليس له التغيير 175.

ت. الإبدال والاستبدال: هذان اللفظان لا علاقة لهما بتغيير شيء من شروط الوقف، بل بتغيير الموقوف،

وهما مترادفان في المعنى.

ث. فإذا شرط الواقف لنفسه أو لغيره حق الإبدال والاستبدال، ملك بهذا الشرط أن يستبدل بعقار

الوقف سواه، من جنسه أو غير جنسه، ولا يحتاج في إجراء الاستبدال إلى إذن القاضي، لأنه مستند إلى

تسوية مشروط في صلب الوقف 176.

الفرع الثاني: الأحكام العامة التي يجب مراعاتها في الشروط العشرة 177: يجب مراعاة عدد من القواعد

لهذه الشروط العشرة وهي:

(أولاً): لا يعتبر شيء من هذه الشروط إلا إذا كان مشروطاً في صلب عقد الوقف.

(ثانياً): يجوز أن يشترط الواقف هذه الشروط العشرة وما في معناه لنفسه ولغيره من مُتَوَلٍّ أو سواه.

(ثالثاً): إذا شرط الواقف لغيره شيئاً من سلطة التعديل في الشروط، لا يملك الغير ذلك إلا في حياة الواقف.

(رابعاً): إن اشتراط حق تعديل الشروط واستبدال الموقوف، يقع على مرة واحدة، سواء أكان مشروطاً

للووقف نفسه أو لغيره إلا إذا اشترط له حق تكرار التعديل كلما شاء 178.

(خامساً): الشروط العشرة جميعاً موضوعها مصارف الوقف، لا الولاية عليه.

(سادساً): هذه الشروط العشرة تسقط بالإسقاط 179.

المطلب الثالث: تطبيقات شروط الواقفين على الوقف التعليمي في جامعة النجاح:

يمكن أن تلتزم نظارة الوقف بشروط الواقف، وتوجيه الأموال الموقوفة نحو صور متعددة تعرضها على

الواقفين ليختاروا ما يريدون منها، بحسب ارادة الواقف لخدمة البحث العلمي في الجامعة، ومنها على

سبيل المثال لا الحصر 180:

## الفرع الأول: الوقف المباشر ( العيني) على البحث العلمي:

1. وقف الكتب؛ وهذا النوع من الحبس أشبه "بتحبيس الأصل والاستفادة من منفعته للعموم"، ومكتبات الجامعة في حاجة ماسة لهذا النوع من الوقف، مع تيسر مثل هذا الوقف، ويمكن تسجيل اسم الواقف على الكتاب، وذلك يكون بعدة طرق: نحو أن يشتري الواقف عدة كتب نافعة، ويقوم بوقفها ووضعتها في المكتبات الجامعية، أو أن تعد المكتبة في الجامعة قوائم بالكتب التي تنقصها مقرونة بأسعارها ومن ثم يقوم الواقفون بشرائها بالتنسيق مع الجهات المختصة بالوقف، أو يقوم مؤلف كتاب بوقف نسخ من مؤلفاته على مكتبة الجامعة وهكذا.
2. وقف الأجهزة والبرامج الحاسوبية؛ وقف أجهزة حاسوب أو برامج، أو ما تحويه من مكتبات الكترونية، ويمكن تطوير هذه البرامج عبر الوقف لإيجاد مئات آلاف الكتب كمرجع وبآليات بحث الكترونية تخدم الباحثين، فضلاً عن الاستعانة بالطلاب الناهين في ذلك لخدمة الوقف وتسجيل أسمائهم في الوقفية.
3. وقف مكتبات بالأحياء الشعبية مما يحتاج إليه الباحثون من الكتب، وبتنظيم من دائرة الوقف في الجامعة.

## الفرع الثاني: الوقف الاستثماري لدعم البحث العلمي:

- تبرز في هذا العصر أهمية توفير الموارد المالية بصيغة الوقف الاستثماري الذي يصرف ريعه لدعم البحث العلمي؛ نظراً لتطور البحث العلمي، وتطور الإدارة الإشرافية، ومراكز البحوث، وسعة مجالات البحث العلمي لمواكبة متغيرات وحاجات المجتمع المستجدة، وسأعرض أبرز المجالات والكيانات البحثية التي يمكن صرف ريع الوقف فيها:
1. مراكز البحوث، فالموارد المالية من العناصر الأساسية لإنجاز البحث العلمي في الواقع المعاصر الذي يتطلب مجموعة من المصروفات اللازمة لإنجاز البحث العلمي على الوجه الأمثل في مراكز البحث العلمي المتخصصة، نحو المصروفات الإدارية في المراكز البحثية العلمية.
  2. الصرف على رواتب الباحثين ومكافآتهم، وهو جائز، من ريع الوقف المخصص لدعم البحث العلمي، كون الباحث فرغ منفعته ووقته وفق عقد الإجارة على العمل الموقع مع مركز الأبحاث، فيجوز الصرف من ريع الوقف الاستثماري على الباحثين على شكل مكافآت.
  3. مكافآت اللجان العلمية: التي تشرف على البحث العلمي، وضمان جودة الانتاج العلمي في المؤتمرات والندوات والمجلات العلمية ومراكز البحث العلمي، وخاصة الأبحاث التي تشكل مشروعاً يخدم المجتمع، فيمكن الصرف من ريع الأوقاف على اللجان العلمية المتخصصة في البحث العلمي والإشراف عليه.
  4. الموسوعات العلمية المتخصصة التي تقدم خدمات للباحثين وتوفر لهم كثير من الوقت والجهد.
  5. الكراسي العلمية 181: ومنها الكراسي التي يمكن تمويله عن طريق الأوقاف العينية الدائمة للجامعة، والثاني الكراسي المؤقتة، وهي التي يتم تمويلها عن طريق التبرعات والمنح والوصايا لفترة زمنية محددة، وتطوير نتائج البحث إلى منتج يخدم المجتمع، أو الهدف الذي انشئت منه الكرسي البحثي والاستفادة من مخرجات الكرسي البحثي. هذا ويشترط في الكرسي البحثي عدة شروط:

- أن يكون موضوع الكرسي مركزاً في دراسة نازلة معينة، أو في مجال محدد يعم نفعه، وينتج عنه برامج عملية تخدم المجتمع.
- يمكن إثراء الكرسي البحثي بمنظومة من الآليات والوسائل، ومن ذلك: استكتاب الباحثين في دراسة مشكلة محددة، عقد مؤتمرات وورشات عمل لأهل التخصص بحيث تحقق الثمرة والنتائج العلمية التي تخدم الهدف الذي أنشئ الكرسي البحثي من أجله.
- الإفادة من مخرجات الكرسي البحثي، لتحقيق الغاية التي من أجلها أنشئت الكرسي.
- وهناك موضوعات كثيرة للكرسي أسوق بعضاً منها:
  - ◆ كرسي الاقتصاد الإسلامي. أو التمويل الإسلامي.
  - ◆ كرسي الاستثمار العقاري.
  - ◆ كرسي التوعية الاستهلاكية والاستثمارية.
  - ◆ كرسي أخلاقيات الطب.
  - ◆ كرسي طب الأسرة.
  - ◆ كرسي مشكلات الطب النفسي عند الأطفال.
  - ◆ كرسي فقه المريض.
  - ◆ كرسي فقه النوازل الطبية.
  - ◆ كرسي الهندسة المدنية.
  - ◆ كرسي الهندسة الوراثية.
  - ◆ كرسي طب الأسرة.
  - ◆ كرسي مشكلات الطب النفسي عند الأطفال.
  - ◆ كرسي فقه المريض.
  - ◆ كرسي فقه النوازل الطبية.
  - ◆ كرسي الهندسة المدنية.
  - ◆ كرسي الهندسة الوراثية.
  - ◆ كرسي طب الأسرة.
  - ◆ كرسي مشكلات الطب النفسي عند الأطفال.
- ◆ كرسي فقه المريض.
- ◆ كرسي فقه النوازل الطبية.
- ◆ كرسي الهندسة المدنية.
- ◆ كرسي الهندسة الوراثية.
- ◆ كرسي طب الأسرة.
- ◆ كرسي مشكلات الطب النفسي عند الأطفال.

## المبحث الخامس: مشروع إنشاء الوقف التعليمي في جامعة النجاف:

سوف نقوم ببناء المشروع على فقه الوقف السابق، من ناحية مصطلحاته الأساسية، وضوابطه وشروطه التي وضعها الفقهاء على أركانه الأصلية، مع مراعاة تطبيقاته على الوقف التعليمي كجزء من النشاط الخيري العام في المجتمع المسلم، وقمت بتعريف الوقف التعليمي.

**المطلب الأول:** مدخل إلى مشروع صندوق الوقف التعليمي، (أسباب عدم وجوده، مجالاته العملية، مجالات نشاطه، هيكله، موارده):

**الفرع الأول: أسباب عدم وجود أوقاف تعليمية في المجتمعات المسلمة في حياتنا المعاصرة 182.**

يرجع قلة تطبيقات الوقف التعليمي في المجتمع الإسلامي بعامة، والجامعات بخاصة، إلى عوامل أبرزها:

**أولاً:** ضعف الاهتمام بالثقافة الوقفية عامة والوقف العلمي خاصة، والاعتقاد الخاطئ أن الوقف إحدى الإدارات الحكومية فحسب، ولا صلة لها بالعمل الأهلي.

**ثانياً:** ضعف تقدير المسلمين للوقف العلمي وأهميته في تنمية العلم والتعليم، ومقدار الأجر المترتب على الوقف، واستمرار ثواب الواقف إلى أن يشاء الله تعالى به.

**ثالثاً:** ميل المتصدقين إلى الصدقة العاجلة التي لا ترتب عليهم إجراءات، لا سيما وأن الإجراءات المتعلقة بالقوانين في كثير من الأحيان تتسم بالطول والمشقة وعدم التيسر، حتى ولو كان المشروع تبرعاً.

**رابعاً:** صدور قوانين في بعض الدول الإسلامية بمصادرة الأموال الوقفية، أو بتغيير حجة الواقف وتحويلها إلى خزانة الدولة بدون مسوغ معتبر. مع ما صاحب إدارتها من فساد مالي وإداري.

**خامساً:** قلة الكوادر القادرة على استثمار أموال الوقف وتنميتها بما يعود على الأوقاف بالنفع والبركة.

**سادساً:** ضعف الأبحاث والدراسات الوقفية الشرعية والتاريخية والقانونية، مما أدى إلى أن تظل حبيسة الكتابات والنظريات والأمنيات، وحتى أقسام الاقتصاد الإسلامي فلا يدرس فيها مساق عن الوقف.

سابعاً: ضعف الإعلام الدعوي المتعلق بالوقف التعليمي، والذي يبين للناس حاجات الجامعات والمعاهد إلى كل ذلك وغيره، مما أدى إلى انحسار التطبيقات الوقفية العلمية<sup>183</sup>، في مشروعات يسيرة ومحصورة في عدد من الأماكن، واتسامها بسمّة الفردية في كثير من الأحيان<sup>184</sup>.

#### الفرع الثاني: المجالات العملية المقترحة لمشروع صندوق الوقف التعليمي في الجامعة:

أصلنا لمشروعية الوقف سابقاً وما ينطبق عليه يمكن سحبه على الوقف التعليمي، فالوقف العلمي الذي ينشأ المكتبات، والمختبرات، والكراسي البحثية، والمقاعد الدراسية، والمدارس التابعة للصندوق الوقفي كنوع من التطبيق الدراسي للطلاب، ووقف القرايطيس؛ الورق والأحبار، ووقف كراسي الدراسات العليا التي تخدم الجامعة، والوقف على الجوائز البحثية، ووقف المستلزمات الطبية في مستشفى الجامعة، ووقف المراكز التدريبية المدرة للدخل، مما تحتاجه الجامعة، والوقف التعليمي يحتاج إلى إيمان الجامعة بالفكرة، وجهود وإجراءات من الجامعة والمجتمع المحلي لتفعيله، فضلاً عن ترتيبات متعددة، فضلاً عن دخول رجال المال والأعمال لتخليد أسمائهم ومؤسساتهم في سجل الوقف التعليمي، وليكن أعظم الأهداف دعم البحث العلمي التطبيقي الذي يخدم الإنسان، ثقة من الجميع بأن هذا الخير يمتد أجره إلى يوم المعاد، وفي مقدمة أعمال الخير الإنفاق على البحث العلمي الذي هو أمل الأمة في التقدم والتطوير، ولذلك قال النبي e: «مَا تَصَدَّقَ النَّاسُ بِصَدَقَةٍ مِثْلَ عِلْمٍ يُنْشَرُ»<sup>185</sup>. وقال ابن المبارك: «ولا أعلم بعد النبوة أفضل من بث العلم»<sup>186</sup>.

والمطلوب أن يندمج المجتمع في خدمة العلم ويشارك في تحمل جزء من أعباء البحث العلمي التطبيقي الذي يخدم الإنسان ويرتقي به ثقافة دينية، أو علماً تطبيقياً يخدم تـمدنه، فيكون للعائلات والأفراد باباً لتخليد أسمائهم في سجل خدمة المجتمع، ولقد كان لجامعات عربية رائدة هذه الشراكة الاجتماعية ونجحت<sup>187</sup>.

#### الفرع الثالث: مناشط الصندوق الوقفي التعليمي الاستثمارية<sup>188</sup>:

- من أهم نشاطات نظارة الوقف إنشاء وإصلاح وإدارة المباني العامة والسكنية والتجارية والمنشآت التعليمية والصناعية بالأجرة لصالح النظارة.
- تجارة الجملة والتجزئة في الكتب والأدوات المكتبية والأثاث المكتبي، والآلات والأجهزة التعليمية.
- تجارة الجملة والمُفَرَّق لل تجهيزات الطبية، والأدوات المستعملة في المستشفيات، لكافة الأغراض الطبية.
- بيع وشراء وتأجير العقارات والأراضي.
- المساهمة والمشاركة في الاستثمارات في المؤسسات والشركات التي تخدم أغراض الوقف التعليمي، لدعم البحث العلمي في الجامعة، فضلاً عن إدارة التبرعات لكراسي الدراسة في الجامعة للناهبين.
- بناء المباني والمسكن للطلبة الوافدين على الجامعة وتأجيرها لهم لتحقيق إيرادات للوقف.
- حل المشكلات التي تعاني منها المدن في مجال الكهرباء والماء والبيئة والزلازل.

#### الفرع الرابع: الهيكل التنظيمي لصندوق الوقف التعليمي المقترح:

لقد وضع الوقف التعليمي في جامعة الملك عبد العزيز هيكل تنظيمي للمؤسسة الوقف التعليمي يمكن الاستفادة منه<sup>189</sup>:

#### الفرع الخامس: موارد صندوق الوقف التعليمي:

- تتنوع طرق التبرع للوقف التعليمي، ويمكن أن نجملها في الصور التالية:
- التبرع المباشر في مقر صندوق الوقف التعليمي في مقره في الجامعة.
  - كتابة شيك مصرفي باسم الوقف وتسليمه للوقف في مقره.
  - ايداع مبلغ التبرع في حساب الوقف التعليمي الخاص في البنك، باسم الوقف العلمي لدعم أبحاث الجامعة العلمية والتطبيقية.
  - التبرعات لكراسي التدريس في التخصصات المختلفة.
  - التبرعات للمكتبة الوقفية.
  - التبرعات العينية للمستشفى الجامعي.
  - التبرعات للأبحاث العلمية الخاصة بالأمراض المنتشرة في المجتمع لعوامل وراثية، والتوعية منها.
  - الجوائز الخاصة بأفضل الأبحاث المقدمة في العلوم المختلفة والدينية.
  - التبرعات للدراسات العليا للناهين.
  - الجوائز التي تهتم بحفظ وعلوم القرآن والسنة.

#### المطلب الثاني: السياسة الشرعية في تيسير الوقف التعليمي:

المقصود الشرعي بالسياسة: هي تحقيق المصلحة فيما لم يرد فيه دليل جزئي<sup>190</sup>، وبما أن أحكام الوقف أصلاً مبني في طريقته على الاجتهاد، وما ورد في النصين المقدسين أحكام اجمالية، فإن رعاية تحقيق مصلحة الوقف التعليمي أمر مطلوب شرعاً، ولذلك عدة طرق نبينها فيما يلي:

#### الفرع الأول: تعريف الناس بالوقف التعليمي:

إن الناس في زماننا ليس لديهم تصوراً صحيحاً عن كثير من الواجبات فضلاً عن المندوبات، مثل الوقف، فعامة المسلمين لديهم قصور ولا سيما المحسنين منهم، بصورة الوقف العلمي وحكمه، فقد جرت أعراف على التصديق بالقليل من أموالهم للذين يستجدون، فضيعوا كثيراً من الزكاة بحُسابهم ما يدفعونه زكاة، ومثله الوقف، فلا يرى الكثير من المحسنين والأغنياء أن في فضول أموالهم حق يحبس أصله ويسبل نفعه، يدر على المجتمع نفع، يرفع من سويته، فكثيراً ما يسألون هل يستحق الطالب الفقير النبيه من الزكاة، ويمكن التنبيه عبر الإعلام في صندوق الوقف على أهمية التبرع للوقف التعليمي، وكذا من خلال الدراسات الأكاديمية في التخصصات الشرعية والقانونية بتدريس مادة الوقف، وبيان أهمية الوقف التعليمي في حياتنا المعاصرة، وغير ذلك من تفاصيله، الشرعية، أما إذا كان الطالب من تخصصات أخرى علمية وأدبية فلا أقل من أن يدخل مبحث الوقف في مادة الثقافة الإسلامية أو الحضارة الإسلامية، بحيث يتعرف الطالب على الوقف وصورته ومآذج من أوقاف المسلمين في شتى العصور الأموي والعباسي والعثماني، وأثره في نهضة الأمة.

#### الفرع الثاني: السياسة الشرعية في ترغيب الناس بالوقف العلمي، والتدابير الشرعية له:

تحدث الشيخ مصطفى الزرقا رحمه الله، منبهاً ومرغباً في الوقف التعليمي فهو يقول: ”استقلت الدراسات العلمية، في العصور التالية، واحتاجت إلى المؤسسات الخاصة، وجَوَزَ الفقهاء أخذ الأجور على التعليم فاتجه الوقف نحو المؤسسات العلمية، مما نشأ عنه اتجاه جديد في الوقف، وهو وقف الدور



والحوانيت بالإيجار، ولم يعد الأمر مقتصرًا على وقف ما يستغل بالزراعة؛ إذ أصبح تحصيل النقد ضرورة لدفع الأجور والمرتببات، ونشطت بسبب هذه حركة علمية منقطعة النظر، أتت بالعجائب في النتائج العلمي، ونشر الثقافة على أيدي فحول لمعوا في التاريخ الإسلامي، وكان معظمهم من ثمار الأوقاف العلمية<sup>191</sup>، وللتغريب في الوقف التعليمي الذي يخدم الجامعة والمجتمع ويحدث هذا التلاقي بينهما، تشجيع الوقف التعليمي كنوع من الصدقات، التي تربط الدنيا بالآخرة، وبلغه القرآن؛ وتعبير الاقتصاد ﴿وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ﴾ [القصص: 77]، أو "تفضيل الاستثمار طويل الأجل علي قصيره"<sup>192</sup>. الأول الدنيا، والثاني الآخرة، أي تفضيل الاستثمار بالحسنات على الاستثمار الدنيوي بالاستهلاك الزائل<sup>193</sup>. فإذا تمثل المسلم لهذا الهدف الاقتصادي في الوقف التعليمي، تشجع ورغب في تحسين استثماره طويل الأجل، وهذا ما يقوم به كل العقلاء، وهناك طرق يمكن للجامعة أن تسلكه لتشجيع الوقف التعليمي في المجتمع المحلي، ويمكنها أن تتخذ البرامج التالية في التشجيع للوقف<sup>194</sup>:

أ. التعاون بين وزارة الوقف وصندوق الوقف التعليمي لإلقاء خطبة عن الوقف النقدي مرة سنوياً.

ب. إنشاء موقع الكتروني لصندوق الوقف، تتوافر فيه معلومات وأبحاث كمركز بحثي ومرجع متكامل يُعرّف بالوقف ويحجب عن تساؤلات الناس الخاصة بالوقف التعليمي.

ت. إجراء حملات تبرع للوقف التعليمي والتعاون مع المراكز الدعوية لتشجيع التبرع النقدي للوقف التعليمي.

ث. الإعلام الجماهيري للعائلات وبث الرغبة فيها للتبرع في الأوقاف التعليمية وتوثيق تبرعاتهم، في ردهات خاصة، والاجتماعات السنوية للصندوق.

ج. تشجيع الطلبة الخريجين بعد توظيفهم من التبرع براتب شهر للوقف التعليمي كرد جميل لجامعتهم، وكذا الموظفين في الجامعة ولو في العمر مرة.

ح. تخصيص الجامعة ليوم نسميه «يوم الوقف التعليمي» يهتم في الأوقاف العلمية ورعايتها وتفقد شؤونها، وترسيخ هذا المعنى في نفوس الناس كبار وصغار، ويدعى لذلك بحملة تبرعات وقفية تعليمية على شبكات التلفزة الخاصة بالجامعة والمحلية والدولية، وذلك لتسجيل أوقاف جديدة معينة بشؤون الطلبة والكتب والنفقات والأجهزة التي يكمل بعضها بعضاً في دوائر التعليم.

خ. إعطاء ميزات تفضيلية للمتبرعين بالوقف النقدي التعليمي، كأن يعطى تخفيض للعلاج في المستشفى الجامعي، أو تدريس ولده إذا زاد معدله في الثانوية عن حد معين، أو أن يخصم له جزء من الأقساط الجامعية، تشجيعاً للناس على الوقف النقدي التعليمي، أو أي إجراء تراه الجامعة محققاً للغرض.

د. عمل المعارض والمتاحف الوقفية العلمية التي تنشر صور الأوقاف العلمية سواء القديم منها أو المعاصر وفي كل البلدان التي تشهد تجارب وقفية علمية حتى تكون قدوة وأسوة للمحسنين.



الفرع الثالث: رعاية الوقف العلمي، وضمان الحفاظ عليه وعلى سلامته من الجهات العليا في

الجامعة 195:

أولاً: توضيح الجامعة القائمة على الوقف العلمي لإجراءاتها وسياساتها: فينبغي على الجامعة تنظيم الوقف العلمي والإشراف عليه، والتوضيح للجمهور الدور الذي تقوم به، وكذلك طبيعة نشاطها في هذا المجال، ذلك أن اطلاع المجتمع المحلي بآلية التخطيط لأعمال الوقف العلمي، وبنوعية الإنجازات التي يحققها صندوق الوقف العلمي في الجامعة، من خلال الجهات الإشرافية عليه، مع تحديد المستفيدين منه، حري بأن يضاعف من التفاعل الإيجابي مع نشاطات صندوق الوقف التعليمي، والوثوق بها، لا سيما إذا استشعروا فيها روح الأمانة وحسن الإدارة.

ثانياً: وضع نظام أساسي لصندوق الوقف التعليمي، وترتيب إداري قانوني للصندوق لينضبط العمل فيه، لتحقيق أغراضه، فضلاً عن توافر أعلى درجات الشفافية والنزاهة.

ثالثاً: وضع ميثاق على مستوى العالم الإسلامي معتمد للتعامل بالأوقاف التعليمية، والإجراءات التي تكفل سلامتها، وطرق إدارتها، ومراعاة شروط الوقفين لتحقيق أغراض الوقف التعليمي، ويمكن التنسيق لعقد مؤتمر من مجمع الفقه الإسلامي الدولي ومنظمة المؤتمر الإسلامي بمجمعها لصياغة مثل هذا الميثاق، وبالتعاون مع الجامعات التي لديها أوقاف علمية.

رابعاً: التركيز على الحماية الجنائية للأوقاف التعليمية: فالنظرة الوقفية مسؤولة عن حسن إدارة أموال الصندوق الوقفي التعليمي وتحقيق أغراضه؛ فإن أحسنت أثبتت في الآخرة، وإن كانت الأخرى لا تسمح الله، فلا بد من تدابير قانونية لحماية الوقف التعليمي مما عرف في حياتنا المعاصرة من الفساد المالي والإداري.

## الخاتمة:

درس هذا البحث إنشاء «صندوق الوقف التعليمي» في جامعة النجاح الوطنية «، وخلص إلى النتائج التالية:

1. مع وجود الكفاءات العلمية في مجتمع الجامعة، ضرورة إنشاء صندوق وقف تعليمي، يحقق الأهداف العامة في خدمة المجتمع الإسلامي ومجتمع الجامعة بشكل خاص فيرفع من مستواها الأكاديمي والإبداعي.
  2. هناك نماذج سبقت في الوقف التعليمي في جامعات رائدة في عالمنا الإسلامي يمكن التعاون معها والاستفادة من خبرتها.
  3. لا بد من تأهيل عناصر في المجال الفقهي الوقفي لتفعيل دور الوقف وكذا الإداري، لتطوير العمل تحت سقف إدارة الجامعة.
  4. ضرورة تفعيل دور البحث العلمي الهادف لتطويره، وحل المشكلات التي يعاني منها المجتمع في كافة ميادين الحياة الصحية والدينية والاجتماعية لحل مشكلات المجتمع.
  5. الوقف العلمي أثبت دوره في تطوير البحث العلمي في الجامعات الغربية، بعد أن هاجر عن أهله إليهم، فجدد بنا أن نعيده إلى واقعنا، كاستثمار غير ربحي نبغي فيه « تفضيل الاستثمار طويل الأجل على قصيره». فنُعْظِم من الحسنات لدار القرار، على حساب دار الممر، مع تسجيل أسماءنا في سجل الخالدين في الدارين.
  6. نستفيد من تجاربنا التاريخية مع تلافي سلبيات ذاك التاريخ، بتحقيق شفافية عالية في إدارة الوقف التعليمي، ليحقق هدفه.
- والله من وراء القصد، والهادي إلى سواء السبيل، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله أجمعين.

## هوامش:

1 أرسى الاقتصاد الإسلامي قواعد التلازم بين النشاط الاقتصادي الربحي، والنشاط الاقتصادي غير الربحي، مما ميزه عن الاقتصاد الرأسمالي والاشتراكي، راجع للاستزادة والتفصيل: السويلم. د. سامي إبراهيم، مدخل إلى أصول التمويل الإسلامي، مذكرة تدريسية، جامعة الملك عبد العزيز، مركز النشر العلمي، (1432=2011م)، ص 22-29.

2 نماذج من الأوقاف في الجامعات الغربية // الجداول التالية توضح أحجام ونمو أشهر الأوقاف الجامعية في العالم نمو قيمة أوقاف الجامعات الأمريكية

م	مؤسسة التعليم العالي	2005	مليار دولار أمريكي		
			2006	2007	2008
1	جامعة هارفارد، ماسشوستس	25.473	28.916	34.635	63.556
2	جامعة ييل، كنتكت	15.224	18.031	22.530	22.870
3	جامعة ستانفورد، كاليفورنيا	12.250	14.085	17.165	17.200
4	جامعة برنستون	11.207	13.045	15.787	16.349
5	جامعة تكساس، تكساس	11.610	13.235	15.614	16.111
6	معهد ماساتشوستس للتقنية (إم أي تي)	6.712	8.368	9.980	10.069
7	جامعة ميتشجان، ميتشجان	4.931	5.652	7.090	7.572
8	جامعة نورث ويست	4.215	5.141	6.503	7.244
9	جامعة كولومبيا، نيويورك	5.191	5.938	7.150	7.147
10	جامعة تكساس، (إيه اندام)	4.964	5.643	6.590	6.659

نمو قيمة أوقاف الجامعات في المملكة المتحدة

م	مؤسسة التعليم العالي	2005	مليون جنيه استرليني		
			2006	2007	2008
1	جامعة كامبريدج	4100	4100	n/a	n/a
2	جامعة أكسفورد	n/a	n/a	3600	n/a
3	جامعة ادنبرة	201.3	201.3	216	185
4	جامعة جلاسجو	123	123	134.1	121
5	الكلية الملكية بلندن	111.9	111.9	121.9	110.8

نمو قيمة أوقاف الجامعات في المملكة المتحدة

م	مؤسسة التعليم العالي	مليون دولار كندي	
		2008	
	جامعة تورونتو	1.755.00	
	جامعة كولومبيا البريطانية	1.030.00	
	جامعة مكجيل	917.00	
	جامعة مانيتوبا	751.50	
	جامعة أوتاوا	660.00	

المصدر: الوقف العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، «www.waqf.org.sa» والسؤال ماذ حل بأوقافنا التعليمية في عالمنا الإسلامي في ظل الملك العضوض.!!!!!!

- 3 إشارة إلى ما ورد في سيرة ابن هشام وَغَيْرَهَا ( أَنَّ مُخْبِرِيْقًا كَانَ مِنْ أَحْبَابِ الْيَهُودِ فَلَمَّا كَانَ يَوْمٌ أُخِرَ قَالَ: يَوْمَ السَّبْتِ لَكُمْ يَا مَعْشَرَ يَهُودَ وَأَلَّهِ إِيَّكُمْ تَعْلَمُونَ أَنَّ مُحَمَّدًا نَبِيٌّ وَأَنَّ نَصْرَهُ عَلَيْكُمْ لَحَقٌّ، قَالُوا: إِنَّ الْيَوْمَ السَّبْتُ، قَالَ: لَا سَبْتَ لَكُمْ ثُمَّ أَخَذَ سِلَاحَهُ وَخَضَرَ مَعَ النَّبِيِّ ع أَخْذًا فَقَاتَلَ حَتَّى قُتِلَ، وَقَالَ حِينَ خَرَجَ إِنْ أَصِيبْتُ فَأَمُوَالِي لِمُحَمَّدٍ يَضَعُهَا حَيْثُ أَرَاهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فَهِيَ غَاثَةٌ صَدَقَاتِ رَسُولِ اللَّهِ ع بِالْمَدِينَةِ وَقَالَ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ع { مُخْبِرِيْقٌ خَيْرُ يَهُودٍ } أَنْتَهُ وَظَاهِرُهُ عَدَمُ التَّصْرِيحِ بِإِسْلَامِهِ، نَقْلًا عَنْ المرتضى، صاحب البحر الزخار، ط دار الكتاب الإسلامي، زبدي المذهب، ج5، ص148.
- 4 - الطبقات الكبرى لابن سعد 1/388.
- 5 شياذ فيصل، دور الوقف في تمويل الجامعات ودعم البحث العلمي، جامعة اسطيف، الجزائر، مؤتمر أثر الوقف في النهضة العلمية، 2011م، الامانة العامة للأوقاف الشارقة، ص 13-15.
- 6 - الزرقا، مصطفى، أحكام الوقف، ط2، (1419هـ/1998م)، دار عمار، ص 19.
- 7 - الزرقا، مصطفى، أحكام الوقف، ص 19.
- 8 - قال تقي الدين المقرئزي: (سنة 766 هـ/845 هـ/1363م-1441م): أول من بنى بیمارستان في الإسلام ودار المرضى، الوليد بن عبد الملك الخليفة الأموي في سنة 88هـ/706م وجعل في بیمارستان الأطباء وأجرى لهم الأرزاق وأمر بحبس المجذومين لئلا يخرجوا وأجرى عليهم وعلى العميان الأرزاق// د. أحمد عيسى (ت: 1365هـ)، تاريخ بیمارستانات في الإسلام، ط ثانية، (1401 هـ 1981م)، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ص10.
- 9 - حف، منذر، الوقف الإسلامي، تطوره، إدارته، تنميته، ط2، (2006م)، دار الفكر، دمشق، ص-38 40// شياذ فيصل، دور الوقف في تمويل الجامعات ودعم البحث العلمي، جامعة اسطيف، الجزائر، مؤتمر أثر الوقف في النهضة العلمية، 2011م، الامانة العامة للأوقاف الشارقة، ص 12// السيد، عبد الملك أحمد، الدور الاجتماعي للوقف، وقائع ندوة (16)، (1984م)، إدارة وتثمين ممتلكات الأوقاف، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ص239.
- 10 - السيد، عبد الملك أحمد، الدور الاجتماعي للوقف، وقائع ندوة (16)، ص239. كما دعا المكتبات الوقفية، بعد نموذج المدارس ص 241، واهتمام الوقف بالتعليم حتى لسكان الأرياف البعيدة حواضر المدن، راجع ص 249 من البحث// شياذ فيصل، دور الوقف في تمويل الجامعات ودعم البحث العلمي، ص 12.
- 11 - النعمي: عبد القادر بن محمد الدمشقي (المتوفى: 927هـ)، الدارس في تاريخ المدارس، تحقيق: إبراهيم شمس الدين ط1، (1410هـ - 1990م)، دار الكتب العلمية.
- 12 - النعمي: الدارس في تاريخ المدارس، شرح فيه بتعريفات المدارس والربط والجوامع الجامعة الوقفية// ومثله كتاب: بدران، عبد القادر بن أحمد بن مصطفى بن عبد الرحيم بن محمد بدران (المتوفى: 1346هـ)، منادمة الأطلال ومسامرة الخيال، تحقيق: زهير الشاويش، ط2، (1985م)، المكتب الإسلامي، بيروت، وفيه وصف وشرح للمدارس الوقفية.
- 13 - حف، منذر، الوقف الإسلامي، تطوره، إدارته، تنميته، ط2، (2006م)، دار الفكر، دمشق، ص42 الفصل الثالث-53// شياذ فيصل، دور الوقف في تمويل الجامعات ودعم البحث العلمي، جامعة اسطيف، الجزائر، مؤتمر أثر الوقف في النهضة العلمية، 2011م، الامانة العامة للأوقاف الشارقة، ص 13-15.
- 14 - شياذ فيصل، دور الوقف في تمويل الجامعات ودعم البحث العلمي، جامعة اسطيف، الجزائر، مؤتمر أثر الوقف في النهضة العلمية، 2011م، الامانة العامة للأوقاف الشارقة، ص 13-15.
- 15 - ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين الإفريقي (ت: 711هـ)، لسان العرب، طبعة: ثالثة، (1414 هـ)، دار صادر، بيروت، ج9، ص359// قال الإمام النووي: وقف: الوقف والتجيس والتسبيل بمعنى واحد، وهي هذه الصدقة المعروفة، وهذه ألفاظ صريحة فيها، راجع: النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف (ت: 676هـ)، تهذيب الأسماء واللغات، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج4، ص194//الطرابلسي، برهان الدين إبراهيم بن موسى بن أبي بكر الحنفي، كتاب الاسعاف في أحكام الأوقاف، ط2، (1902م/1320هـ) مطبعة هندية بشارع المهدي بالازبكية، مصر، ص3// أحمد إبراهيم بك، أحكام الوقف والمواثيق، ط المؤلف، ط2، (1357هـ/1938م)، ص5.
- 16 - المتأوي، الشيخ عبد الرؤوف محمد (1031هـ)، التوقيف على مهمات التعاريف، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، ص442// الجرجاني، السيد الشريف أبو الحسن (816هـ)، التعريفات، ط2، (1424هـ=2003)، دار الكتب العلمية، بيروت، ص248// حماد، زنيه، (1414هـ=1993م)، معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء، ط1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فريجينا، ص288// قلعه جي، محمد رواس، (1416هـ=1996م)، معجم لغة الفقهاء، ط3، دار النفائس، بيروت، ص479// الشرايحي، د. أحمد، المعجم الاقتصادي الإسلامي، ط (1981م)، دار الجبل، بيروت، ص483// الزحيلي، د. وهبة، الوصايا والوقف في الفقه الإسلامي، دار الفكر، ط2 (2007م/1428هـ)، ص133.
- 17 - قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ: وَإِنَّمَا هُوَ مِثْلُ الْاُحْتِسَاسِ وَالْمَسْجِدِ حَسْبُ. راجع: مالك بن أنس، بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (ت: 179هـ)، المدونة، رواية ابن القاسم، ط: أولى، (1415هـ - 1994م)، دار الكتب العلمية، بيروت، ج1، ص197.

- 18 - الزيلعي، عثمان بن علي، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، بيروت، دار الكتاب الإسلامي، ط2، د.ت، ج3، ص325// البابرقي، محمد بن محمد بن محمود، العناية على الهداية، د.ت، د. ط، دار الفكر، بيروت، ج6، ص203// ابن الهمام، فتح القدير، ط دار الفكر، ج6، ص201// ابن عابدين، رد المحتار على الدر المختار، ط (1412هـ/1992م)، دار الكتب العلمية، بيروت، ج4، ص398// ابن نجيم، زين الدين، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، ط2، د.ت، دار الكتاب الإسلامي، ج5، ص208// أحمد إبراهيم بك، أحكام الوقف والمواثيق، ط المؤلف، ط2، (1357هـ/1938م)، ص5.
- 19 - الأمين، د. حسن عبد الله، إدارة وتثمين ممتلكات الأوقاف، وقائع ندوة رقم 16، تحرير د. حسن عبد الله الأمين، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ط2، (1994م)، د. الأمين، المقدمة، ص14.
- 20 - الصاوي، أبو العباس أحمد بن محمد، المالكي (ت: 1241هـ)، بلغة السالك لأقرب المسالك المعروف بحاشية الصاوي على الشرح الصغير (الشرح الصغير هو شرح الشيخ الدردير لكتابه المسمى أقرب المسالك لِمَذْهَبِ الْإِمَامِ مَالِكٍ)، نشر: دار المعارف، طبعة: د. ت، د. ط، ج4، ص98.
- 21 - جحف، منذر، الوقف الإسلامي، تطوره، إدارته، تنميته، ط2، (2006م)، دار الفكر، دمشق، ص58. حيث يرى أن هذا التعريف أشمل من تعريف صاحب المقنع// الزرقا، مصطفى، أحكام الوقف، ط2، (1419هـ/1998م)، دار عمار، ص34.
- 22 - المرغنياني، أبو الحسن، الهداية في شرح بداية المبتدي، ط إحياء التراث العربي، بيروت، ج3، ص15// ابن مودود الموصلي، عبد الله بن محمود أبو الفضل الحنفي (ت: 683هـ) الاختيار لتعليل المختار، تعليقات: الشيخ محمود أبو دقيقة، نشر: (1356هـ/1937م)، نشر: مطبعة الحلبي، القاهرة، (وصورتها دار الكتب العلمية - بيروت، وغيرها)، ج3، ص40// الزيلعي، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، ج3، ص325// منلا أو المولى؛ خسرو، محمد بن فرامرز بن علي الشهير بملا، أو (ت: 885هـ)، درر الحكام شرح غرر الأحكام، نشر: دار إحياء الكتب العربية، د. ت، د. ط، ج2، ص132// محمد زيد الإياني بك، كتاب مباحث الوقف، ط3، (1343هـ/1924)، مكتبة محمد، عبد الله وهبة الكتبي، مصر، ص4.4// محمد قدرى باشا، قانون العدل والإنصاف للقضاء على مشكلات الأوقاف، ط5 (1347هـ/1928م)، مكتبة الأهرام، مصر، ص3، المادة (1).
- 23 - يكن، زهدي، الوقف في الشريعة والقانون، ط (1388هـ)، ط دار النهضة، مصر، ص7.
- 24 - الزرقا، مصطفى، أحكام الوقف، ط2، (1419هـ/1998م)، دار عمار، ص33-29// أحمد إبراهيم بك، أحكام الوقف والمواثيق، ص8-7.
- 25 - الحجاوي، موسى بن أحمد بن موسى بن سالم بن عيسى بن سالم المقدسي، ثم الصالح، شرف الدين، أبو النجا (المتوفى: 968هـ)، زاد المستقنع في اختصار المقنع، تحقق: عبد الرحمن بن علي بن محمد العسكر، نشر: دار الوطن للنشر، الرياض، ج1، ص141.
- 26 - رجح هذا التعريف د. نزيه حماد، (1414هـ=1993م)، معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء، ص288. واعتبر أن فيه خروج من الخلاف، وهو كذلك فيما له علاقة بملكية الموقوف، ولكنه لا يتخلص منها حول وقف المنافع.
- 27 - الأمين، د. حسن عبد الله، إدارة وتثمين ممتلكات الأوقاف، وقائع ندوة رقم 16، د. الأمين، الوقف في الفقه الإسلامي، ص96.
- 28 - جحف، منذر، الوقف الإسلامي، تطوره، إدارته، تنميته، ط2، (2006م)، دار الفكر، دمشق، ص62.
- 29 - نقله عن الشبكة العنكبوتية؛ د. أنور محمد الشلتوني، التدابير الشرعية لإعادة الوقف العلمي إلى دوره الفعال في النهضة العلمية للأمة، بحث مقدم لمؤتمر أثر الوقف الإسلامي في النهضة العلمية، كلية الشريعة جامعة الشارقة، 9-10/5/2011م، ص4.// كما نقله عنه د. عبد المغلاخ، الوقف العلمي ودوره في النهضة، ذات المؤتمر، ص7.
- 30 - نقله عن المؤسسة العربية للعلوم والتكنولوجيا، د. عبد المغلاخ، الوقف العلمي ودوره في النهضة، ذات المؤتمر، ص7.
- 31 - تعريف الباحث.
- 32 - المرجع السابق، ص66-67.
- 33 - اختلف الفقهاء في انتقال ملك الوقف، هل ينتقل إلى ملك الله الأصلي للأشياء، أم يبقى على ملك الواقف، أم ينتقل إلى ملك الموقوف عليهم؟، والمسألة فيها الأقوال الثلاث، وعرض الكبيسي، محمد عبيد، أحكام الوقف، ج1، ص221-212، الأقوال الثلاث، ورجح مذهب الحنفية والشافعية والظاهرية؛ والقاضي بخروج العين الموقوف إلى حكم ملك الله سبحانه وتعالى.
- 34 - علي حيدر أفندي، ترتيب السنوات في أحكام الوقوف، ترجمة المحامي أكرم عبد الجبار، والحاكم محمد أحمد العمر، ط مؤسسة الريان، والمكتبة المكية، ط1، (2010هـ/1431هـ)، ص11. وبما أن علي حيدر حنفي المذهب، وهو مذهب الدولة التي عمل بها قاضياً ورئيس لمحكمة التمييز في الأستانة، فقد رده إلى البحر الرائق، ومجمع الأنهر، وفتح المعين// القُدوري، أبو الحسين أحمد بن محمد البغدادي القُدوري (ت: 428)، مختصر القُدوري، بيروت، دار الريان، ط1 (1426هـ=2005م)، ص285.
- 35 - عشوب؛ عبد الجليل عبد الرحمن، كتاب الوقف، ط1، (1333هـ/1915م)، ط مطبعة المعاهد الدينية، لعبد الحميد حجازي، مصر، ص35.

- 36 - وقد اتفق صاحبان على صحة وقف المنقول تبعاً للعقار، وعلى جوازه استقلالاً لورود النص بصحة وقفهما، عن خالد، وحبس طلحة رضي الله عنهما، عشوب: عبد الجليل عبد الرحمن، كتاب الوقف، ط1، (1333هـ/1915م)، ط مطبعة المعاهد الدينية، لعبد الحميد حجازي، مصر، ص35. البخاري، صحيح البخاري، 29 كتاب الوصايا، باب الوقف للغني والفقير والضيف، حديث رقم 2773، ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، (ط1، 1423هـ = 2003م)، مكتبة الصفا، ج2، ص12. إشارة إلى النص: عن ابن عمر قال: «أصاب عمر بن الخطاب أرضاً يختير، فأقن النبي ع قاستأمره، فقال: يا رسول الله، إني أصبت مالا يختير، لم أصب مالا قط هو أنفس عني منه، فما تأمرني به؟ فقال: «إن شئت حبست أصلها وتصدق بها» قال: «فعمل بها عمر، على أن لا يباع أصلها، ولا يوهب، ولا يورث، تصدق بها للفقراء، وفي الثرقي، وفي الرقاب، وفي سبيل الله، وابن السبيل، والضيف، لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف، أو يطعم صديقاً، غير متمول». // وانظر: صحيح مسلم، ط دار إحياء التراث العربي، فيصل الباوي الحلبي، ترقيم محمد فؤاد الباوي الحلبي، د.ت. د. ط، 21 كتاب الزكاة، 3 باب في تقديم الزكاة ومنعها، حديث رقم 983، ج2، ص676. إشارة إلى النص: عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، قال: بعث رسول الله ع عمر على الصدقة، فقيل: منع ابن جميل، وخالد بن الوليد، والعباس ع رسول الله ع، فقال رسول الله ع «ما ينقم ابن جميل إلا أنه كان فقيراً فاعناه الله، وأما خالد فإنكم تظلمون خالداً، قد اختسب أذناعه وأعتاده في سبيل الله، وأما العباس فهي علي ومثلها معها».
- 37 - وسياً تفصيل أكثر في الفرع الثاني من ذات المطلب المعنون ب شروط المال الموقوف ( العين الموقوفة): عند الحديث عن طبيعة العين الموقوفة وشروطها .
- 38 - الأمين، د. حسن عبد الله، إدارة وتثمين ممتلكات الأوقاف، وقائع ندوة رقم 16، ص107.
- 39 - الكبيسي، محمد عبيد، أحكام الوقف في الشريعة الإسلامية، ج1، ص 305-223. ذكر من شروط الصيغة: الجزم، التنجيز، التأبید، بيان المصرف، عدم اقتران الصيغة بشرط يخل بأصل الوقف أو ينافي بمقتضاه، وأظهر خلاف الفقهاء في كل جزئيات هذا الشرط. // منصور، سليم هاني، الوقف ودوره في المجتمع الإسلامي المعاصر، مؤسسة الرسالة، ناشرون، ط1، (1425هـ/2004م)، ص 32. أضاف إليها الإلزام. // محمد زيد الإبياني بك، كتاب مباحث الوقف، ط3، (1343هـ/1924)، مكتبة محمد، عبد الله وهبة الكتبي، مصر، 9 ص 11-11. يكن، زهدي، الوقف في الشريعة والقانون، (ط 1388هـ)، ط دار النهضة، مصر، ص36.
- 40 - محمد قدري باشا، قانون العدل والإنصاف للقضاء على مشكلات الأوقاف، ط5 (1347هـ/1928م)، مكتبة الأهرام، مصر، ص2، المادة (2).
- 41 - من الألفاظ الصريحة التي يعتقد بها الوقف مجرد ذكره وهو لفظ: الحبس، والوقف. والثاني الكناية: يحتمل معنى الوقف، كمعنى النذر، أو الصدقة بعين المال، وغيرها الكثير، ولا ينقد الوقف بها إلا إذا قرنت بقرينة تدل على الوقف. راجع: الزرقا، مصطفى، أحكام الوقف، ط2، (1419هـ/1998م)، دار عمار، ص40.
- 42 - ما يشترط في الواقف: وهي الشروط المعتبرة لإجراء العقود الشرعية، وسائر التصرفات المالية نحو: الحرية، والعقل، والبلوغ، والرشد، راجع: الزحيلي، د. وهبة، الوصايا والوقف في الفقه الإسلامي، ط2 (2007م/1428هـ)، ص154. // الموسوعة الفقهية الكويتية، صادر عن: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت، الطبعة الثانية، طبع الوزارة، ج44، ص124. // الأمين، د. حسن عبد الله، إدارة وتثمين ممتلكات الأوقاف، وقائع ندوة رقم 16، د. الأمين، الوقف في الفقه الإسلامي، ص117. // الكبيسي، محمد عبيد، أحكام الوقف في الشريعة الإسلامية، ج1، ص 307. // أحمد إبراهيم بك، أحكام الوقف والموارث، ط المؤلف، ط2، (1357هـ/1938م)، ص 15-20. // الزرقا، مصطفى، أحكام الوقف، ص45-56. // يكن، زهدي، الوقف في الشريعة والقانون، ط (1388هـ)، ط دار النهضة، مصر، ص26.
- 43 - المال الموقوف يشترط فيه عدة شروط وضعها الفقهاء منها: أن يكون مالا متقوماً، أن يكون مملوكاً بذاته، معلوم حين الوقف، مالا ثابتاً، وهو العقار، فهذه الشروط الأربعة وضعها الفقهاء في للمال الموقوف، // الزرقا، مصطفى، أحكام الوقف، ص58-57. // الكبيسي، محمد عبيد، أحكام الوقف في الشريعة الإسلامية، ط (1397هـ/1977م)، مطبعة الإرشاد، بغداد، ج1، ص 351-393. // محمد زيد الإبياني بك، كتاب مباحث الوقف، ط3، (1343هـ/1924)، مكتبة محمد، عبد الله وهبة الكتبي، مصر، ص13-16.
- 44 - الوقف إما أن ينعقد بالصيغة مؤبداً، أو مؤقتاً، وهناك شروط للوقف المؤبد، والفقهاء مجمعون على قبول نوع من التأقيت في الوقف، وقد اختلف فقهاء الحنفية في: هل يجوز أن ينعقد الوقف مؤقتاً، وهل يبطل بذلك الوقف أم ينعقد به الوقف، خلاصته أن الأرجح من أقوال الفقهاء في المذهب الحنفي قول أبو يوسف، وعليه العمل في مذهبهم والقضاء، وخلاصته: أن الوقف ينعقد، ويتم مجرد قول الواقف: وقفت أرضي هذه، أو: هي موقوفة، دون حاجة إلى أن يقول: وقفاً مؤبداً، أو نحوه، راجع: الزرقا، مصطفى، أحكام الوقف، ط2، (1419هـ/1998م)، دار عمار، ص 54-48. // حفص، منذر، الوقف الإسلامي، تطوره، إدارته، تنميته، ط2، (2006م)، دار الفكر، دمشق، ص108-102. // الكبيسي، محمد عبيد، أحكام الوقف في الشريعة الإسلامية، ج1، ص 236-252.
- 45 - حددها علي حيدر أفندي، في المادة 151 حيث يقول: «أركان الوقف أربع: الواقف، والموقوف، والموقوف عليه، وصيغة الوقف». علي حيدر أفندي، ترتيب الصنوف في أحكام الوقف، ص92. // الزرقا، مصطفى، أحكام الوقف، ط2، (1419هـ/1998م)، دار عمار، ص 38.
- 46 - قال علي حيدر أفندي في المادة 1، من ترتيب الصنوف في أحكام الوقف، تبنت مشروعية الوقف بالكتاب والسنة والإجماع. ص10.
- 47 - الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ط دار الكتب العلمية، ج6، ص219. // البابرتي، محمد بن محمد بن محمود، العناية على الهداية، د.ت. د. ط، دار الفكر، بيروت، ج6، ص206. // الأمين، د. حسن عبد الله، إدارة وتثمين ممتلكات الأوقاف، وقائع ندوة رقم 16، د. الأمين، الوقف في الفقه الإسلامي، ص110. // الزحيلي، د. وهبة، الوصايا والوقف في الفقه الإسلامي، ص134.
- 48 - أمين، د. حسن عبد الله، إدارة وتثمين ممتلكات الأوقاف، وقائع ندوة رقم 16، د. الأمين، الوقف في الفقه الإسلامي، ص14.

- 49 - أشرت لها في مقدمة البحث: إشارة إلى ما ورد في سيرة ابن هشام وغيرها ( أن مُحَرِّقًا كَانَ مِنْ أَحْبَابِ الْيَهُودِ فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ أُخْدٍ قَالَ: يَوْمُ السَّبْتِ لَكُمْ يَا مَعْشَرَ يَهُودَ وَاللَّهِ إِنَّكُمْ تَتَعَلَّمُونَ أَنَّ مُحَمَّدًا لَنَبِيٍّ وَأَنَّ نَصْرَهُ عَلَيْكُمْ لَحَقٌّ، قَالُوا: إِنَّ الْيَوْمَ السَّبْتُ، قَالَ: لَا سَبْتَ لَكُمْ ثُمَّ أَخَذَ سِلَاحَهُ وَخَصَرَ مَعَ النَّبِيِّ ع أَخْذًا قَاتِلًا حَتَّى قُتِلَ، وَقَالَ حِينَ خَرَجَ إِنَّ أَصْبَتَ قَامُولِي لِمُحَمَّدٍ يَضَعُهَا حَيْثُ أَرَادَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فَيَبِيَّ عَامَتَهُ صَدَقَاتِ رَسُولِ اللَّهِ ع بِالْمَدِينَةِ وَقَالَ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ع { مُخَيَّرْتُ خَيْرَ يَهُودٍ } أَنْتَهُ وَظَاهِرُهُ عَدَمُ التَّضَرُّعِ بِإِسْلَامِهِ، نَقْلًا عَنْ الْمُرْتَضَى، صَاحِبُ الْبَحْرِ الزَّخَارِ، ط دار الكتاب الإسلامي، زبيدي المذهب، ج5، ص148، // الزرقا، مصطفى، أحكام الوقف، ط2، (1419هـ/1998م)، دار عمار، ص13-11، // الطرابلسي، برهان الدين إبراهيم بن موسى بن أبي بكر الحنفي، كتاب الاسعاف في أحكام الأوقاف، ط2، (1902م/1320هـ) مطبعة هندية بشارع المهدي بالازبكية، مصر، ص6.
- 50 - صحيح مسلم، 25 كتاب الوصايا، 4باب الوقف، حديث رقم1632، ج3، ص1255، // موسوعة أحاديث أحكام المعاملات المالية، تصنيف وتخرير والحكم عليها والتعليق عليها، د. همام سعيد وولده د. محمد، ط1 (1431هـ)، ط جهاد الأستاذ، ودار الكوثر، السعودية، ومركز دراسات السنة النبوية عمان، نص رقم 1769(4). وقد ساقا تسعة أحاديث خمسة منها في البخاري وهذا في مسلم، وواحد في أحمد والمعجم الكبير وهما ضعيفان، وواحد في النسائي.
- 51 - ابن حزم، المحلى بالآثار، دار الفكر، بيروت، ج8، ص156.
- 52 - النسائي، سنن النسائي، ط بيت الأفكار الدولية، 29 كتاب الأحباس، 4 باب وقف المساجد، حديث رقم 3608. ص 383،، وتمامه ((قال: فأنشدمك بالله الذي لا إله إلا هو، هل تعلمون أن رسول الله ع قال: «من يجهز جيش العسرة غفر الله له؟» فجهزتهم حتى ما يفتقدون عقلاً ولا خطماً، قالوا: نعم، قال: اللهم اشهد، اللهم اشهد، اللهم اشهد)) قال الشيخ الألباني صحيح دون قصة ثير. وقال همام سعيد صحيح لغيره، انظر: موسوعة أحاديث أحكام المعاملات المالية، تصنيف وتخرير والحكم عليها والتعليق عليها، د. همام سعيد وولده د. محمد، ط1 (1431هـ)، نص رقم 1773 (8).
- 53 - البخاري، صحيح البخاري، 24كتاب الزكاة، 44 باب الزكاة على الأقارب، حديث رقم 1461، // صحيح مسلم، 12كتاب الزكاة، 14باب فضل النفقة والصدقة على الأقربين.....، حديث رقم998، ج2، ص693.
- 54 - نجد أصحاب السنن صنفوا أحاديث الوقف في كتاب الوصايا: راجع: سنن أبو داود، 17 كتاب الوصايا، 13 باب ما جاء في الرجل يوقف الوقف، 3 أحاديث // وابن ماجة في 15 كتاب الصدقات في الباب 4 باب من وقف //الترمذي جعل باب الوقف في 12 كتاب الأحكام، 36 باب الوقف وفيه حديثين // غير أن النسائي هو الوحيد الذي صنف كتاب مستقل في الوقف بعنوان: النسائي، 29 كتاب الأحباس، فيه 4 أبواب وإثنى عشر حديثاً3610-3594.
- 55 - نظراً لضيق المساحة البحثية فأحيل إلى الآثار والأحاديث الدالة على مشروعية الوقف: راجع: البخاري، صحيح البخاري، 55 كتاب الوصايا، الباب 16 - 35، ج7، وما بعدها. //قحف، منذر، الوقف الإسلامي، تطوره، إدارته، تنميته، ط2، (2006م)، دار الفكر، دمشق، ص58، // موسوعة أحاديث أحكام المعاملات المالية، النصوص من رقم -1766 1782 // الأمين، د. حسن عبد الله، إدارة وتثمين ممتلكات الأوقاف، وقائع ندوة رقم 16، د. الأمين. الوقف في الفقه الإسلامي، ص109-108 // الزرقا، مصطفى، أحكام الوقف، ط2، (1419هـ/1998م)، دار عمار، ص22 // الكبيسي، محمد عبيد، أحكام الوقف في الشريعة الإسلامية، ط ( 1397هـ/1977م)، مطبعة الإرشاد، بغداد، ج1، ص105-90 // الخفاف، الإمام أبو بكر أحمد بن عمرو الشيباني، ( ت 261)، أحكام الأوقاف، دار الكتب العلمية، ( ط 1 )، (1420هـ/1999م)، ص 15 -19 //، السلمي، د. عبد الرحمن بن نافع، استبدال الوقف الذي لم تتعطل منافعه بوقف خير منه في الفقه الإسلامي.....، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، م24، ع1، (2011م/1432هـ)، ص7.
- 56 - الزحيلي، د. وهبة، الوصايا والوقف في الفقه الإسلامي، ص140 // الأمين، د. حسن عبد الله، إدارة وتثمين ممتلكات الأوقاف، ص113، // قحف، منذر، الوقف الإسلامي، تطوره، إدارته، تنميته، ص114 // منصور، سليم هاني، الوقف ودوره في المجتمع الإسلامي المعاصر، ص35. وقبل ينقسم الوقف باعتبارات متعددة: باعتبار محل الوقف: وقف العقار، ووقف المنقول، ووقف الأموال النقدية، ووقف المنافع، ووقف الحقوق... كما تنقسم باعتبار الزمن إلى: وقف مؤبد، ووقف مؤقت... وباعتبار المشروعية إلى: وقف صحيح، ووقف غير صحيح... وباعتبار طريق الوقف إلى: وقف مباشر، والوقف الاستثماري . راجع أيضاً: العمراني، د. عبد الله بن محمد، دور الوقف في دعم البحث العلمي ( دراسة فقهية)، منتدى المشاركة المجتمعية في مجال البحث العلمي، المنعقد في جامعة الإمام محمد بن سعود، ص167.
- 57 - عبد السلام: مصطفى محمود محمد عبد العال، تفعيل دور الوقف الوطن العربي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، م20، ع1، ص41. // ونقل عن: محمد زاهد الكوثري، محادثات قديمة حول الوقف الأهلي، مصطفى البالي الحلبي، القاهرة، 1926هـ ص140.
- 58 - قحف، منذر، الوقف الإسلامي، تطوره، إدارته، تنميته، ط2، (2006م)، دار الفكر، دمشق، ص158.
- 59 - ابن جزى، أبو القاسم محمد، القوانين الفقهية، ط 2، 02006م/1427هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ص273.
- 60 - العدوي: أبو الحسن. علي بن أحمد بن مكرم الصعدي (ت: 1189هـ)، حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني، تحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، د. ط. نشر: (1414هـ/1994م)، نشر: دار الفكر، بيروت، ج2، ص264.
- 61 - يكن، زهدي، الوقف في الشريعة والقانون، ط( 1388هـ)، ط دار النهضة، مصر، ص 17 - 20. وهناك تقسيمات قانونية للوقف.
- 62 - قحف، منذر، الوقف الإسلامي، تطوره، إدارته، تنميته، ط2، (2006م)، دار الفكر، دمشق، ص 105-102.
- 63 - المرجع السابق، ص108.



- 64 - راجع العلاقة بين الوقف والصدقة في المرجع السابق، مع ما بينهما من فروق، ص 108 وما بعدها.
- 65 - قحف، منذر، الوقف الإسلامي، تطوره، إدارته، تنميته، ص 159.
- 66 - هو المحل - ( محل الوقف ) - في أركان العقد الشرعي.
- 67 - الكبيسي، محمد عبيد، أحكام الوقف في الشريعة الإسلامية، ص 351-393.
- 68 - حماد، نزيه، (1414هـ=1993م)، معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء، ص-131 132 // الكبيسي، محمد عبيد، أحكام الوقف في الشريعة الإسلامية، ص 352 // الموسوعة الفقهية، ج 44، ص 161-162.
- 69 - الزرقا، مصطفى، أحكام الوقف، ص 57 // الكبيسي، محمد عبيد، أحكام الوقف في الشريعة الإسلامية، ج 1، ص 351.
- 70 - الكبيسي، محمد عبيد، أحكام الوقف في الشريعة الإسلامية، ج 1، ص 353.
- 71 - الزرقا، مصطفى، أحكام الوقف، ص 58.
- 72 - الكبيسي، محمد عبيد، أحكام الوقف في الشريعة الإسلامية، ج 1، ص 367.
- 73 - قلعه جي (1996م)، ص 286، قال: المال الثابت كالأرض والشجر، عرفه حماد في الاصطلاح ذاكراً خلاف الفقهاء: فقد اختلف الفقهاء في المراد بالعقار على قولين: (أحدهما) للحنفية: وهو أن العقار (ما له أصل ثابت لا يمكن نقله وتحويله، كالأراضي والدور). أما البناء والشجر يعتبران من المنقولات، إلا إذا كانا تابعين للأرض، فيسري عليهما حينئذ حكم العقار بالتبعية. (والثاني) للشافعية والمالكية والحنابلة: وهو أن العقار يطلق على الأرض البناء والشجر. // المراجع: المصباح 2/305، المغرب 2/47، المطلع ص 472، تحرير أفاض التنبيه ص 791، رد المحتار 4/163، الخريشي 461، مغني المحتاج 2/17، كشف القناع 3/202، م 9101، 0201، م 921 من المجلة العدلية، 2م من مرشد الحيران. // ولا يخرج تعريف المناوي عن ذلك، المناوي، التوقيف على مهمات التعاريف، ص 322.
- 74 - اختلف الفقهاء في حكم التأثيث في الوقف، والجمهور على جوازه مؤبداً ومؤقتاً. راجع للتوسع: الكبيسي، محمد عبيد، أحكام الوقف في الشريعة الإسلامية، ط ( 1397هـ-1977م)، مطبعة الإرشاد، بغداد، ج 1، ص 249، حيث توصل عند الترجيح في مسألة التأثيث في الوقف إلى: ذهب جمهرة من العلماء المعاصرين أمثال أحمد إبراهيم ( الوقف وبيان أحكامه، ص 34)، والشيخ محمد أبو زهرة ( محاضرات في الوقف، ص 73)، وسيد علي أبو السعود ( الولاية على الوقف مخطوط ص 60)، والاستاذ مصطفى الزرقا ( أحكام الأوقاف، ص 38 الهامش)، إلى تأييد مذهب المالكية ومن وافقهم في صحة الوقف المؤقت، وإلى أن في الوقف المؤقت تسهياً في مقاصد الخير، في حين: رأى الكبيسي بعد مناقشة قول القائلين بجواز التأثيث، وأدلتهم في أن الضرورة تدعو إلى تأييد الوقف، وبفائه للإنفاق على جهات البر التي لا تنقطع ولا تنتهي، وأرى أن هذا القول هو الخلق بالرجحان، لقوة الأدلة التي يمكن الاستدلال بها وخاصة حديث وقف عمر بن الخطاب t.
- 75 - قحف، د. منذر، وقف الأسهم والصكوك والحقوق المعنوية، بحث مقدم إلى مجمع الفقه الإسلامي الدولي في دورة مؤتمره التاسعة عشر، المنعقدة بالشارقة، وهو منشور في مجلة الاقتصاد الإسلامي، بنك دبي الإسلامي، العدد 350، الحلقة الأولى، ( جمادي الأولى، 1431هـ=2010م)، ص 18، وفي المجلد 262.
- 76 - علي حيدر أمين أفندي (ت: 1353هـ)، درر الحكام في شرح مجلة الأحكام، تعريب: فهمي الحسيني، ط: أولى، 1411هـ - 1991م، دار الجبل، بيروت، المادة 54.
- 77 - الموسوعة الفقهية الكويتية، ج 34، ص 192. وقف الكتب/ ج 39، ص 115/ 116 وقف المنقول/ ج 44، ص 164 // الزحيلي، وهبة، هبة الفقه الإسلامي وأدلته، نشر: دار الفكر، سورية، دمشق، ط 4، ج 10، ص 7610 // الزحيلي، الوصايا والوقف، ص 142 // الكبيسي، محمد عبيد، أحكام الوقف في الشريعة الإسلامية، ج 1، ص 371-378.
- 78 - النووي، تكملة المجموع، ج 15، ص 320، وما بعدها.
- 79 - الوئشري، المعيار المغربي، ج 7، ص 76 // الدسوقي، حاشية الدسوقي، مطبعة محمد علي صبيح، ( 1353هـ=1924م)، ج 4، ص 75.
- 80 - الرملي، نهاية المحتاج، مط العامرة الكبرى، بمصر 1292، ج 4، ص 286 // الخطيب الشربيني، مغني المحتاج، مط مصطفى محمد، مصر، ج 2، ص 378 // الشيرازي، المهذب، مط مصطفى البابي الحلبي، ج 1، ص 440.
- 81 - الكبيسي، محمد عبيد، أحكام الوقف في الشريعة الإسلامية، ج 1، ص 381.
- 82 - ابن عابدين، محمد أمين، رد المحتار على الدر المختار، المعروفة ب (حاشية ابن عابدين)، ط (1412هـ/1992م)، دار الكتب العلمية، بيروت، ج 4، ص 364. // الكبيسي، محمد عبيد، أحكام الوقف في الشريعة الإسلامية، ج 1، ص 373 // عشوب؛ عبد الجليل عبد الرحمن، كتاب الوقف، ط 1، ( 1333هـ/1915م)، ط مطبعة المعاهد الدينية، لعبد الحميد حجازي، مصر، ص 36-35.
- 83 - المرجع السابق.
- 84 - " الدر المختار للصفكي، شرح تنوير الأبصار للمتمرثاشي"
- 85 - ابن عابدين، محمد أمين، رد المحتار على الدر المختار، المعروفة ب (حاشية ابن عابدين)، ط (1412هـ/1992م)، دار الكتب العلمية، بيروت، ج 4، ص 364.
- 86 - السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (ت: 911هـ)، الأشباه والنظائر، ط: أولى، (1411هـ - 1990م)، نشر: دار الكتب العلمية، ج 1، ص 7 // ابن نجيم؛ زين الدين بن إبراهيم بن محمد، المعروف المصري (ت: 970هـ)، الأشباه والنظائر عَلَى مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ النُّعْمَان، خرج أحاديثه: الشيخ زكريا عميرات، ط: أولى، ( 1419 هـ/ 1999 م)، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج 1، ص 79 // حيدر، علي، درر الحكام شرح مجلة الأحكام، تعريب: فهمي الحسيني، ط (أولى، 1411هـ/ 1991م) دار الجبل، المادة 36، ج 1، ص 44.

- 87 - لم نسبر على الترتيب التاريخي للمذاهب فسوف نؤخر مذهب الحنفية لأنه يحتاج إلى مزيد من التفصيل.
- 88 - ابن شاس،(616هـ) أبو محمد عبد الله بن نجم بن شاس بن نزار بن عشاير بن عبد الله بن محمد بن شاس الجذامي السعدي الفقيه المالكي المنعوت بالجلال؛ كان فقيهاً فاضلاً في مذهبه عارفاً بقواعده، صنف في الإمام مالك رضي الله عنه كتاباً نفيساً أبدع فيه، وسماه الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة، وفيه دلالة على غزارة فضله، كان مدرساً بمصر بالمدرسة المجاورة للجامع، وتوجه إلى ثغر دمياط لما أخذه العدو المخذول بنية الجهاد، فتوفي هناك في جمادى الآخرة أو في رجب سنة ست عشرة وستمائة، رحمه الله تعالى // ابن الحاجب، (-570 646)، أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر ابن يونس الدوني ثم المصري الفقيه المالكي المعروف بابن الحاجب، الملقب جمال الدين؛ كان والده حاجباً للأمير عز الدين موسك الصلاحي وكان كدياً، واشتغل ولده أبو عمرو المذكور بالقاهرة في صغره بالقرآن الكريم، ثم بالفقه على مذهب الإمام مالك، رضي الله عنه، له تصانيف في المذهب غاية في الاتقان. // ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد (ت: 681هـ)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، ط (1900)، دار صادر، بيروت، ج3، ص61.
- 89 - ابن تيمية، الفتاوى الكبرى، ط (1408هـ)، دار الريان، القاهرة، ج31، ص234.
- 90 - أبو السعود، محمد بن محمد بن مصطفى العمادي الأفندي (982-898هـ)، رسالة في جواز وقف النقود، ص19.
- 91 - أبو السعود، محمد بن محمد بن مصطفى العمادي الأفندي (982-898هـ)، رسالة في جواز وقف النقود، تحقيق وتعليق: أبو الأشبال صغير أحمد شاغل الباكستاني، ط 1، (1417هـ/1997م)، دار ابن حزم، بيروت، ص17.
- 92 - أبو السعود، رسالة في جواز وقف النقود، تحقيق وتعليق: أبو الأشبال صغير أحمد شاغل الباكستاني، ط 1، (1417هـ/1997م)، ص 18.
- 93 - المرجع السابق، ص67.
- 94 - المرجع السابق، ص20.
- 95 - المرجع السابق.
- 96 - البخاري، صحيح البخاري، 55 كتاب الوصايا، 31 باب وقف الدواب والكراع والعروض والصامت، تحت ترجمة الباب، مكتبة الصفا، ط1، (1423هـ=2003م)، ج2، ص12.
- 97 - وهو وارد في باب الوقف، في كتاب الوصايا، وجوابه بأنه لا يحل له أكل الربح ظاهر في لزوم الوقف.
- 98 - ابن عابدين، رد المحتار على الدر المختار، ط (1412هـ/1992م)، دار الكتب العلمية، بيروت، ج4، ص364. // أبو السعود، محمد العمادي الأفندي (982-898هـ)، رسالة في جواز وقف النقود، ص 19.
- 99 - الزحيلي؛ وهبة، الفقه الإسلامي وأدلتها، نشر: دار الفكر، سورية، دمشق، ط4، ج8، ص163. // أبو السعود، محمد العمادي الأفندي (-898 982هـ)، رسالة في جواز وقف النقود، ص 62-19، ثم نقل النقول والصحج من كتب الحنفية على الجواز بالعرف، في الفقرات من 140-15.
- 100 - الكر: مكيال أهل العراق، وبالوزن المعاصر 1566 كغم، راجع د. محمود إبراهيم الخطيب، معادلة الأوزان والمكاييل الشرعية بالأوزان المعاصرة، ص567، من كتاب: أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة، د. عمر الأشقر وآخرون، ط (1428هـ/2008م)، دار النفائس، عمان.
- 101 - ابن عابدين، رد المحتار على الدر المختار، ط (1412هـ/1992م)، دار الكتب العلمية، بيروت، ج4، ص364.
- 102 - الفرغور، د. محمد عبد اللطيف صالح، وقف النقود في الفقه الإسلامي ومناهج توظيفه لتنمية الوقف وترسيخ دوره الحضاري، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد 366، (رمضان، 1432هـ/2011م)، حلقة أولى، ص21 الصفحة في المجلد 497.
- 103 - البخاري، صحيح البخاري، 55 كتاب الوصايا، 31 باب وقف الدواب والكراع والعروض والصامت، حديث رقم 2775، ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، ط1، (1423هـ=2003م)، مكتبة الصفا، ج2، ص12.
- 104 - ابن عابدين، رد المحتار على الدر المختار، ج4، ص364.
- 105 - قرارات مجمع الفقه الإسلامي في موقعه على الانترنت.
- 106 - وأدار، وهي خطأ في الطباعة في قرار المجمع الأقرب أنها أداء.
- 107 - نظام النمر هو: نظام يعتمد على حساب الفوائد عن المبالغ الموجودة عن كل يوم مكث فيه المبلغ ولو ليوم واحد فقط، ويتم حساب الربح المستحق كما يلي: نصيب رأس المال في الربح = الربح × النسبة المتفق عليها. / مثلاً الدينار في اليوم = ربح رأس المال ÷ (رأس المال × عدد أيام السنة). // أرباح المصرف مبلغ × عدد الأيام × ربح الدينار في اليوم = ... راجع // موسوعة فتاوى المعاملات المالية، توزيع الأرباح، مجلد6، تصنيف ودراسة مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، دار السلام، ط1 (1430=2009م)، ص242. نقلاً عن فتاوى دلة البركة الندوة العاشرة للاقتصاد الإسلامي، الحلقة الفقهية الرابعة، فتوى رقم (11/4).
- 108 - قحف، د. منذر، وقف الأسهم والصكوك والحقوق المعنوية، بحث مقدم إلى الدورة التاسعة عشرة لمجمع الفقه الإسلامي، الشارقة، وهو منشور في مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد 351 ( 1431 هـ = 2010م)، الحلقة الثانية، ص41 وفي المجلد 345.
- 109 - قحف، د. منذر، وقف الأسهم والصكوك والحقوق المعنوية، الحلقة الثانية، ص41.
- 110 - يتكون رأس المال الثابت، من السلع المعمرة ( Durable goods ) مثل المباني والآلات وغير ذلك من السلع التي لا يتغير شكلها كثيراً أثناء قيامها بخدماتها في عملية الإنتاج، كما يشمل العقار بأنواعه، راجع: // هيكل، عبد العزيز فهمي، (1406هـ= 1986م)، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، دار النهضة العربية، بيروت، ص112.
- 111 - قحف، د. منذر، وقف الأسهم والصكوك والحقوق المعنوية، الحلقة الثانية، ص42.

- 112 - فقد أقر مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي، مبدأ المسؤولية المحددة وهي لا تتعارض مع تكوين الاحتياطي في الشركة، قرار رقم: 63 (1/7) بشأن الأسواق المالية، مجلة المجمع (ع 6)، ج 2 ص 1273 والعدد السابع ج 1 ص 73 والعدد التاسع ج 2 ص 5)، إن مجلس مجمع الفقه الإسلامي المنعقد في دورة مؤتمره السابع بجدة في المملكة العربية السعودية من 12-7 ذي القعدة 1412هـ الموافق 9 - 14 أيار (مايو) 1992 م، (( 12- تحديد مسؤولية الشركة المساهمة المحدودة : لا مانع شرعاً من إنشاء شركة مساهمة ذات مسؤولية محدودة برأس مالها، لأن ذلك معلوم للمتعاملين مع الشركة وبحصول العلم ينتفي الغرر عمن يتعامل مع الشركة، ... كما لا مانع شرعاً من أن تكون مسؤولية بعض المساهمين غير محدودة بالنسبة للدائنين بدون مقابل لقاء هذا الالتزام . وهي الشركات التي فيها شركاء متضامنون وشركاء محدودو المسؤولية.)).
- 113 - قحف، د. منذر، وقف الأسهم والصكوك والحقوق المعنوية، الحلقة الثانية، ص 41.
- 114 - قحف، د. منذر، وقف الأسهم والصكوك والحقوق المعنوية، الحلقة الثانية، ص 44.
- 115 - قحف، د. منذر، وقف الأسهم والصكوك والحقوق المعنوية، الحلقة الثانية، ص 44.
- 116 - قحف، د. منذر، وقف الأسهم والصكوك والحقوق المعنوية، الحلقة الثانية، ص 44.
- 117 - راجع لتعرف الفروق بين الصكوك الإسلامية وكلاً من السندات والأسهم في ندوة الصكوك الإسلامية ( عرض وتقويم)، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، ( 10-11/06/1431هـ=24-25/05/2010م)، حامدة ميرة، صكوك الحقوق المعنوية، بند الفروق بين الصكوك الإسلامية والسندات، والفروق بينها وبين الأسهم، ص 164، و حمزة الفجر، ضمانات الصكوك، ص 271.
- 118 - حسان، د. حسين حامد، الصكوك الإسلامية، ودورها في تمويل المشروعات الانتاجية، مجلة الاقتصاد الإسلامي، بنك دبي الإسلامي، عدد 371، (صفر 1433=يناير 2012م)، ص 33، في المجلد 93..
- 119 - قحف، د. منذر، وقف الأسهم والصكوك والحقوق المعنوية، الحلقة الثانية، ص 45.
- 120 - قحف، د. منذر، وقف الأسهم والصكوك والحقوق المعنوية، الحلقة الثانية، ص 45-48.
- 121 - قحف، د. منذر، وقف الأسهم والصكوك والحقوق المعنوية، الحلقة الثانية، ص 45-48.
- 122 - قال في فتاواه: (سئل) عَنْ اشْتِرَاطِ دَوَامِ الْمُؤَوَّفِ لِصِحَّةِ الْوَقْفِ مَا خَدَّ الدَّوَامُ الْمَذْكُورُ ؟ (فَأَجَابَ) بِأَنَّ الْمُرَادَ بِدَوَامِ الْمُؤَوَّفِ كَوْنُ الْمُؤَوَّفِ يُقْبَدُ فَإِنَّدَهُ مَعَ بَقَاءِ مَدَّتِهِ كَمَا عَرِّ بِهْ جَمَاعَةً وَاحْتَرَزُوا بِذَلِكَ عَمَّا لَا يَنْتَفَعُ بِهِ إِلَّا بِفَوَائِهِ كَالْأَطْعَمَةِ وَالنَّقْدَيْنِ وَعَمَّا يُسْرِعُ إِلَيْهِ الْفَسَادُ كَالرُّيْحَانِ الْمَخْصُودِ وَعَرِّ عَنْهُ جَمَاعَةً يَكُونُ الْمُؤَوَّفُ مِمَّا لَا يُسْرِعُ إِلَيْهِ الْفَسَادُ وَلِهَذَا عَرَّبَ الشَّيْخَانِ وَغَرَّبَهُمَا بِأَنَّ الْمُؤَوَّفَ كُلُّ عَيْنٍ مُعَيَّنَةٍ مَمْلُوكَةٍ قَابِلَةٍ لِلنَّقْلِ بِخَصْلِ مِنْهَا عَيْنٌ أَوْ مَنْفَعَةٌ يُسْتَأْجَرُ لَهَا وَتَعْلِيلُ الْأَصْحَابِ كَالصَّرِيحِ فِيهِ وَقَدْ صَرَّحَ النَّوَوِيُّ وَغَرَّبَهُ بِصِحَّةِ وَقْفِ نَحْوِ الرُّيْحَانِ الْمَرْزُوعِ لِبَقَاءِ مَنْفَعَتِهِ مَدَّةً وَقَدْ قَالَ الْغَزَالِيُّ فِي وَسْطِهِ وَشَرَطَ الْمُؤَوَّفُ أَنْ يَكُونَ مَمْلُوكًا مُعَيَّنًا تَخْضَلُ مِنْهُ فَإِنَّدَهُ أَوْ مَنْفَعَةٌ مَقْصُودَةٌ دَائِمَةً مَعَ بَقَاءِ الْأَصْلِ ثُمَّ قَالَ وَأَمَّا قَوْلُنَا مَنْفَعَةٌ دَائِمَةٌ فَاحْتَرَزْنَا بِهْ عَنْ وَقْفِ الرُّيْحَانِ الَّتِي لَا تَبْقَى.// راجع: الرملي شهاب الدين أحمد بن حمزة (ت: 957هـ)، فتاوى الرملي، جمعها: ابنه، شمس الدين الرملي (ت: 1004هـ)، ط المكتبة الإسلامية، ج 3، ص 26.
- 123 - الخطيب الشربيني، شمس الدين، محمد بن أحمد (ت: 977هـ)، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، ط: أولى، (1415هـ/1994م)، دار الكتب العلمية، بيروت، ج 3، ص 524// الجمل، سليمان بن عمر بن منصور العجلي الأزهرى، المعروف بالجمل (ت: 1204هـ)، فتوحات الوهاب بتوضيح شرح منهج الطلاب المعروف بحاشية الجمل، دار الفكر، بيروت، ج 3، ص 578.
- 124 - هلال بن يحيى مسلم البصري (45هـ)، أحكام الوقف، ط 1، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية الكائنة بمدينة حيدر آباد الدكن (الهند)، سنة 1355هـ ص 20.
- 125 - الحصكفي (1025 - 1088 هـ)، هو محمد بن علي بن محمد علاء الدين الحصكفي. نسبته إلى حصن كيفا في ديار بكر، وهي الآن بلدة صغيرة يكتب اسمها ((. حسنكيف)) محرفاً. وتعرف اليوم باسم ((شرناخ)). دمشقي المولد والوفاة، فقيه حنفي وأصولي، وله مشاركة في التفسير والحديث والنحو. أخذ الفقه عن الخير الرملي، والفخر المقدسي الحنفي. وله مشايخ كثيرون. واشتغل عليه خلق كثير وانتفعوا به، وتولى إفتاء الحنفية بدمشق. من تصانيفه: ((الدرر المختار شرح تنوير الأبصار))؛ و ((الدر المنتنقى شرح ملتقى الأبحر))، و ((إفاضة الأنوار شرح المنار)) في الأصول.// خلاصة الأثر 4 / 63: معجم المؤلفين 11 / 56: والأعلام 7 / 188: ومعجم المطبوعات العربية والمعربة ص 778.
- 126 - ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي (ت: 1252هـ)، رد المحتار على الدر المختار، ط: ثانية، (1412هـ/1992م)، دار الفكر، بيروت، ج 3، ص 364. راجع في ترجمة أبو السعود: // أبو السعود (898 - 982 هـ)، هو محمد بن محمد بن مصطفى العمادي، أبو السعود. فقيه حنفي، وأصولي ومفسر وشاعر. ولد بموضع قرب القسطنطينية. كان عارفاً باللغات العربية والفارسية والتركية. درس ودرس في بلاد متعددة، وتقلد القضاء في بروسة فالقسطنطينية فالروم إيلي، وأضيف إليه الإفتاء سنة 952هـ. انتهت إليه رئاسة الحنفية في زمانه، وكان حاضر الذهن سريع البديهة. من تصانيفه: "إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم" في تفسيرات القرآن، و "تهافت الأمجاد" في فروع الفقه الحنفي، و « تحفه الطلاب » و « رسالة في المسح على الخفين » راجع: [الفوائد البهية ص 81، وشذرات الذهب 8 / 398، والأعلام 7 / 288، ومعجم المؤلفين 11 / 301، المنظوم في ذكر أفاضل الروم، مطبوع بهامش وفيات الأعيان 2 / 282 وما بعدها].

- 127 - راجع: منلا خسرو؛ محمد بن فرامرز بن علي (ت: 885هـ)، درر الحكام شرح غرر الأحكام، ط: دار إحياء الكتب العربية، ج2، ص137.// ترجمة منلا خسرو: مُلّا خُسْرو (000 - 885 هـ = 000 - 1480 م)، محمد بن فرامرز بن علي، المعروف بملا - أو منلا أو المولى - خسرو: عالم بفقہ الحنفية والأصول. رومي الأصل. أسلم أبوه. ونشأ هو مسلماً، فتبحر في علوم المعقول والمنقول، وتولى التدريس في زمان السلطان محمد بن مراد، بمدينة بروسة. وولي قضاء القسطنطينية، وتوفي بها، ونقل إلى بروسة. قال ابن العماد: صار مفتياً بالثخت السلطاني، وعظم أمره، وعمر عدة مساجد بقسطنطينية. من كتبه (دُرر الحُكَّام في شرح غرر الأحكام - ط) فقه، كلاهما له، مجلدان، و (مِرْقَاة الوصول في علم الأصول - ط) رسالة، وشرحها (مِرْآة الأصول - ط) و (حاشية على المطول - خ) في البلاغة، و (حاشية على التلويح - ط) في الأصول، و (حاشية على أنوار التنزيل وأسرار التأويل - خ) كتبت سنة 947. راجع: الزركلي، الأعلام، ط15، ج6، ص328.
- 128 - الزرقا، مصطفى، أحكام الوقف، ص19.
- 129 - الرفور، د. محمد، وقف النقود في الفقه الإسلامي ومناهج توظيفه لتنمية الوقف وترسيخ دوره الحضاري، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد 367، (شوال، 1432هـ/2011م)، حلقة ثانية، ص17، الصفحة في المجلد رقم (31)، ص367.
- 130 - يشترط في ناظر الوقف، أو متولي الوقف، أو فيمن يلي الوقف، ( النظارة عليه)، الأمانة والعدل وإن كان الوقف على معينين رُشداً، لأن النظر ولاية، كما الوصي والقيم على اليتيم، كما يشترط فيه الكفاءة والقدرة على حسن التصرف فيما هو ناظر عليه؛ فإن اختلت واحدة منها نزح الحاكم الموقوف منه، ولو كان المشروط له النظر هو الواقف نفسه. وتتصب وظيفته على عمارة الوقف، وإجارتها، وتحصيل الغلة وقسمتها بين المستحقين، وهكذا. راجع: الأمين، د. حسن عبد الله، إدارة وتثمر ممتلكات الأوقاف، وقائع ندوة رقم 16، د. الأمين، الوقف في الفقه الإسلامي، ص121. وأضاف إليها الكبيسي؛ العقل والبلوغ والإسلام والعدالة والكفاية، ثم قسم تصرفات الناظر إلى: ما يجوز للناظر من التصرفات وجعل منها: عمارة الوقف (ص188)، تنفيذ شروط الواقف (ص195)، الدفاع عن حقوق الوقف والحفاظ عليه، (ص197)، أداء ديون الوقف ( ص 197)، أداء ديون المستحقين في الوقف (198)، ثم فصل القول فيما لا يجوز للناظر من تصرفات: أن يتصرف تصرفاً فيه شبهة أو محاباة (ص204)، أن يستدين على الوقف (204)، أن يرهن الوقف (208)، أن يسكن أحداً من غير أجره للوقف (209)، إعارة الوقف (209) // الكبيسي، محمد عبيد، أحكام الوقف في الشريعة الإسلامية، ج2، الصفحات التي ذكرت سابقاً. // الموسوعة الفقهية، ج44، ص205 وما بعدها. // الزحيلي، د. وهبة، الوصايا والوقف في الفقه الإسلامي، ط2 (2007م/1428هـ)، ص202.
- 131 - الزرقا، مصطفى، أحكام الوقف، ط1 (1419هـ/1998م)، دار عمار، ص ج1، ص16.
- 132 - مقصود المصطلح: أصله الاستثمار الصافي في الأصول الثابتة، بمعنى الإضافة إلى موجودات المؤسسة من رأس المال الحقيقي ( Stock of real capital)، وتكوين رأس المال الثابت الاجمالي للمؤسسة الوقفية بعد الاستثمار للموجودات النقدية (Gross fixed capital formation) ويتضمن الاهلاك والإنفاق على الإصلاح والصيانة للوقف، وصافي رأس المال الذي نريد بعد استبعاد هذه العناصر. أي: الزيادة الحقيقية للموجودات، راجع: // هيكل، عبد العزيز فهمي، (1406هـ= 1986م)، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، دار النهضة العربية، بيروت، ص115.
- 133 - جحف، منذر، الوقف الإسلامي، تطوره، إدارته، تنميته، ط2، (2006م)، دار الفكر، دمشق، ص222.
- 134 - هناك صيغ لتمويل الأوقاف تاريخية، والبعض جعلها حقوق تجري على الوقف؛؛ تحدث عنها الفقهاء، منها وباختصار:  
بدل الخلو: يوجد بهذا المعنى في كتب متأخري الفقهاء، فإنهم يستعملونه بمعنى المنفعة التي يملكها المستأجر لعقار الوقف مقابل مال يدفعه إلى الناظر لتعмир الوقف إذا لم يوجد ما يعمر به، على أن يكون له جزء من منفعة الوقف، معلوم بالنسبة كنصف أو ثلث، ويؤدي الأجرة لحظ المستحقين عن الجزء الباقي من المنفعة وينشأ ذلك بطرق مختلفة سيأتي بيان بعضها. الموسوعة الفقهية، ج19، ص276.
- الحكر: حق قرار مرتب على الأرض الموقوفة بإجارة مديدة، تعقد بإذن القاضي، يدفع فيها المستحكر لجانب الوقف مبلغاً معجلاً يقارب قيمة الأرض، ومبلغ آخر ضئيل يستوفي سنوياً لجهة الوقف. الموسوعة الفقهية، ج18، ص53.
- الجدك أو الكدك:- يطلق على: أكثر ما يطلق على ما يضعه في الحانوت مستأجر من الأعيان المملوكة له المتصلة بمبنى الحانوت اتصال قرار، أي « وضع لا ليفصل » كالبناء، وسمي هذا النوع في بعض الفتاوى بالسكنى. (حاشية الأشباه للحموي 1 / 136، والفتاوى الحامدية 2 / 199، 200). كما ويطلق على معانٍ آخر: راجع: مرشد الحيران م596، 597.
- والفرق بين الجدك وبين الخلو، أن صاحب الخلو يملك جزءاً من منفعة الوقف ولا يملك الأعيان التي أقيمت في حوانيت الوقف بمال المستأجر فإنها قد أقيمت فيه على أنها وقف، أما الجدك فهو أعيان مملوكة لمستأجر الحانوت.
- المسكة أو مشد المسكة: اصطلاح للحنفية المتأخرين يقصدون به استحقاق الزراعة في أرض الغير، وهو من المسكة لغة وهي ما يتمسك به، قال ابن عابدين: فكان المسلم للأرض (أي الأرض المملوكة لبيت المال غالباً) المأذون له من صاحبها في الحرث صار له مسكة يتمسك بها في الحرث فيها. قال: وحكمها أنها لا تقوم، فلا تملك ولا تباع ولا تورث.
- الكردار: هو ما يحدث المزارع والمستأجر في الأراضي الموقوفة من بناء أو غراس أو كبس بالتراب بإذن الواقف أو الناظر فتبقى في يده، والمراد بكبس التراب ما ينقله من التراب إلى تلك الأرض لإصلاحها إذا أتى به من خارجها، فالكردار أعيان مملوكة للمستأجر في الأرض الزراعية. راجع: الموسوعة الفقهية، ج19، ص278.// نقلاً عن تنقيح الفتاوى الحامدية 2 / 199، ومرشد الحيران م596.
- المرصد: هو أن يستأجر رجل عقار الوقف من دار أو حانوت مثلاً ويأذن له المتولي بعمارته أو مرمرته الضرورية من ماله عند عدم مال حاصل في الوقف، وعدم من يستأجره بأجرة معجلة يمكن تعميده أو مرمرته بها، فيعمره المستأجر من ماله على قصد الرجوع بذلك في مال الوقف عند حصوله أو اقتطاعه من الأجر في كل سنة أو شهر مثلاً، وهذه العمارة ليست ملكاً للمستأجر بل هي وقف، فلا تباع ولا يصح بيع المستأجر

لذلك الدين؛ لأن الدين لا يجوز بيعه. الموسوعة الفقهية، ج19، ص279.

راجع في هذه المصطلحات الوقفية: كتاب: محمد قدرى باشا، قانون العدل والإنصاف، 154-145 المواد 361-331 // عشوب، 131-127 // زهدي يكن، ص105، 121. أحمد إبراهيم بك، 145-157 // علي حيدر أفندي، ترتيب الصنوف في أحكام الوقوف، ص91-87، المادة 145-150 وشروحها. 135 - الزرقا، مصطفى، المدخل الفقهي العام، نظرية الالتزام العامة، ط دار الفكر، (د، ت)، مجلد 3، ص47-39 // العمراني، د. عبد الله بن محمد، دور الوقف في دعم البحث العلمي ( دراسة فقهية)، منتدى المشاركة المجتمعية في مجال البحث العلمي، المنعقد في جامعة الإمام محمد بن سعود، ص175-174.

136 - وبذلك صدر قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي، قرار رقم 181 (7/19) بشأن وقف الأسهم والصكوك والحقوق المعنوية والمنافع (( إن مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي المنعقد في دورته التاسعة عشرة في إمارة الشارقة (دولة الإمارات العربية المتحدة) من 1 إلى 5 جمادى الأولى 1430 هـ الموافق 26 - 30 نيسان (إبريل) 2009م، بعد اطلاعه على البحوث الواردة إلى المجمع بخصوص وقف الأسهم والصكوك والحقوق المعنوية والمنافع، وبعد استماعه إلى المناقشات التي دارت حوله، ((قرر ما يأتي)) : أولاً: الوقف من أوسع أبواب الفقه التي تقوم على الاجتهاد وهو تصرف معقول المعنى مرتبط بمقاصد الشرع، مبتغاه تحقيق مصالح الوقف للواقف والموقوف عليهم.

ثانياً: وقف الأسهم والصكوك والحقوق المعنوية والمنافع ووحدات الصناديق الاستثمارية:

(1) إن النصوص الشرعية الواردة في الوقف مطلقة يندرج فيها المؤبد والمؤقت، والمفرز والمشاع، والأعيان والمنافع والنقود، والعقار والمنقول، لأنه من قبيل التبرع وهو موسع ومرغب فيه.

(2) يجوز وقف أسهم الشركات المباح تملكها شرعاً، والصكوك، والحقوق المعنوية، والمنافع، والوحدات الاستثمارية، لأنها أموال معتبرة شرعاً.

(3) ترتب على وقف الأسهم والصكوك والحقوق والمنافع وغيرها أحكام من أهمها:

(أ) الأصل في الأسهم الوقفية بقاؤها واستعمال عوائدها في أغراض الوقف وليس المتاجرة بها في السوق المالية فليس للناظر التصرف فيها إلا لمصلحة راجحة أو بشرط الواقف فهي تخضع للأحكام الشرعية المعروفة للاستبدال.

(ب) لو صفت الشركة أو سددت قيمة الصكوك فيجوز استبدالها بأصول أخرى كعقارات أو أسهم وصكوك أخرى بشرط الواقف أو بالمصلحة الراجحة للوقف.

(ج) إذا كان الوقف مؤقتاً بإرادة الواقف يُصفى حسب شرطه.

(د) إذا استثمر المال النقدي الموقوف في شراء أسهم أو صكوك أو غيرها فإن تلك الأسهم والصكوك لا تكون وقفاً بعينها مكان النقد، ما لم ينص الواقف على ذلك، ويجوز بيعها للاستثمار الأكثر فائدة لمصلحة الوقف، ويكون أصل المبلغ النقدي هو الموقوف المحبس

(هـ) يجوز وقف المنافع والخدمات والنقود نحو خدمات المستشفيات والجامعات والمعاهد العلمية وخدمات الهاتف والكهرباء ومنافع الدور والجسور والطرق.

(و) لا يؤثر وقف المنفعة لمدة محددة على تصرف مالك العين بملكه، إذ له كل التصرفات المباحة شريطة المحافظة على حق الوقف في المنفعة (ز) ينقضي وقف الحقوق المعنوية بانتهاء الأجل القانوني المقرر لها.

(ح) يقصد بالتوقيف أن تكون للوقف مدة ينتهي بانقضائها. ويجوز التوقيف بإرادة الوقف في كل أنواع الموقوفات.

(ط) يمكن لمن حاز أموالاً مشبوهة أو محرمة لا يعرف أصحابها أن يبرئ ذمته ويتخلص من خبثها بوقفها على أوجه البر العامة في غير ما يقصد به التعتب، من نحو بناء المساجد أو طباعة المصاحف، مع مراعاة حرمة تملك أسهم البنوك التقليدية (الربوية) وشركات التأمين التقليدية.

(ي) يجوز لمن حاز أموالاً لها عائد محرم أن يقف رأس ماله منها والعائد يكون أرصداً له حكم الأوقاف الخيرية ؛ لأن مصرف هذه العوائد والأموال إلى الفقراء والمساكين ووجوه البر العامة عند عدم التمكن من ردّها لأصحابها. وعلى متولي الوقف أن يعمل بأسرع وقت على أن يستبدل بهذه الأموال ما هو حلال شرعاً ولو خالف بذلك شرط الواقف إذ لا عبرة بشرط الواقف إذا تعارض مع نص الشارع.

ويوصي بما يلي:

(1) دعوة الحكومات والمجالس التشريعية في البلدان الإسلامية إلى تعديل قوانين ونظم الأوقاف فيها بما يتفق مع قرارات مجمع الفقه الإسلامي الدولي.

(2) دعوة وزارات التعليم والجامعات في البلدان الإسلامية إلى تخصيص مقررات دراسية تعنى بدراسة الوقف دراسة علمية موضوعية.

(3) دراسة المجمع موضوع إدارة الوقف وأسسها وتنظيمها وضوابطها ومعايير اختيار واستمرار الإدارة في موقعها في دورات قادمة وأن تولي هذا الموضوع عناية خاصة باعتباره أساس نجاح ونهضة الأوقاف واستثماراتها.

137 - شياد فيصل، دور الوقف في تمويل الجامعات ودعم البحث العلمي، جامعة اسطيف، الجزائر، مؤتمر أثر الوقف في النهضة العلمية، 2011م، الامانة العامة للأوقاف الشارقة، ص 15-16.

138 - الظاهر والله أعلم أنه: الدُرْدِير، (1127 - 1201 هـ = 1715 - 1786 م)، أحمد بن محمد بن أحمد العدوي، أبو البركات الشهير بالدردير؛ فاضل، من فقهاء المالكية. ولد في بني عدي (مصر) وتعلم بالأزهر، وتوفي بالقاهرة. من كتبه (أقرب المسالك لمذهب الإمام مالك - ط) و (منج التقدير - ط) مجلدان، في شرح مختصر خليل، فقه، (الزركلي، الأعلام، دار العلم للملايين، ج1، ص244)؛ ولكن غير المفهوم عندي كيف ينقل عنه ابن تيمية تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي في الفتاوى الكبرى وهو، (ت: 728هـ)، مع مقارنته بوفاة الدرديري؟.

- 139 - ابن تيمية، الفتاوى الكبرى، ط (1408هـ)، دار الريان، القاهرة، ج 31، ص 234.
- 140 - الإيضاح في المعاملات المالية: في الاصطلاح الفقهي فريد بمعنى بعث المال مع مَنْ يَتَجَرَّ به تبرعاً والربح كله لرب المال، أو بتعبير آخر: هو اتجارٌ بضاعة للمالك ربها، والعامل وكَيْلٌ متبرع. وقد جاء في م 1059 من المجلة العدلية: الإيضاح هو إعطاء شخص آخر رأس مال على أن يكون جميع الربح عائداً له، ويسمى رأس المال بضاعة، والمعطي المُبْتَغِ، والآخذ المُسْتَبْغِ.
- 141 - الففور، وقف النقود في الفقه الإسلامي، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد 366، ص 21.
- 142 - وقد فصلت القول بها سابقاً.
- 143 - الزحيلي، د. وهبة، الوصايا والوقف في الفقه الإسلامي، ط 2 (2007م/1428هـ)، ص 154 // الموسوعة الفقهية الكويتية، صادر عن: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت، الطبعة الثانية، طبع الوزارة، ج 44، ص 124 // الأمين، د. حسن عبد الله، إدارة وتتميم ممتلكات الأوقاف، وقائع ندوة رقم 16، د. الأمين، الوقف في الفقه الإسلامي، ص 117 // الكبسي، محمد عبيد، أحكام الوقف في الشريعة الإسلامية، ج 1، ص 307.
- 144 - الزرقا، مصطفى، أحكام الوقف، ط 2، (1419هـ/1998م)، دار عمار، ص 143 // الزحيلي، د. وهبة، الوصايا والوقف في الفقه الإسلامي، ط 2 (2007م/1428هـ)، ص 154.
- 145 - يكن، زهدي، الوقف في الشريعة والقانون، ط (1388هـ)، ط دار النهضة، مصر، ص 50.
- 146 - الناظر: هو من يقوم بأموار الوقف واعتائنه بمصالحه، فيجوز أن يجعل له في كل شهر راتب أو في كل سنة نظير عمله، أو نسبة من غلة الوقف نظير جمعه ومتابعة شؤونه، عشوب؛ عبد الجليل عبد الرحمن، كتاب الوقف، ط 1، (1333هـ/1915م)، ط مطبعة المعاهد الدينية، لعبد الحميد حجازي، مصر، ص 85 // وهناك تصرفات يجوز للناظر أو المتولي مباشرتها، وهي القيام بمصالح الوقف والاعتناء بأمواره، فيسوغ للناظر كل تصرف نص عليه الواقف متى كان شرطه صحيح، ويجوز له تعميم الوقف وإصلاحه، ويجوز أن يدفع أجرة للقاظمين على إدارة الوقف، كما أن له سداد الديون التي على الوقف من غلته، وإذا رأى المصلحة في تأجير أرض الوقف أو مزارعتها فعل، وله أن يبني في أرض الوقف بيتاً ويؤجرها أن رأى المصلحة للوقف بذلك. محمد زيد اليباني بك، كتاب مباحث الوقف، ص 83-81. كما أن له تصرفات لا يجوز ممارستها. راجع ص 84، كأن يؤجر الوقف لنفسه، استبدال الوقف، الزيادة في العمارة التي تؤثر على نصيب الموقوف عليهم، ورهن الوقف، وسواها من المسائل محل الخلاف التي تترد بين النفع والضرب على الوقف، عشوب، كتاب الوقف، ص 88.
- 147 - الزرقا، مصطفى، أحكام الوقف، (1419هـ/1998م)، ص 144 // الزحيلي، د. وهبة، الوصايا والوقف في الفقه الإسلامي، ص 201.
- 148 - علي حيدر أفندي، ترتيب الصنوف في أحكام الوقوف، ص 20، المادة 11 وشرحها.
- 149 -
- 150 - محمد قدري باشا، قانون العدل والإنصاف للقضاء على مشكلات الأوقاف، ط 5 (1347هـ/1928م)، مكتبة الأهرام، مصر، ص 45، ومثله المادة 104، ص 44، والمادة 212، ص 100.
- 151 - يكن، زهدي، الوقف في الشريعة والقانون، ص 51 // الزرقا، مصطفى، أحكام الوقف، ص 145.
- 152 - المرجع السابق، ذكر شروط منها: كما لو شرط بعدم الإدخال والإخراج، أو بأن لا يعزل المتولي الخائن، أو كما لو شرط أن تصرف الغلة على الزمنى والعرج والعوران، فلا يجوز لأن هؤلاء غير محصورين. ففهم الفقهاء والأغنياء. راجع ص 18.
- 153 - علي حيدر أفندي، ترتيب الصنوف في أحكام الوقوف، ص 18.
- 154 - علي حيدر أفندي، ترتيب الصنوف في أحكام الوقوف، ص 430.
- 155 - الزرقا، مصطفى، أحكام الوقف، (1419هـ/1998م)، ص 146. ومثله لو شرط الواقف للكتب، أن تعار كتبه، إلا بالرهن، فالشرط لغو، لأن الكتب بيد مستعيرها أمانة، ولا يجوز أخذ الرهن في مقابل الأمانات، لأن الأمانات غير مضمونة على الأمين، إلا بموجب، فشرط الرهن غير مفيد.
- 156 - الزرقا، مصطفى، أحكام الوقف، (1419هـ/1998م)، ص 148.
- 157 - علي حيدر أفندي، ترتيب الصنوف في أحكام الوقوف، ص 431.
- 158 - الزرقا، مصطفى، أحكام الوقف، ص 149.
- 159 - علي حيدر أفندي، ترتيب الصنوف في أحكام الوقوف، ص 431.
- 160 - محمد قدري باشا، قانون العدل والإنصاف للقضاء على مشكلات الأوقاف، ص 103.
- 161 - الزرقا، مصطفى، أحكام الوقف، ص 150 بتصرف بسيط.
- 162 - مات عنها زوجها. // راجع: الزرقا، مصطفى، أحكام الوقف، ص 152.
- 163 - محمد قدري باشا، قانون العدل والإنصاف للقضاء على مشكلات الأوقاف، (المواد 103-119)، ص 44 - 54 // عشوب؛ عبد الجليل عبد الرحمن، كتاب الوقف، ط 1، (1333هـ/1915م)، ط مطبعة المعاهد الدينية، لعبد الحميد حجازي، مصر، ص 72-71.
- 164 - محمد قدري باشا، قانون العدل والإنصاف للقضاء على مشكلات الأوقاف، (المادة 101)، ص 43 // وهو نص المادة (840) من ترتيب الصنوف في أحكام الوقف، لعلي حيدر أفندي: ص 416 // أحمد بن الشيخ محمد الزرقا [1285هـ/1357هـ]، شرح القواعد الفقهية، ط: ثانية، (1409هـ/1989م)، صححه وعلق عليه: مصطفى أحمد الزرقا، نشر: دار القلم، دمشق، ص 484، القاعدة رقم 14، من القواعد التي ألحقها الشيخ مصطفى الزرقا رحمه الله. نقلها (مجامع الحقائق، وقواعد الحمزاوي مسائل الوقف ص 214). وهذا التشبيه يتنص الشارع إجمالاً هو من ناحيتين: 1- أنه يتبع في فهم شرط الواقف وتفسيره القواعد الأصولية التي يجب تحكيمها في تفسير نص الشارع. 2- أنه يجب احترامه وتنفيذه



- كوجوب العمل بنص الشارع، لأنه صادر عن إرادة مُحَرِّمة، نظير الوصية. وهذا ليس على إطلاقه فإن شروط الواقفين ثلاثة أنواع: نوع باطل لا يعمل به؛ ونوع صحيح مُحَرَّم ولكن تجوز مخالفته عند الإقتضاء؛ ونوع مُحَرَّم مطلقاً لا تجوز مخالفته بحال. وهذا هو الذي تطبق عليه هذه القاعدة. وقد أوضحنا هذه الأنواع الثلاثة وأمثلة في كتابنا «أحكام الأوقاف» الجزء الأول ف / 151 - 165 / فليُرجع إليه. // الزرقا، مصطفى، أحكام الوقف، ص 156-155.// «الأشياء والنظر لابن نجيم، ط دار الكتب العلمية ج1، ص92، 125، 163» بأعلى الصفحة وتحته: الحموي، أحمد بن محمد مكي، أبو العباس، شهاب الدين الحسيني الحنفي (ت: 1098هـ)، غمز عيون البصائر في شرح الأشياء والنظر، ط: أولى، (1405هـ/1985م)، دار الكتب العلمية، بيروت، ج1، ص333.
- 165 - يكن، زهدي، الوقف في الشريعة والقانون، ص53. // الزرقا، مصطفى، أحكام الوقف، ص156.
- 166 - عبد السلام؛ مصطفى محمود محمد عبد العال، تفعيل دور الوقف الوطن العربي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، م20، ع 1، ص54، وراجع الحاشية 142.
- 167 - الزرقا، مصطفى، أحكام الوقف، ص156.
- 168 - الخصاص، أحكام الأوقاف، ص117.
- 169 - ملاحظة ذكرها الشيخ مصطفى أحمد الزرقا، رحمه الله، أحكام الوقف، ص165. يرى الشيخ أن هذه الألفاظ فيها من الترادف والتداخل بين بعضها وبعض، وهذا الأسلوب في تعداد المترادفات المتكررة بلا فائدة، إنما هو من عمل المؤلفين لصكوك الوقفيات، وليس من عمل الفقهاء ولا النظر، فإن الإعطاء والحرمان هو في معنى الإدخال والإخراج، وإن التفضيل والتخصيص عين الزيادة والنقصان، وكل هؤلاء يدخل في التغيير والتبديل، والتبديل عين التغيير، وكذا الإبدال يرادف الاستبدال، فكلها تؤول في المعنى إلى شرطين: تغيير الشروط، واستبدال الموقوف.
- 170 - أضاف إليها التفضيل، ومعنا: أن للواقف الخيار في أن يفضل من يشاء من المستحقين على غيره، فيدفع إليه ببعض غلة الوقف؛ زيادة على ما بيده، فهو بموجب هذا الشرط يفاضل بين المستحقين لغلة الوقف، راجع// منصور، سليم هاني، الوقف ودوره في المجتمع الإسلامي المعاصر، ص29.// راجع في هذا الشرط: محمد زيد اليباني بك، كتاب مباحث الوقف، ط3، (1343هـ/1924)، ص57.
- 171 - الشيخ مصطفى أحمد الزرقا، رحمه الله، أحكام الوقف، ص166.// محمد زيد اليباني بك، كتاب مباحث الوقف، ط3، (1343هـ/1924)، ص54.// عشوب؛ عبد الجليل عبد الرحمن، كتاب الوقف، ص60-61، 63.
- 172 - عشوب؛ عبد الجليل عبد الرحمن، كتاب الوقف، ص63.
- 173 - الزرقا، أحكام الوقف، ص168.// منصور، سليم هاني، الوقف ودوره في المجتمع الإسلامي المعاصر، ص28.// محمد زيد اليباني بك، كتاب مباحث الوقف، ط3، (1343هـ/1924)، ص53.// عشوب؛ عبد الجليل عبد الرحمن، كتاب الوقف، ص59.// يكن، زهدي، الوقف في الشريعة والقانون، ص56.
- 174 - الزرقا، أحكام الوقف، ص170.
- 175 - منصور، سليم هاني، الوقف ودوره في المجتمع الإسلامي المعاصر، ص29.// يكن، زهدي، الوقف في الشريعة والقانون، ص63.
- 176 - الزرقا، أحكام الوقف، ص171.// عشوب، كتاب الوقف، ص66.
- 177 - الزرقا، أحكام الوقف، ص173.
- 178 - عشوب؛ عبد الجليل عبد الرحمن، كتاب الوقف، ص95.
- 179 - محمد قدرى باشا، قانون العدل والإنصاف للقضاء على مشكلات الأوقاف، المواد 128-120، ص54-60.
- 180 - العمراني، د. عبد الله بن محمد، دور الوقف في دعم البحث العلمي (دراسة فقهية)، منتدى المشاركة المجتمعية في مجال البحث العلمي، المنعقد في جامعة الإمام محمد بن سعود، ص168.// الصادق أكبر آدم بشير، الوقف العلمي وأثره على التعليم، فصل الوقف الجامعي.
- 181 - يمكن تعريف الكرسي العلمية بأنها: عبارة عن منحة نقدية أو عينية، دائمة أو مؤقتة يتبرع بها فرد أو شخصية اعتبارية، لتمويل برنامج بحثي أو أكاديمي في الجامعة، ويعين فيه أحد الاساتذة المتخصصين المشهود لهم بالتميز العلمي والخبرة الرائدة والسمعة الدولية.
- 182 - الشلتوني، د. أنور محمد، التدابير الشرعية لإعادة الوقف العلمي إلى دوره الفاعل في النهضة العلمية للأمة، مقدم لمؤتمر: أثر الوقف الإسلامي في النهضة العلمية والمنعقدة في كلية الشريعة/ جامعة الشارقة، (2011/10-9م)، ص8.
- 183 - حسين شحاتة، إحياء نظام الوقف ضرورة شرعية وحاجة إنسانية، ص6، على موقع دار المشورة.
- 184 - عبد السلام؛ مصطفى محمود محمد عبد العال، تفعيل دور الوقف الوطن العربي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، م20، ع 1، ص48-47.
- 185 - الطبراني؛ سليمان بن أحمد بن أيوب (ت: 360هـ)، المعجم الكبير، تحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط: ثانية، ج7، ص231. النص رقم 6964.
- 186 - أخرج البيهقي، في شعب الإيمان، (ج2، ص279)، رقم 1761.// الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي (ت: 463هـ)، تاريخ بغداد وذيوله، ط: أولى، (1417هـ) دار الكتب العلمية، بيروت، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ج10، ص158.
- 187 - أ. د. أسامة بن صادق طيب، مدير جامعة الملك عبد العزيز، و أ. د. عصام بن حسن المدير التنفيذي للوقف العلمي لدعم أبحاث جامعة الملك عبد العزيز، بحث « تجربة جامعة الملك عبد العزيز في إنشاء الوقف التعليمي »، ص8.



- 188 - أخذت أكثر هذه النشاطات من تطبيقات عملية: من ورقة عمل مقدمة لمنتدى: الشراكة الاجتماعية في مجال البحث العلمي « تجربة جامعة الملك عبد العزيز في إنشاء الوقف العلمي»، أ. د. أسامة صادق الطيب، مدير جامعة الملك عبد العزيز، ص8. وهي موجودة في ورقة البحث للدكتورة غادة عبد اللطيف الحليبي، ص8. وأضاف عليها الباحث بحسب وجهة نظر لتحقيق أهداف الوقف في جامعتنا.
- 189 - انظر الملحق 1
- 190 - أحمد، د. فؤاد عبد المنعم، السياسة الشرعية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية وتطبيقاتها المعاصرة، سلسلة العلماء البارزين، (رقم 24)، ط1، (1421هـ/2001م)، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ص23.
- 191 - الزرقاء، مصطفى، أحكام الوقف، ط2، (1419هـ/1998م)، دار عمار، ص14.
- 192 - نصائح قوم قارون لقارون، سورة القصص، الآيات 76-77، (مع ملاحظة: لا نقصد بالاستثمار طويل الأجل، الاستثمار في الأسهم والسندات، فهذا بالنسبة للأعمال التي تحقق رضا الله وهي الطاعات والعبادات بكل أصنافها، استثمار دنيوي قصير الأجل).
- 193 - ارشيد، د. محمود عبد الكريم، النظريات الاقتصادية المؤثرة في النشاط الاقتصادي، ط (2011م)، ط دار النفائس، المقدمة.
- 194 - الشلتوني، د. أنور محمد، التدابير الشرعية لإعادة الوقف العلمي إلى دوره الفعال في النهضة العلمية للأمة، بحث مقدم لمؤتمر أثر الوقف الإسلامي في النهضة العلمية، كلية الشريعة جامعة الشارقة، ص14.
- 195 - المرجع السابق، استفتت من بعض الأفكار التي طرحها في ص27.
- ملحق للحاشية رقم 188//

